

قد اجاب عن بعض الاعاطم اه هذا جواب اصل الامر او واقعة اخرى على الطال الاجسام الا
بمراعية استحقاق هذا الموضع بالزمان او النفس بالزمان مشترك المورد على مجموع الاعاطم
والجواب مقتضى ما ذكرنا وقد مر مع ما ذكرنا عليه ان تجوز العقل وقوع شئ لا يصدق المكان
وقوعه يظهر من هذا ان مال القسم الوهمي يرجع الى تجوز العقل الوقوع في الخارج وهو لا يلزم
والامكان لان سبب شئ لا يجوز العقل وقوعه يظهر بالزمان استحقاقه فلا يلزم من تجوز
القسم المكان وقوعه بل يجوز ان يكون وقوعه من المستحالات وهذا فاسد لان
القسم الوهمي الكائنات لوجه تجوز العقل الوقوع فيجب ان لا يكون وقوعه مستحيلا بالذات
والا لكانت القسم الوهمي اخر اجبة من قبل تجوز محلا، ونحوه فيكون اخر اجبا فالدلي ان يقال
القسم الوهمي عبارة عن فرض الوهم شئ دون شئ ولا يلزم من تجوز العقل وقوع القسم في الخارج
عان الوهم شئ وانفراد وجوده خارجي شئ اخر ولا يلزم وقتا، فرض الوهم شئ دون شئ
واخر ان القسم الوهمي لا محله كونه متفصلا في الخارج فلا يلزم من انتاج الافعال الخارجية
الوهمي ولا كونها كنهيم القسم في المجرىات اول الله او فيها قائل ويمكن ان ينفذ ابطال هذا
المذهب اه هذه الجواب كذا الامام في شرح الانشادات وتكلم عليها من كون مقتضى طبع البسطة الكونية
وضع استحقاقه فلا يلزم الامام بقاء تلك الاجسام على اشكالها الطبيعية كما في المركبات المتعززة
لم يبق فبطل على اشكالها الطبيعية لان حجب المذهب قائل بكونها على ما فعل هو رده تعاقبه
والامام يذكر في الاستدلال على عدم البسطة لانه ما نفى لهم بدنه ان الاخر ارض منع بقاها على
الاشكال الطبيعية واراد البنية وان بني على اسم الحتم والكثرة يكون البنية خارجا عن المباحث
العلمية ان الغير المسمى نقل عن الشئ انه نقل عن صاحب المذهب ان تلك الاجسام مختلفة الاشكال
بعضها كرات وبعضها لا فان قلت اذا كانت على غير اشكالها الطبيعية فكيف بالنظر الى طابعها
الا يرجع الى الاشكال الطبيعية وهو واجب المكان مختلفا بخلاف بسطة الاجسام المركبة او وجودها
الى الاشكال لا يلزم محذور لانها لم تكن كبرياتها فيفضل مرة محظورة اخرى ولا يمكن نقلها الى
الافعال الطبيعية بل يرجع على النقل والاصل في الخارج الى المادة الاولى قلت تجوز ان يكون انما

الله سر ضرورة فخلا فلا يمكن عود الجحش ما الى انكسارها انما يمكن عودها الى مكان عند بقا الشيء حتى يستند فخلاد
 وقد عده الشيخ ضرورة فخلاد في قوله السبط عن الوصول الى اخبارها كما هو في جرد من ان لا يجب تحقيق
 فكرة على مركزها من كذا حتى يمكن ضرورة فخلاد فاعلم ان الوصول الى الكل الطبيعي البتة قابل
 عرض عقل يمكن فيه فرض الابداهة يمكن لا مطلقا بل مستطاف في الجوانب متقدرا بخلاف الجوهر المتحد
 فانه يفرض فيه الابداهة على الاطلاق ولا يعبر فيه الانسباط والتقدير والافتقار ولا ينبغي سحافه
 قد قبل فروع السحافه ان احدهما ان اتحاد المتحدين في الوضع والاشارة مما يجلب الضرورة و
 هي قاضيه بان مجموع المتحدين الحقيقي اعظم من الواحد وثانيهما انه يلزم ان يكون جسم متحدا بائنه اولى اعلم
 من القول بائنه اولى في الجسم هو الاو في راي المتكلمين وعبد بنطيق اصولهم وقد عرفت فيما سبق ان
 الجوهر المتحد متضمن الذات مبهم بالضرورة فهو نفس شخص غير جامع للكنه لكنه مبهم في التقدير لم يعبروا بتقدير
 لما لا يبرر اذا اوردوا عين متساويا او غير متساوية ولا تصف في نفس الجسديات والمفاضلة او في عرض
 محتمل او في تقديره في نفس متضمن به بقدرة انه مستند لاهم بالتحامل وانكاسا في نفسه بعد تمامه يعطى ذلك لان
 المقدار يزيد مع بقا الجسمية كما لها هناك محتمل باقى ومتممة في ايل هو المقدار اذ هو غير زائد في نفسه فاما تصديق واذا
 تكلمت فيما قلنا ظهر لك والوجه من المورد في بيان السحافه لان حكم الضرورة باقتناع اتحاد المتحدين في
 الاشارة والوضع انما هو في المتحد بن المتقدين لان مجموع المتقدين كل والواحد جزء والضرورة كما يكون اذ
 الكل على الجزء اما اذا لم يكن احد المتحد بن متقدرا فباستقام تقديره يحصل له التقدير على حصة لا اية تزيده بقدرة
 على تقديره العارفين فانما هو الوجه الاول ثم ان الجسم يكون متحدا مطلقا في جهة ذاتية لا متدا ووجهه في نفس
 المقدار المحتمل محتمل التقدير فالاختلاف بالمتحدة في على التوحيد وضرورة الجسم متحدا بائنه اولى على هذا النحو
 لا يظهر فيه السحافه ولا يبرر نفع به الا ان على الضرورات وليس هذا كقول الكاتب كتابا بكت بين اهمها
 دنايا والاخر عرضي هذا فترى كلامهم على وفي مرافهم لكن بقي عليهم شيء هو انه كما قلتم في الاستعداد ان الله
 المتقدر على كل التقدرات امر عام في المحتمل الذي هو مطلق بالنسبة الى التقدرات يمكن في الكيفيات
 من غير ان يكون سوادا وان احد بها نفس السواد هو متضمن الذات مبهم بانظر الى مراتب الشدة والضعف
 فحوز ان يكون سوادا ثابت معروضي سوادا متعين المراتب ويكون في حركته الكمية المتحرك هو السواد

والثابت وما في الحركة من التبدل كما يقولون في التفاضل المتحرك نفس الشيء او من مراتب القدرات فكما
ان هذا باطل بالضرورة وبذلك كما ذكرنا ذلك بل في حجم اتقال والله هو المقدار لا غير وليس هناك
اتقال ميم متيق والآخر كيف وهذا من غير الايمان في القدرات فانه يمكن في كل عرض نسبة الفرد
لوجوده في قاطل وقيل للضرورة محسنة انه الى ما في النظر العكسي والمحاكم وهم يزعمون ان نسبة
المتن يمكن ذلك فليكن هذا الذي هو نسبة ليس الاتقال لها حقيقة انما يعرف بها الاتقال هو عرض
المقدار وهي متطابقة بالذات بمعنى انها المعروفة بالذات للاتقال الذي هو حجم التعليل وليس ميم
الاتقال مع سوي ما هو في القول الكم وفيه انك قد علمت ان الجسم في
ان لم يثبت فيما سبق ذلك بل انما ادعى وهو كما ادعى انما هم البعد عن بان العقل
ما يعرف عن قائل الابد ولكنهم يقولون ان لا يتغير عن المتصل بالذات بمعنى للاتقال بالذات فالصواب
ان يقول انك ستعرف ان حجم في مرتبة هي متصلة ثم ان هذا القول او الحق يرجع الى ان هناك
المران احدهما الجوهر الذي ليس في ذاته امتداد واتصال والمآخر اتقال هو عرض حال في هذا
في الحقيقة انما الجوهر المتصل بالذات بان يكون نفس الاتقال وقرى نسبة الهيولى بالجسم
هذا انما هو اولى اخرى كما يقولون في غاية التفرقة بينه وقيل هو مجموع امور ثلاثة فالصورة الجسم
على هذا القول مقدار في حجم التعليل مجموع الامتدادات المعروفة وهذا لا يحد احوالهم والجسم
موجود في العقل يعني عند المتكلمين فلا يكون مجموع الامتدادات حبا تعليلاً عندهم فلا بد ان العقل
صاحب هذا القول لا يرى للجسم التعليل وجوداً فافهم واما ان يراد به الصورة الجوهرية مع نفس اتقالها
مع لانك ان الصورة الجوهرية متبعة في عرض العوارض التي عوارض كانت فان العوارض لا دخل
لها في المتين فلهذا المتين اما غيرهم بحسب القدرات بل مقدار متين فهو المقدار فمتين امتداداتها الذي
احدها معها هو الذي شئ هو فانه لا يتعين بعد هذا المتين متين واما متين الذات جميع المقادير
ثم عرض المتين قدراري هذا المتين في اين جاء اما انما ممتدة مقدار هذا المتين فيجعل الامتدادة
فهذا قول وجود الامتداد في الجسم اما جوهر والاخر عرض فيه وقد حكم بده في قبل واما الجواهر اواني
غير ممتدة في ذاتها بل ذلك المتين متين مقدار في هذا فانه فلان البديهة شاهدة بان التفرقة

آخر

بأنه المتغير لا يحصل بوضع امر من غير متغير في انفسهما ويزعم ان يكون ذلك المتغير مقدرا بنفسه
فمن دوني واسطة من الموضع فيكون هو المقدار وذلك المتغير هو الصورة الجوهرية فيكون المقدار جوهر
كما يفقد بانه لك ان هذا القول لا سبيل الى صحته في التماثل والتماثل كانت بينهما الى شئ غير المكان
بغير الصورة الجوهرية فالمراد فيها لا يصح قولهم الجسدية باقية مع تبدل المقدار والمكان بغير تلك الاوضاع
فليس تلك الاوضاع مقدرة فالتماثل والتماثل ليس بمرتبين في الحكم بل في اوضاع اخرى فاقول
ويؤيد كلام الشيخ في الشفاء انه ما رايته شيئا من الشفاء يدل على المقدار هو الصورة الجوهرية بحد
خروج المتغير المقدار في حال الشئ في الشفاء بهذه العبارة بعد تحقيق ان ليس المتغير في الجسم الابداد
الموجودة بالفعل بل المفروضة فالجسدية بالحقيقة صورة الاتصال القابل لا فلتا في فرض الابداد الشفاء
وهذا يلحق غير المقدار وغير الجسدية العلوية فان هذا الجسم من حيث له هذه الصورة لا يخالف جها اخر
الكبر والاصغر لا يناسب بانه مساو ومعدودية او عاقل او ذاك ادبائين وانما ذلك له
في حيث هو معدود في حيث هو منزه عنه وهذا لا يخالف غير اعتبار الجسدية التي ذكرنا وهذا ما
يكون الجسم الواحد يتماثل ويتماثل بالمتغيرين والمترتبة فيختلف مقدار جسدية وجسدية التي ذكرنا لا يختلف
ولا يتغير الجسم الطبيعي جوهر بهذه الصفة وانما قولنا الجسم العلوية فاما ان يقدر به صورة هذا في حيث
هو محدود او مقدرا محوذة في النفس ليس في الوجود او يقدر به مقدار ما وذا اتصال بهذه الصفة
في حيث له اتصال محدود كان في النفس في مادة فالجسم العلوية كانه عارض في قدرانه لهذا الجسم الطبيعي
انتهى فانظر بعين الانصاف انه لا دلالة لهذه العبارة على ما بين الشئ فالتدليل عليه هو ان
الجسم العلوية صورة الى هيئة هذا الجسم في حيث هو محدود ومنسب ومقدور لكن هذه الصورة والهيئة
معنى اشتراعي موجود في النفس كما نطق ان الجسم العلوية هي الابداد والمتوهمه او مقدار ذوات اتصال
بهذه الوجه الى ذوات ابعاد لكن من حيث له اتصال محدود ومنسب متغير مقدار الى سواء كان في النفس بكنهه
الكلية او في الخارج كما المقدار القائم بالمادة وهذا مرجح في ان في الجسم المتماثل احداهما جسدية
والاخر مقدار غير فالجسم العلوية كانه عارض لهذا الجسم الطبيعي فقد صرح الشيخ ان المقدار العلوية قائم للجسم
وقد نقلنا سابقا عبارة اخرى بالمتغير يدل على وجود المتماثل في محوذة كذا فاعلم ذلك الحمد

على الاطلاق لم يفهم ماذا اراد به النعني ان اراد به النعني الذي عليه مدار النسخة فخرج
كما حصل ان مطلق الانسداد الى الهيئة لا ينزط نشي صورة جسيمة ومع النعني المطلق جسم فعليه مطلق
ومع النعني المختص جسم فعليه مختص وهذا كما ترى فانه يلزم ان يكون الهيئة من تفويده والنسخة من تفويده
وان كان هذا النعني نفس عرضي فانه على النعني الذي قد عرفت بطلانه ومع هذا الجسم الفعلي
المطلق وهذا كما ترى يلزم ان يكون النسخة عند اخذه مع التوارض هيئة كلية وهذا ضروري البطلان
وقد عرفت مما افندناك ان ليس قول في جسم الفعلي بقول عليه المطابق لاصولهم هو القول الاول
واما اجاب عنه بعض المحتجين مع فهم هذا البعض في الاعراض على ان المركب في الجوهر الوحي
ليس في موضوع لانه المركب في العرض والموضوع فيكون جوهرًا فاجاب بان المركب في الجوهر الوحي
هذا المشايخ يمكن ان يكون عرضًا لانه ليس عندهم ان يكون الجوهر في محل فاذا قام عرض بهذا الجوهر
فجميع العرض وهذا الجوهر في محل الجوهر ثم هذا الحمل غير محتاج الى هذا المجموع بل هو مجموع لعدم حاشية
العرض في مودده وان كان محتاج الى الجوهر الموضوع لهذا العرض فالحمل موضوع بالنسبة الى مجموع
وان كان مادة بالنسبة الى الجوهر مودده وروايتنا في ليس الايراد مبني على ذلك بل المقصود منه ان المجموع في الجوهر
والعرض ليس هيئة محددة على راي المشايخ فلا يكون جوهرًا ولا عرضًا قابل فيه اذا لم يكن سلبًا محققًا
هذا ان بعد لا يحتاج اليه بعد اراده القوة الاستعدادية مطلقا وعلى هذا فهو اعدام طرمان اعدام على النفس بعد
خراب البنية او لا مادة لغير النفس حتى يكون في قوة اعدام النفس لا يجمع عدم حتى يكون هو القابل له
قابل فيه غير خرابا انه لا شك ان في جسم جوهر متصلا او مستلزما لا متصل اه هذا انظر في بظاهر
ما قاله الشيخ في النجاة اما العدة جسيمة فلا نها اما العدة جسيمة فلا نها اما يكون الانفعال او يكون
طبيعية لانه الانفعال حتى لا يوجد في الالوان والانفعال لازم لها فان كانت نفس الانفعال فقد يربط الجسم
ثم يتفصل فيكون لا مادة هو نشي بالقوة كلاهما فليس ذات الانفعال بما هو انفعال قابلا للانفعال لان
قابل للانفعال لا بعد من عند الانفعال والانفعال بصم عند الانفعال فاذا نشي غير الانفعال هو
قابل للانفعال لان الانفعال ليس الانفعال هو بالقوة قابل للانفعال في لدايفه طبيعي بغير الانفعال
لانه انما في بظاهر ان العدة الجسيمة هي التي يعرف لها الانفعال والانفعال معا هو مقارن

الصورة الجسيمة المعقبة الذات
تقدير مطلق ص

منه لفظ القبول ان المستدرك مودده
عند وجود المستدرك

وهو تقارن الصورة الجسدية انتهى ويرد على هذا التقدير انما يتخار ان جسيمة كلودم الانفعال مع هذا ويجوز ان
 يكون ان التقابل للانفعال والانفعال نفس الصورة الجسدية ولا بعد عند ورود الانفعال الانفعال اللزوم هو
 مطلق بل هو الذي كان مودعا للانفعال قبل والان حار مودعا للانفعال والانفعال اللزوم هو مطلق
 الانفعال لا خصوصية فتد كونهما منفصلة تحقيق ذلك اللزوم في شخص من ثم اذا اطر عليه الانفعال انعدم ذلك
 الانفعال حدث انفعال اخر ان الى بدل تحقيق المطلق في ضمنه من الشخص فلا يلزم اجتماع المتماثلين ولا
 قبول العدم او الفقد والصورة هذا لا شك ان العرض الشرح على هذا التقدير وادعى ان الجسيمة نفس الانفعال
 ذاتي الجسم كما قرئ في التخصيص ثم ان هذا التعيين في الشيء ينزل لانه مرجع في الشفاء وبغيره ان الانفعال لا عرض او
 معنى كلامه ان الجسيمة نفس الانفعال ليس ورواه انفعال مسد بالجم الغليظ كما هو المشهور بين المتأخرين
 او طيبة بلزها الانفعال الذي هو الجسم الغليظ قائل وتلخص به ما تمهد ان الجسم من حيث هو جسم لا يتغير
 بالانفعال اه هذا وجود التقارير وادعاهما موقوف على اربعة مقدمات ينظم منها البرهان المقدمة الاولى
 ان الانفعال ذاتي الجسم ثبت له في مرتبة الذات المقدمة الثانية ان الجسم يمكن طرانا الانفعال عليه بعد
 الانفعال وطرانا الانفعال بين المنفصلين كما تقدم المقدمة الثالثة ان الهوية الشخصية من الانفعال متغير
 عند طرانا الانفعال ويوجد هو بان اخر بان من كنتم العدم والهوية بان المنفصلين من الانفعال متغير بان
 عند طرانا الانفعال المقدمة الرابعة ان التقابل يجب اجتماع القبول المقدمة الخامسة تقدم مرجعها ما لها وما
 عليها والمقدمة السادسة ضرورة بقيت الاولى والثانية محلا للبحث في كبر الشك في الانفعال بحسب حاجتها واذا
 تمهدت هذا فنقول الجسم مستعد قابل للانفعال والانفعال بحكم المقدمة ان بنية الانفعال ليست في ذاتها بل في
 ليس نفس الانفعال اما الكبر في خلاف الانفعال لعدم عند طرانا الانفعال والانفعال بحكم ان الشك في المستعد
 لها يجب اجتماع مرجعها بحكم الرابعة ثم اذ لم يكن الجسم نفس الانفعال فلما الانفعال جزؤه او خارج وان في
 بعد بحكم المقدمة الاولى فبين ان جزء الجسم قد جزء اخر هو التقابل لهما وذلك الجزء ليس متفلا فحده فلهذا
 في قبل الانفعال بل بعدم عند طرانه ولا انفصال فحده فلهذا الان لا قبل الانفعال بل بعدم عند طرانه وهو جوهري
 والآن ان كان له موضع فهو التقابل الذي كماله فاقية ثم هو يكون متفلا عند طرانه ان الانفعال وانفصال عند طرانه
 الانفعال لا بان يكون الصورة الممتدة واسطر في الثبوت ودراسة ولا قبلزم العدم

عند هذا ينبغي ان هو متصل ومفصل بالانفعال الصورة قد تبين ان الانفعال ذاتي للجسم ليس هو هذا الخبر وهو نفس
الصورة فقد انصف بالانفعال الذي هو نفس الصورة فهو دون محل لها فقد ثبت جوهرياً ليس متصلاً ولا مفصلاً
في نفسه وقابل لها محل للصورة الجسمية وهو المتخيل بالهوي وهذا تقرير يتوقف على ان كان طرفاً من الانفعال
او الانفعال على الجسم لا يتوقف الا مكان الذات في الانفعال من بدو الامر لا لا يؤتم كلام البعض ان
الانفعال الفطري لا يوجب الغيبة الالهائية والانفعال الفطري بدلي الانفعال لا يوجب
الغيبه الالهيتين حتى يتوجه عليه انه نعم المقدم ان لنزول لان وجوب اجتماع القابل مع المقبول انما
هو في القبول بغير الاستعداد او انما كان الانفعال او الانفعال الفطري فلا يلزم من ان كان
وجود المتصل او المفصلين من بدو الامر وهذا هو من القول لا يحجج الى القابل المتغير للمتصل او
مستفصلين ولا يلزم اجتماع ما يمكن عليه الغيب مع الغيب وهذا خطا جده انهم الاستعداد يوجب قابلاً يكون
محملاً للاستعداد ومحملاً مع المستعد وقد مر عليه انه من قبل فلا هو المنة عليه لان التقرير الذي
قد مر لا يتم الا به وهذا التقرير هو الذي يخرج عديد القوكمات وحكمه الاخر اقول واقاره الشيخ في التا
والاشارات وعبارة الشفاء هكذا قد تحقق ان الجسمية من حيث هي جسمية ليست غير قابله للقيام
ففي طابع الجسمية ان يقبل الانفعال فليزمن من هذا ان صورة الجسم والابعاد قايمة في نفسه لان
هذه الابعاد هي الانفعالات انفسها او اشياء تعرض للانفعال على ما ستحقق انها ليست
اشياء تعرض لها الانفعال فان لفظ الابعاد اسم لنفس الكميات المتغيرة بالاشياء تعرض لها
لذلك انفعال بكل انفعال بعد اذا انفصل بطل ذلك البعد وحصل بعد ان اخر ان كونك اذا حصل
انفعال اخر الانفعال بمعنى الذي هو متصل لا عرض فقد حدث بعد اخر ما كان فيه فخر الاجسام
نهي موضوع للانفعال لا تعرض للانفعال من المقادير الممدودة انتهى فمعه العبارة
بجمل التقرير المذكور لكن اكثر المحققين حملوا هذا الكلام على تقرير اخر قد اقرروه ورسموا
ان هذا تقرير برهان الفصل والاصل الاول تقرير برهان القوة والفعل الذي سيجي ان شاء الله
الا ان هذا التقرير ياخذ قوة مضمرة هي قوة الفعل والاصل برهان القوة والفعل ياخذ مطلق
القوة وتقرير هو لاواستحقاق الذين منهم المحاكم واليه قد مره التزليف ابقه بنظم بارج

بأربع مقدمات فيقول المقدمة الاولى وهو الاول في المقدمة الثانية الجسم المتصل يمكن انفعال او المتصل
يمكن انفعال طاريا كان الاتصال او لا اتصال او نظريا من بدو الامر بدل الاتصال في هذه النعم لا يتصور
ايد انشكال عدم لزوم الطاري من الاتصال او لا اتصال بل في الجزء التي دورت لا بطل الاجسام الا
بغير طرية واثبات امكانها المقدمة اثبات الهوئة والاتقانية او الهوئيات المتفصلات لا بعدم
عند دور او لا اتصال او لا اتصال وكذا بعدم عند فرض الاتصال بدل الاتصال من بدو الامر
او فرض الاتصال بدل الاتصال من بدو الامر والمقدمة الرابعة ليس التفرقي اعداما لا طر عليه او فرض
عليه بدل الاتصال وكذا اتصال الممتد ليس اعداما لهما بالكلية عند طرية او فرض اعداء بدل الاتصال
و ادعوا به هذه المقدمة اذا تمهدت هذه المقدمات فتقول لو كان الاتصال جوهريا ثبت بالمقدمة
الاولى نفس الجسم لكان تفرقه او توحيده ممكنين بمكة المقدمة ان ثبت وان لم يطل ان تفرقه وتوحيده
يكون بافهام اتصال بمكة المقدمة ان ثبت والاتصال اذا كان نفسا كان التفرقي او التوحيدي اعداء
وهو بطل بمكة المقدمة الرابعة فاذا لم الجسم نفس الاتصال ليس الاتصال خارجا عنه بمكة المقدمة الاولى فهو
جزء من جزوه اخر يكون باقيا في الفصل والوصل ولا يكون مفصلا بالذات والابتنج من الاتصال
فيلزم الانعدام بالكلية ولا مفصلا ولا يلزم الانعدام بالذات من الوصل فهو جوهري ليس متصلا ولا مفصلا حالما
لا لها وهو الهوي واعلم ان التفرقي المذكورين لا يحتاج فيهما الى المقدمة الاولى فرأيت الهوي
وانما يحتاج اليها لاثبات الصورة الجسمانية فان لنا ان نقول في اثبات الهوي انه من الضروريات
ان في الجسم اتصالا البته فهذا الاتصال ليس قايما بنفسه الا لا قبل الاتصال والاصل لانعدام
عند دور واحد بما قبله ان لا يجتمع مع المقبول مع انه يلزم الاجتماع او بطل يلزم الانعدام بالكلية
فاذا لم لا بد من ان يكون الاتصال محل باق في الحالين وهو الهوي ثم كمال جوهريه الاتصال على ثبوت
عليه الاتصال لها لان الفرق بين الحال الجوهري والعرضي ليس الا بتفرق المحل في الاول وعدمه
فوان في رادقه ثبت العلية لزوم الجوهري وانما دور او المقدمة الاولى يلزم ثبوت الجوهري
لصورة من بدو الامر فيلزم التركيب في جوهري وانما في باب ايد محله ان كانت تباينها
ان ليس الاتصال جوهريا انما لا اتصال اتصال المقدمة ثبوت متصل

الذ

لما رجع حاشية

الا ان نسبة هوي صورة حسنة اذا الصورة الجسدية على رايه جوهر ليس متعلقا في حد ذاتها بل
للتعال كماله هو المعنى في الهوي ثم اثباته هوي اخر محلا بصورة هوس من هوساته لا يبعد
عنه الدليل لان الفعل هو اصل بعد ما ان ما هو متعلق بالذات لا ما يتعلق بالتعال عارض هذا
فان قلت لا يثبت من ثبوت غيره الاتعال للهوي المحل الجوهرى بالمعنى الذي يعينه الثاني
من انه محله معين الذات مبهمة المقدر ولا ينعى الاحالة على العلة لاثبات هذا المحل بل لا بد
من اثباته بالمقدمة الاولى قلت فالمقدمة الاولى ايضا لا تغفل لاثبات لانه انما يلزم منها ثبوت
مقدّم هوي اعم من ان يكون مقدار او معين الذات مبهم التقديرات بل لا يثبت الا بحدوث
التعاضل والتكاثف ان تم فافهم ثم نقابل ان يقول ان المحل الملازم من التقرير الثاني على تقدير
حقيقته المادة هو الاعداد بالمرّة عند الاتعال وهذا انما يلزم من وقوع الاتعال والذي ثبت في
قبل المكان الاتعال بالنظر الى طبع الامتداد والمكان مستحيل بنفس الامر بالفرع يقول بخبره ان يكون
الاتعال الممكن بالنظر الى طبع الامتداد متمسكا بنفس الامر لفقدان المادة فاذا فرض وقوعه
من دون وجود المادة يلزم الاعداد ولا حلف فيه وانما يحلف بوزم الاعداد بالمرّة بنفس
الامر وليس المحال بالتغير ليلزم المحال بالذات بنفس الامر خصوصا عند تحقق ما جاز به محال وجواب
ان ليس الاستحالة اللازمة على تقدير كون الجسم بنفس المحل الجوهرى وقوع الاعداد بالمرّة حتى
يكون ما نسبته وقوع الاتعال بل الاستحالة اللازمة كون حقيقة الفصل والوصل الاعداد بالمرّة لا مكان
اولا واعداد ثانيا شي اخر لم يكن له عين ولا اثر قبل وهذا ضروري الاستحالة لان الفصل تغزى ما كان
اولا والوصل توحي ما كان اولاً ثم هذه الاستحالة لازمة لا مكان والوصل والفصل كواء وجه اول وجه
لان مرجع المكان الفصل والوصل على تقدير انتفاء المادة الى المكان العدم ووجود اخر به كيف
والمقدمة الرابعة الضرورية ليس يرجح حقيقة التعزى والوصل الى الاعداد بالمرّة و
ايضا و اخر من كتم العدم فافهم انه يمكن ان بقية لا يحتاج في التقرير الثاني الى المقدمة الثانية
فقط لو كان الجسم هو الاتعال اتقايه بنفسه صدق قولنا الفصل العلم المتصل او الفصل المتصلان
العدم ذلك المنة والمنفصلان بالمرّة وهذه النظرية كاذبة بالضرورة لان الفصل

لان الفصل والوصل ليس مرجعا الى الالغاء بالمرّة ايكاد امر اخر فقبل ملزومه هو كون الجسم
مقتضا ان لا فاعلا غير فاعل فيه فانه موضوع تامل ثم اعلم انه يرد على تقرير الثاني ما يرد على الاول في الاراد
التي ذكرها الشرح واجاب عنها وسينكشف حالها مع ذلك يرد عليه خصوصا انه ما اذا اردتم من المقدمة الرابعة
في الالغاء بالكلية ان اردتم الالغاء بمجموعه بان لا يبقى هو ولا اجزائه الغير في الفصل وان لا يبقى
الافضل ولا يحد من حيث هو لانهما من اجزاء الجسم ان الفصل ليس اعدادا بالكلية والضرورة
ايضا انه عليه كمن لا يلزم الالغاء المتصل ويوجد اجزائه التي كانت مترتبة فيه وورد الوصل المتصلين
وان الالغاء كما قلنا يتبعه ان المتصل يحدث بعده فلا يحتاج الى نسبي اخر بان يكون محلا لا تعالى
وان اردتم الالغاء ذلك المنفصل بعينه وان حدث ما كان مترابعا قبل فيادها كما كان موجودا مترابعا
فطلان الالغاء بالمرّة بهذا الوجه من الضرورة ايضا لا يشهد بطلانه لان الضرورة انما يشهد
بقاؤنسي من المتصل بوجه الانفصال تلك الهوية وبعبارة اخرى ان جسم المتصل اذا وجد به
قد مشترك بينه وبين المتصل اصال منهما فالذي يشهد به الضرورة هو امتناع بطلان عنه وورد الفصل
والوصل فاسلم فان اردوا ان يطلان الالغاء بالمرّة عند ورود الفصل والوصل فاسلم ولكن
لا يلزم من كون الجسم نفس الاتصال ان يقيم نفسه الالغاء بالمرّة بهذا الوجه لان جسم الفصل وان الالغاء
الهوية لكن يحدث مرتبان اخر بان يبقى القدر المشترك في حقه وهذا بعينه كما ايضا البديهة يشهد بان بدن
ربنا واحد من الطوبى الى الموت مع انه بفصل من كثير من الاجزاء بفصل كثير فكيف يبقى ذلك البدن
فليس هناك بقاء الا للقدر المشترك ابا قريبا خصوصا انه فكذا ذهنا وان اردوا بطلان الالغاء
هذه الهوية وان يبقى القدر المشترك بوجه الاجزاء الهوية فطلانه هم ولا يشهد به الضرورة ثم بعد التزل
نقول الذي كان بدلهما ويحكم به العادة بقاء تلك الهوية التي كانت متصلة حين الاتصال والهوية
التي كانتا حين الوصل وقد جعلت هذه البديهة بدنية الوهم في المقدمة ان لنته لانكم حكمتم بالالغاء عند
الهوية والاتصال بكيكيتها فحكم بامتناع الالغاء بالكلية يرجع الى انه يجب بقاء نسبي غير الاتصال
وهذا لا يحكم به الضرورة اصلا بل لا بد من بقاء ذلك حذونه خطأ افتقاد ما فيه فان قلت
افليس يستلزم هذا حدوث بعد الفصل الى ما كان في وكذا هي

منه نسبي

موضوع

هذا لا يستلزم قلت لا يكفي لهذا الاستدلال ما استدل به في غير كلف و الوجود المشترك في الغفار و
كلف يعبر عنه استلزامه بعد الفصل والوصول الى كل جسم في الغفار واما الحقبة المتضمنة في قيام الصورة
المتحدة بها فغير باقية لا لعدم الصورة المتحدة عندكم فلا بد لكم من المصير الى ما قلنا فانهم لم يعلم انه يرد على تقرير
الاول الذي قد في ثم من دليل المقدمه الثانية ان كان طرفي الفصل والوصول في قبول ان يوضح هذا
الامكان لا يجوز ان يكون هو القدر المشترك بين الحادثين بعد طرفي احدهما والوجود في قوله
القدر المشترك المبرور من ضمن اتصال واحد و المتقابلين ممكن ان يوجد في ضمن المتقابلين وندم
بعينه الذي اتصال واحد بتوقع الانفصال وان يوجد في ضمن اتصال واحد بعد ما كان في ضمن
الاتصالين وندم بعينه الاصل ان في المتقابلين فلا يلزم وجود المادة سوى هذا القدر المشترك
ولا يلزم ان يكون القابل واحد اشخيا بحيث لا يمكن تعد وجوده باتصال والانفصال نعم
لوجبت القوة الاستعدادية بمعنى كيفية موجودة في العين مقرنة لها استعداد عليه تم الكلام
لان محل هذه الكيفية لا يكون قدر مشترك كما لا يلزم شخصها من الوجودية العددية مع اتمام
المحل لكن هذه الكيفية لا يدل على تحققها الدليل المذكور في ابطال الاجسام الداعية لمجرد اعتبارها
غير هذا ولم يجد دليل شاف يدل على وجودها انما ادعى محضه والدعوى المحضة لا يفيق عن الحق
شيئا فاعلم ثم قد يرد البعض على التقرير ان في بالسطح ونحوه فان كلا منها قابل للاتصال فلا بد من تركها
من جزئين والاول لم لا يعدم بالكلية وهذا ليس بشي لان المراد ببطلان الاعداد بالكلية ان
الاعداد والاتصال بحيث لا يبقى هو ولا محله الذي يجمع بينهما في الاشارة بواسطة او بغير واسطة
بل لا بد من بقاء امر جزو له او محل له او محل له كلف ولولم يرد هذا المعنى اذ الى التسلسل
لان الاتصال هو الذي يقدم البتة ولا يعدم بالكلية فلا بد من بقاء جزء منه ثم يقال في الجزء
القديم كك فيلزم انت و اذا كان المراد بالاعداد بالكلية ما ذكرنا فالسطح بعد الاتصال وان
القديم يبقى محله الذي هو المقدار ان لم ينفصل المقدار مع انفصاله والاقبى المادة فلا اعدام قائل
البحث الاول ان بناءه على ثبوت الاتصال الذي هو المعنى المتحدة الجوهري انه هذا البحث
وما ينه من ان في الثالث ايجاب تعلقه بالمقدرة الاولى ولها تقرير وان احدهما انما لا سلم

انما لانسم ان الاتصال اني الجسم ويجوز ان يكون اتصال الجسم بغيره الذي هو الجسم المتعلق بالجسم
 بخفة ليس فيه اتصال كما اتفقت عليه الحكماء ومن شايعة هذا حاصل البين الاول وحاصل البحث الاول
 وحاصل البحث الثاني ان الاتصال قد ثبت بالاتصال بالذليل وهو طر الاطلاق عليه لان اتصال الاتصال
 لا يختلف به جواب ما هو وما لا يختلف به جواب ما هو خارج عن الخفة فالأصل خارج عن خفة
 الجسمية خارج عن الجسم متصل بغيره خارج عارض وحاصل البين الثالث ان الاتصال ذاته الاتصال بان
 الاتصال حقيقة واحدة وبغيرها غيره عرضي فكل عرضي فالأصل متصل مطلقا عرضي والعرض لا يدخل في حقيقة
 الجوهر فالأصل خارج عن خفة الجسم فالجسم متصل بالاتصال عارض والتقرير اني حاصل الملاحظة كون الاتصال
 جوهر او ان كان الاتصال داخل في حقيقة الجسم فالمقطع الكار ان اتصال الجوهر بالكار انما هو
 هو الذي اتفقت عليه كما قال في هذه الابواب الثلاثة ترجح اي في الصورة المنة الجوهرية كما هو
 في التلويح الالهية في كتاب التلويحات وعلى هذا تقرير البين الاول ان لا نسلم ان الاتصال في الجسم منة
 جوهرية انما المنة المقدرة الذي هو العرض غير لا يجوز ان يكون الجسم عبارة عن الالهية والمقدرة
 الذي هو عرض لكن تطبيق البحث الثاني عليه منقول لان عدم اتصال جوهرية ما هو انما يقتضي خروج الاتصال
 لو كان جوهر او عرضا لا كونه جوهرية مع ان ان يكون داخل او خارجا ولا ان يقدرا ان لم يتبدل
 بتبدل جواب ما هو يكون خارجا وان اتصال الخارج عند كم عرض فالأصل اتصال عرض وعلى هذا يلزم من
 الاعتراض المذكور ان الاتصال عرضا وخارجا عن الجسمية على خلاف ما ذهب اليه التلويحات والتقرير
 ان لست واضح هو ان المقدرة عرض عند كم هو الاتصال والاتصال حقيقة واحدة فكون الاتصال
 الذي ادعيت في خفة الجسم البين عرضي فلم يكن الجسم مركبا من جوهرين بل من جوهر وعرض كما اخبر
 في التلويحات فالجواب الثلاثة على التقرير الثاني ليس له ورود على دليل وجود الوجود وانما الوجود
 على وجود الصورة في اصلها انما هو معدن على لغات الدليل لا يلزم من الوجود الوجود فقط
 تساهل عليه كما اخبر في التلويحات ولا يلزم من تركيب الجسم من الالهية والصوره الجوهرية في كل جسم هذا
 على التقرير الاول في ملاحظة على دليل الجبريد بانه اذا لم يثبت ذاته الاتصال الجسم فلا يخل
 في عدم ورود الفصل فاصل لانها انما بعد بان اتصال بالذات انما هو في جوهره ان يكون

الجسم بطا قاطا للفصل والى حل با قيا بجان فلت لا توجه للبحر والى واثا لث لانه ابطال
المقدرة الدليل الخصب المستدل اذ كان فيه المنع لا نصيب المستدل وقد منه المتناظرون قلت
هذه من حكما ت اهل المناظرة وضع منهم لاظهار حتى كيف واذ كان مقدره من مقدمات
المستدل باطلا في الواقع فليمة حتى ان يثبت على بطلانها بما ياتي طريقا يثبت على البطلان لا
اولى من المنع فانه يقطع طبع المستدل في اثباته وليس ان اتباع حكما يتم على ان البعدين يمكن
ان يكونان معاديين على المقدمه الاولى باقائه الدليل على خلاف ما استدل عليه المستدل
في اثبات المقدمه الاولى وعلى انه فلا نصيب في كل من هو ما قبل انك انما الشكك الشبهة
اذا فانه عند اختلاف الشككات الشبهة انما تبدل في عرض الاتصال وطوار في المقدار لا
تفصل الاتصال والمقدار لان الاجزاء المقدارية المتوحدية تتوزع فيها فتتوهم نارة في جانب
ونارة في جانب وقد اوردوا المحاكم بان الشبهة جسم مركب تبدل فيها تماثل اجزاءها و
اكتناها لنفس المقدار وانما يلزم المظهر لوعرض اختلاف الشككات الجسم مفرد وهو جزء المنع
فكيف يمكن اثباته وان كان المقدر على الجسم المفرد بمثل ما هو في ابطال الاجسام الا بقدر طبيعته
الاجزاء الواحدة موافقة في الحقيقة للجسم التي تختلف او خافها فيمكن اختلاف او شاع تلك الاجزاء
فيختلف الشكل بالضرورة فاقابل فغير مسلم فان الشبهة المتبدلة الاشكال او حاصله في
الاتصال انما لا بد من وجه لا ما عند تبدل الاشكال وقول فان الشبهة المتبدلة الاشكال سنده فلان
فيه المناقضة في الشبهة المتبدلة الاشكال ليس فيها تفرق والاتصال ولا توصل انما انما
يعرف في هذه من كليتته لم يكن من قبل من حيث التوهم اجزاء المقدارية على وضع مخالف لوضع
كان يتوهم عليه من قبل لان هذه المناقضة ان كانت بالمنع خارج عن قانون التوجيه
ان كان بالابطال فلا بد من اثباته وقد يدعي ان اختلاف الشككات على التدرج فلو
كان تفرق الاتصال لا توصل الفرواق لزوم الحركة في الاتصال الذي هو جزء الجسم وهذا
ليس بشي فانه يلزم الحركة فيه بان يتحرك المادة في الاتصال فيكون كونه عرضا فاعلم
والاصل ان فسر في الحسنة بما هي هي نوع هذا حاصل حاصل الجواب بل كنه تغير لفظ المنع

نقول الشيخ لا تذهب لميكروتيق التجرد عن الاخبار فربما يظن ان حاصل ان بحسبه باجماع اهل العلم لم يكن مقصدا
 في ذاته وكان مقصدا لانه ذو وضع وكل ذو وضع لا يتغير في الاتصال او الاتصال في مرتبة الذات
 ذاتي لم يكن مقصدا كان مقصدا فلا يصلح نقول الا بحدوثه لان الابداء مقصود فلم يكن الجسم مقصدا في
 حد ذاته وهذا كاف لرفع التجرد الاول من الاخبار في ذلك لم يكن هذا المقدر كافيا لرفع التجرد
 المتكلمات لا بد من ان الاتصال داخل في عقد الجسم الجسم كما انه ذو وضع بالذات كلك
 مقصود بالاتصال داخل في جوه الذات واما تجرد الاخر فغير ذي وضع فمقتضى ذلك ان المقصود
 انفسا لا يخلو من وجوده فان قلت قد يرد ان الشئ قد لا يثبت لوجوده في مرتبة الذات وهذه
 الزيادة يتم الكلام في غير اضيق التجرد بل وبالاتصال الجسم ذو وضع بالذات فلم يكن مقصدا كان
 مقصدا فلا يقبل الا بحدوثه فلا اتصال بحدوث الجسم في مرتبة الذات فهو جوه حقيق قد اخرج من الشئ في
 البناء على هذه المقعدة بعد هذا وقد قرر كعدم الشئ ان الجسم في مرتبة الذات مقصود والاعلان مقصود
 اولا مقصود واما هذا الشئ فهو غير ذي وضع اصلا فهو تجرد عن الاخبار والاعيان لعدم خروج تعلق الاشياء
 فهو في مرتبة الذات اما مقصود او تجرد عن الاخبار والاعيان ثم بعد هذه المراجعة يصح ان وضع وذا
 بعد تجرد عن الاتصال الذي هو العرض وهذا بطريق التجرد وما ثبت في مرتبة ذات الجسم فهو جوه
 ثبت اتصال جوهري ذاتي للجسم فانزع ان اتصال كذا تجرد عن الاخبار فلهذا من كون ما في مرتبة
 الذات جوهري ما رزم من باقي المقدمات هو ذاته لا يتصل بالذات لا يتصل بالذات الجوهري وهو غير تجرد
 للعرض بل من غير ذلك ابق عن تجري الكلام في التجرد الا بحدوثه فثبت لغيره لغيره ثبت
 الاتصال الجوهري دون اعانة تلك المقدمات واما حاصل ان التجرد الجوهري الذي لا يثبت بالاجب
 ان يكون اتصافا جوهريا لا ولم يكن مقصدا بالذات بل بغيره الذي هو المقصود فكان في تعلق
 انظر من المقدر اما مقصود اولا مقصود في مقصود بل مجرد ثم بغير مقصود اخر وضع وهذا بطريق ذاته
 ثبت اتصافا جوهريا حقيقة لزم في الجسم اتصال جوهري ثبت المقدمات الاولى وهو ان الاتصال الجوهري
 ذاتي للجسم ثم بغير باقي المقدمات ثبت محل هذا المقصود هو الوجود فتم المقدمات ولا يتوهم ان تجرد
 الاخر الذي هو جوهري مقصود هو جوهري فثبت كونه مقصدا بالذات بما ذكره في الجسم لانه يلزم ان يكون

كسب

وقد ابرأ بالوجود في هذه المرتبة المقدسة شي لوجوده مجرد عن المادة والاعاد والافعال ثم يصير
بعد هذه المرتبة مادة متفردة فاجزأهم ثم قد يحدو بان لا يكون منها يكون متفردة لموضوعها في
انها في ترتيبها متأخرة عن المتقدمة للشخص وقد اعترف به الشئ وصرح به انظر الطرس في
ان يكون المقدور ايضا في شخصات مما لها فاجزأهم تقدير انقلا بالمقدور العارض او جزو الجسم تقدير
بالمقدور العارض لا يوجد شخصها الا بعد وجود المقدور فلم يلزم كون الجسم مجرد في مرتبة معينة ثم قد
الا دقة من الاعاد والوضع وتصرف لان مجرد ما يكون شخصها متفككا عنها والحوار في المادة
واما الاستناد بالصورة الذهنية المجردة عن المادة لانها تغير في الخارج ما لا يفسد في
محلا لان تحوي الوجود وتختلفان فيجوز ان يكون مجردا فيكون الوجود ما يفرغ من ذلك
فبارية والكلام هنا في ان يصير مجرد في تحوي الوجود ما ياتي في ذلك فهو فاجزأهم ثم
هنا كلام آخر هو ان ليس معنى تقدم العوض على العارض الذي هو من اقسام المقدم
بالطبع انشكاك المتقدم عن المتأخر وادان من البين عن الانشكاك شئ عن ما يلزم
في الوجود وكيف يستظهر عاقل بل تقدم المعروف عبارة عن المتوعدة في الوجود ومع ذلك
وجود المتأخر عن مرتبة المتقدم ان ليس متوعدة مستغنيا لان مرتبة المتقدم المتوعدة
والاستغناء لان ليس وجوده فلب العارض عن مرتبة المعروف يرجع الى ان لا يوجد
متوعدة واستغناء لان دون حاجة اليه فلهذا لا يلزم محلو عن الاتصال بحسب الواقع
الى الوجود والواقع بل غاية ما يلزم ان يكون منبع الاتصال متفككا به ولاخت وفيه قائل
ثم قد يستدل على الاتصال بحسب الجوهر فيرجس لان الاتصال عاقل المتكلا والكون
والوضع والاستدارة والمفردة شاهدة بان هذه العوارض لا يكون ولا يجوز ان اتصال
او ان جوهر او بان البديهة انما كانت بحكم بان معروف هذه الصفايت يجب ان يكون
مستقلة عن الوجود او اذ قد حكمتم بان هذه البديهة بجهة الوهم باسكم حلول الاتصال
في المادة ثم في قربة العقل به بجهة الحكم جوهرية هذا الاتصال قائل فيه وعن ان في بان
بقاء الجسم متوعدة مع ظاهره بحسب غير متجز لان عدم تبدل اجاب هو بديهية الاستدلال

وان يكون خارجا عن الجسم والاتصال الخارج عن عرض واضح في جواب ان ما اذا اراد قوله
 في الصوري ان اراد ان هيئة الاتصال لا يتغير بتغيره جواب ما هو فالصوري ممنوعة بل
 الجسم بتغير نوعيته بتغير هيئة الاتصال ان اراد ان شخص الاتصال لا يتغير بتغيره جواب ما هو في الجسم
 فمفهومه لا يلزم من المقدس ان ان شخص الاتصال خارج عن حقيقة الجسم نوعيته لكن لا يلزم منه
 ان يكون عرضا لان الاتصال خارج عن حقيقة الجسم هيئة لا يكون الا عرضا اما الخارج عن شخصه فغير
 ان يكون فردا للحقيقة ويكون جوهرا كما ان زيد خارج عن حقيقة الانسان مع كونه جوهرا وحقيقة غيره
 يدعي هذا بطلان كلامه فيكون الحاصل ان غايته ما يلزم من عدم تبدل جواب ما هو بقا نوعيته الجسم في
 حاله الفصل الاول في فساد ما لا يوجب عدم جوهريته المتبدل في تلك الحالتين شخص الاتصال لا حقيقة
 اما القول بان كل لا يتغير بتغيره جواب ما هو عرض في غير صحيح بل فيه ايراد الفرق بين العرضي المقابل
 الذاتي واما في الحكم بطلان جوهريته ما لا يتغير بتغيره جواب ما هو اذا لم يتغير استخفافه لان الجوهر يوفق
 بالشيء ونوعيته تبدل الاتصال فالشخص خارج عن الاشخاص والمطلق جمعا فهو خارج
 عن حقيقة والاتصال خارج عن الحقيقة الجسمية عرض لكن ههنا يتبدل اشخاص الجسم مع تبدل اشخاص
 الاتصال فلا يلزم من حقيقة الاتصال وقوله ان استمراره نوعيته مستند وشارة الى النفس
 بالتي بقا اشخاصه وان كانت لا يتغير بتغيره جواب ما هو لان وكلاما لا يتغير بتغيره جواب ما هو
 عرض خارجا عنكم فهو انا قوله عن الثالث بطلان اسم ان مطلق الاقضية هو يشك
 الى ان الثالث ليس قائما بل هو باسناد ادين في الجسم احدهما جوهري والاخر عرضي بل اذا حققنا
 يخرج الحاصل الى ان الموجود في الاتصال في الجسم حقيقة ان ولا يلزم من مؤخره البعض عرضي الباقى
 فاعلم البحث الرابع في ان الجسم لا يخلو عن اتصال جوهري بل هو ملك لقول ان كلام
 الباحث اضطررنا لان الاول كلامه يدل على انه مانع قول المستدل الاتصال لا يقبل الاتصال ولا
 غيره الا مع المعرفة الثالثة فحقها بقوله ولا يجوزي قولكم انه لا ينبغي على الاتصال اه وكلامه
 الحق الى اخر البحث فيقضي ان المقصود انكار زيادة المقدار على الجسمية
 يقال للاتصال فالحاصل هو البحث الخامس فيكون

يكون متحد في الحال ويبلغ كلامه في المواجهة على ما بهادة المقدار وبنوعيته قوله في البحث الخامس
 ان في الجسم باختيار الاعتقاد ولفظه امور لان التسليم انما يكون لاحق في قبل وان كان المقصود
 وقع زيادة المقدار على الجسم فليس للبحث فغنى دليل الهيولى وضع لا لا دخل له في الاستدلال ولا يخلو
 اهل الكلام فقال لك كما قيل في المذهب ان المقصود في البحث ان في وقوله في محبة الجاهل مغناه
 فغنى شئ من انما كانا ايزاوا اذ غنيت والمقام انما كان الغنى للمقدار الذي هو الجسم المتعلق بها
 للمقام فغنى في هذا البحث عن حال المقدار والحاصل ان الاعتقاد هو الذي يسلم لكن يجوز ان يكون هو المقدار
 وقوله وهو القابل للانفعال ومن استلزامه لا يخلو ما غنى من التكلف والصواب في تقدير كلامه ان
 قد ان الابطال لا يكون في الجانب الا على وجوده لا يقال الجوهري بان يكون الا يقال
 المعبر في الجسم قابلا لموضوع فلم يلزم ترك الجسم جوهرين بل غايته ما لزم التركيب من جوهر وعرض فغنى
 نسيم لوجود الهيولى القابل للانفعال ان يقال ثم ثانيا في البحث الرابع انكرو وجود الصورة الجسمية التي
 قال بها المتكلمون انها اعتداد مطلق لا عاقل ولا معدود وانكرو وجود الهيولى ايضا وتقرر كلامنا وان
 سلمنا ان في الجسم اعتدادا هو جوهر لكن ليس كذلك الاعتداد الصورة الجسمية التي زعموها اياه بل ذلك
 الاعتداد هو المقدار البسيط في الجوانب وذلك المقدار هو الجسم وهو القابل لان يفصل لا ما سمته
 مادة وهو لا ينافي لانفعال بل يبقى معه فلا يخدم غده ثم ثالثا سلم الصورة الجسمية في البحث الخامس
 وانكرو وجود المادة بان جزم ان يكون الصورة الجسمية هو الجسم وهو القابل للانفعال الباقي
 كما سبق لك غرضي من هذا خلا اضطراب وان كان الجواب عن هذا البحث الرابع لا يمكن الا بالاثبات
 فبقية المقدار على ان يقال الجوهري باطل كون المقدار مادة وقابلا وكان ما بحث به عن
 البحث الخامس كذا ينبغي ان يفهم هذا المقام والا ما بقية ان الجسم شئ لا لا اعتداد به في الاستدلال
 على زيادة المقدار على الجسم الجوهري وهو المقدار فغنى كلامه في هذا المقام ان الجسم على الجسمية فلا يكون ان
 ان على نفس واحد لا يكون المعروض منها في القدرات والمقدار المعارض من مبسطة في الجهات تعبنا
 لمزاجية تقديره فليس شئ فان هذه اطلاقات عرفت حاصل الجواب ان ليس عمل
 الجسم انما لا اجل قيام للمقدار بل عمل الجسم على العمل بالذات بمعنى انه لا يخلو موضوع



محتملة في حد ذاته فإطلاق المشتق منها إما لانه العرف ورد على فعل هذه الاطلاقات او
 مجاز في الاطلاق وعلى التقديرين لا يكون منسباً لاربعتم واطلاق صنع المشتق بهذا الوجه
 شائع في باب الامور العامة استعمالاً لا يجوز اذ لا يلزم من ذلك زيادة المقدار فان قيل
 توارى المقدار المتخالفه دليل اخر على اثبات زيادة المقدار على النسبة بان المتخالف والتكافؤ
 ببيان تبدل المقدار مع بقا النسبة وهو فرع مغايرة المقدار ايما وعودته لها وكون النسبة متجانسة
 المقدرات حتى يصح عرض كل قدر لها فاقول يقال ان وجود المتخالف والتكافؤ حقيقي لان
 المقدار لا كان عندنا حين الجسم فزيادة المقدار هو بزيادة الجسم وتقلبه نقلاً عنها فكيف
 زيادة الجسم نقلاً مع بقا النسبة كما لا يخلو انما يكون بتجمل جسم لطيف والتفان
 انما يكون بخرج جسم لطيف ثم ان ادعى الاستناد على كون المتخالف والتكافؤ من فروع الهيولى
 وليس بطاير فانها ما من قبل انهما فروع زيادة المقدار على النسبة سواء تخلفت الهيولى او لم تخلف
 المقدار اذا كان امرًا عارضاً للنسبة لم يكن تبدل مع بقاها وان كان المقدار نفس النسبة لا يمكن تبدل
 المقدار مع بقا النسبة سواء وجدت الهيولى او لم توجد فان قلت اذا كان المتخالف والتكافؤ
 مفترعين على زيادة المقدار على النسبة فلا يصح الاستدلال بها عليها قلت الاستدلال من قبل
 الاستدلال بوجود المنفرد على وجود المنفرد عليه كما يكون في البراهين الاخرى فاذا لم يلد ان
 بنيت المتخالف والتكافؤ بوجه اخر فيستدل بوجودها على زيادة المقدار ثم اعلم ان الشيخ قال
 في الاشارات الاربعة بان لك ان المقدار من حيث هو مقدار او الصورة هو من حيث هي
 صورة من حيث مقارنتها يقوم به ويكون صورة فيه يكون ذلك هيولى لا ما و نسباً هو من حيث هو مقدار
 ولا صورة جرمية بل يمكن هذه هي الهيولى الاولى فاعرفها ولا تستعد ان لا يتخصص في نفس الاشياء
 قبولها بقدر معين دون ما هو اكبر او اصغر منه انتهى فخلت راجع كلامه انه يريد بيان صحة وجود
 المتخالف والتكافؤ الحقيقيين بهما ان يكون الهيولى غير مفترقة عن نفسها وكون المقادير التي
 نسب الي النسب اليها فان ذلك يقتضي تجوز تبدل المقادير عليها فيقدر الوهم صغيراً وبالعكس
 كلام الباحث

عليك في تقريرك ان الله تعالى ان الهوى غير مقدرة في نفسها لكن لما فيها الهوى
محبته محبة في جهات هي ذات الله تعالى فليس ان يرد في او انفس ذلك ان تقرير كلام الشيخ
بأن الهوى قد مر بان جعل قوله لا يستبعد ان لا يتصل به على ان يثبت المقدار والضرورة المحررة
وكون انفسه في قولها راجعا الى القدرة المحررة لانه قابل للهوى لا يرد في ذاتها واما الهوى
فانها موجودة فيها ووجه عدم تحصيلها بقدر معين وادنى ما هو اكبر لكون القدرة بهيمة في حيث القدرات
فما لم يرد في حيث موضوع الامر والاهية الى قدس سره عايشة كونه على المحاكاة بهذه
العبارة فقد يها في ما قرر في كلام الشيخ وابطال كونها فرع عين للهوى لا يتفهم انبات
الهوى الى اليتسبب بهوى الا اذا ثبت ان يلزم ان لا في نفسه قد ادعوا ثبوتها وفساد
ان يحسم محققا في الالات والافعال والادب است الهوى بتلك المشايخ فالهوى
فبينة ذلك ولا يخفى ان شيئا من شئ بهيمة شرا بهيمة تلك الجبهة شريفة على هذا في تقريرنا
تبدل مقدار ذلك الشئ فقد اتفق شئ من حيث جبهة فان حدث مقدار ازيد ما كان مثلا فاما
وهي فلا تكتفى منها فاما ان يرد في جبهة فخرج الحركة في الجوهرة فخرج بطلان فهم
والاخر فيكون سوادا او في الشئ لو لا استبعاد لم يفر على ازيد او انتهى في مثل هذا فيظهر في
هو انشئ هذا الشرح وتخرج العبارة في معنى ان يفهم في قوله قدس سره فيثبت جبهة دليل استقلال
على ابطال التخلل لانه يكون الاستبعاد الجبهة ان التخلل ازيد وابدو الحجة في عبارة الجبهة في قوله قدس
سر فاني صحت مقدار في دليل اخر على ابطال تقريره انه مخرج الحركة في الجوهرة فبطلانها بوجوب
ابطال ان فاني قلت به ثبوت الهوى متوقف على ان يلزم ان لا في نفسه لكن انما يتوقف على
ثبوت نفس الاتصال لا الاتصال المقدرة والذات ادعوا ثبوتها هو الاتصال في ذاتها بهم
افقدت وقوله ولا يخفى ان شئ من شئ بهيمة شرا بهيمة تلك الجبهة شريفة على هذا في تقريرنا
وليس بهونها بهونها الشئ في هونها بهيمة الذات بهيمة افقدت صانع لان مفهوم بها شئ في
شئ ان يكون اكثر فيكون اكثر فاني قلت قدس سره بدعي ان نفس الامور غير متوقفا الا
بقدرة على وجه مخصوص وبعيد ذلك كما هو ضرورة ما صرح به في كسره في جهات في هذا الكتاب

وتخرج المياه وزبد الحكيم باني وجوده استدادني ما بوجه الذي يزعمونها رافع حكم البديهة لوجوده
 ونحوه وانظر قوة كسره في حكم الضرورة لكن مما يدل على المنع قائل فيه وانما يتحقق
 البقاء عنه انه لا مانع الباحت وجوده المتعلق والتكاتف وكانا يدللني في زعم المتأين تكلم على
 ما برعته وليلا واما وجهان احد هما هو ان يفرضه الفقرة المسبودة ان اس حيث لا
 يكون فيها فقد اذا وضعت في ان اربع وتنشئ وتكسر في الخارج فسيبها داخل او خارجي
 لا سبيل الى الثاني لان الحاسر في خارج كبر المكسور الى الداخل على الاول فليس هناك
 له وجب المكسر لان الهواء او الماء لا يقبلان الحركة الى الخارج بطبيعتها رافعة وكان
 كذلك لان كسر دون الوقوع في ان رافعة لا ان حوارة بوجبه التماسك فيضيق المكان فينتفي
 الفقرة وتخرج ما في وجهه فنفذ لا نسلم ان السبب داخل لكن ليس يادفج ما في بل الهواء
 المتغير في شغل باخرارة فيفقد يخرج وكذا الماء يستحق ولا يبعد ان يحدث في وصول الحرارة
 الى الماء والهواء كما يقبل الصعود ويكسر الفقرة فانهم وكذلك القارورة المصنوعة من
 البشادة الى ان لا يتغير من ان القارورة البشادة الاس او الصنت مقاسه يد ابرو ادم
 الهواء المصنوع والازم خلاا لخروج بعض الهواء بالمصنوع ثم اذا كتب الماء يدخل الماء في ليس
 فيقضي طيب الماء الصعود في الهواء المتعلق فيه تكاتف لا يوصل برودة الماء بل يدخل الماء في حرارة المكان
 خلاا فخرجت الكلب انما هو لا ثبات التكاتف سببا وقد نوه عند الكلب عجائبات او اشارة
 الى وجه الضيق في خلاا انه يجوز ان يخرج الهواء عند الكلب كما يدل عليه حديث عجائبات
 التي هي الهواء المتعاط بالما فلا يلزم التكاتف ولا سبيل لنا الى الحكم بان الاصل في
 الى وجه آخر للضعف نفرضه كوا ان يدخل من الغم الهواء في القارورة خلاا يلزم الخلاا حتى يبرده
 يشهد ان الاصل ان هذا المصنوع في تمام في القارورة لا يقدر اصلا كما يشهد التجربة بل المصنوع
 يكون في بعض المصنوع في يدخل الهواء الى البعض الاخر وقد حدث الفتح الا في رشح بعض الاول
 او اشارة الى وجه آخر للضعف هو ان في القارورة مسامات كما تدل عليه رشح بعض الاول
 فيجوز ان يدخل هذا الهواء فلا يلزم خلاا حتى ك التماسك في المسام كما تدل عليه

عليها يبرح بعض الادان ببرج الحرة فالحق في هذا خارج عن القانون فاقم
 الاجسام في الجبهة او اشارة الى وجود اخر لهم لانبات في ما يوافقها من اجسام مشتركة في الجبهة
 وتختلف بالمقدار واما الاستشراك غير ما به الا اختلاف في المقدار غير الجسمية فحوله على ما في حكمة
 ان مشترك ان آه نفس في محل فالتفص في ان المقادير المختلفة مشتركة في مطلق المقدار في مختلف في خصوصيات
 اكبر والعصر فيلزم زيادة هذه الخصوصيات على المقدار واما الحال فهو ان الاستشراك في الجبهة
 المطلق في اختلاف المقادير اختلاف اشخاصها فلا يلزم فائدة هذه المقادير المختلفة للجبهة الا
 كفاية الاستشراك في الجبهة في المقادير ويلمح ان الاجسام المختلفة في المقدار مشتركة في الجبهة
 بمعنى ان الجبهة توجد فيها على السواء لا يزيد ولا ينقص بخلاف المقدار فادنى المقدار غير الجبهة ولا يزيد عليه
 ما ذكرتم بر عليه من استواء الجبهة فيما يل الجبهة مختلفة بالزيادة والنقصان لانها هو المقدار فاقم
 ويرجع هذا اختلاف الى الا اختلاف في نسبة الاشياء الى التشارك في الهيئة والذاتيات
 فانه عند ابحاث كما هو متبع الا شرائطين وذلك بان يكون الهيئة في نحو من الوجود في زيادة على
 نفسها في وجود اخر وهم يقولون ان المقادير كما لحظنا فانه يزيد بنفس الهيئة لا ينشئ آخر فيقرره ان اثنين
 ليس امرهما بقا الى الهيئة ولا امر مشترك بينهما كما حقق في محله وكيف لا ولا يلج ان تمام صفة تنقيح الى المحقق
 ولا لا يتبين الموصوف قبله ولا يلج ان نزاع في حق المتشرك منه ولو جاز ان نزاع النقص من الهيئة المطلقة
 في كان له اولية انه نقى هذا الشخص دون ذلك واذا لم يكن نقى الهيئة بان تمام امرها ولا
 بان نزاعها فالهيئة بنفسها تبين في الجاه الوجودات واذا كان الامر كذلك يلزم وجود الهيئة في وجود
 زائدة على نفسها في وجود اخر والراية ليس الشخص المقدور الذي هو الطبيعة من دون زيادة على ذلك
 هناك اخاف في شخص المقدار يكون زائدة على الذات وهذا الشخص يا نوح ولو كان الاضافة مودعة
 بالذات في المقدار والكل لا يمكن في كل ما يمكن من العمل المقدار فيلزم ما قال المحقق انه وان كان المقدار
 يزيد ولا ينقص في نفسه واذا قبل في المقدار اخر يصف بالزيادة عليه لاجل هذه الاضافة وقد التمس
 في الاضافة المودعة بالذات بان قاضية التي هي الزيادة فيحتاج الى المعاكسة في النزاع في الاضافة الزائدة
 التي مودعة بالذات في المقدار لا لا في النزاع اخافه يكون مودعة بالذات فاقم وان ثبت الاصح

شي الابد متعين

المستند في التمسك في المبهة في الالباح فعلية معطية لوجه انشائها المستند كما هو انشائي الزايد المستند
 في شرح المواقف ومطالعة شرحها للمسلم مع حواشيها المستند بها ولولا البنية غير ما لا يشيخها القول فيه
 فافهم عودون ان يكون جوهرا فوجي في جوهرا قبله اذيل على ان الجوز بن التمسك
 بالنسبة في المبهة انما ارادوا بها كثرة انما في بعض الافراد من انما في بعض افرادها
 المت دون بل انما يمتنعون والاستدلال في المبهة مع كونها بحيث يتوهم انما في الاضعف فاذن
 يرجع النزاع الى اللفظ وهذا الجبان ليس في حد ذاته مقصودهم انما يجوز ان يكون المبهة فرد
 كاملا وفرد اخر ناقص وهذا الكمال يكون بانها انشائي فذلك في الكمال بحيث يكون انما في الكمال
 اكثر من انما في الناقص كما قد يكون الكمال بحيث يصح النزاع انما في الناقص بحيث ينسب اليهم
 الى الالباح فيها لم يقصد احصاء كمال المبهة فكون انما في اكثر حتى يكون النزاع لفظا واللفظ
 المتكبرون ترتيب الانا في اكثر على المبهة فرد وترتيب انما في قليله فرد اخر من الوجودات يقال
 في كذا في الاول قد دخل في المتنازع فيه وعلى ان في فالدليل لورده على ابطال التمسك
 في المبهة لوم لال على المتنازع هذا لان المبهة عند ترتيب الانا في اكثر ان استقلت على امر زايد
 وتعمل ليس المبهة التي يترتب عليها انما في القليل قد اختلفت المبهة في حالين اد على امر
 زايد عارض في هذه الانا في هذا المعنى وكون المبهة وان لم يشتمل لم يمتنع في حالين فقد
 انتفى دليله في هذا المعنى في الاغلاط في المبهة في كون الاشتمال على الزايد فليقل الاغلاط
 الذي حصر في الشدة في المبهة دون الاشتمال على امر زايد في قائل واذ قد عرفت ان الشدة
 عبارة عن كمال المهيئات والكمال بانها في شدة في النصف الجوهر بالكمال والفعال بلا شدة في الشدة
 مع انشراح انما في الاضعف ايضا يمكن في الجوهر لانه يجوز ان يكون عقل بحيث يصح انشراح انما في
 عقل اخر دون ادخل بل ان هذا فعل المهيئات فانما في المهيئات الجوهرية بالشدة ايضا ممكن وهذا
 ايضا موضع خلاف بين الاشرايين والتمسكيين ولما تقرقون بين الشدة والضعف في
 الماهية يعني ان يقولوا ان الشدة والضعف والزيادة معنى واحد انما في اختلاف
 بالعلم فهم يقولون الشدة كمال المبهة فاذا وجد في الكلف في بعض المواضع في انشراح

استزاع افعال الاصف غير المتجانسة في الوضع كمنهية واداء في ذلك وهو ذو وضع خاص استزاع
افعال ان تفي المتجانسة في الوضع سعة زيادة واداء تحقق كمال الهيئة بحيث يكون انه انما بالكثر
ليس قوة كذا في الجهد هذه الاساسي باعتبار العرف والقدرة ولا يوتر في اختلاف جبهة الزيادة
والسنة يعرفون بين السنة والزيادة والقدرة ويدعون ان السنة محضة بالكيف ونحوها
لا يقبل الاثارة الوضعية بالذات والزيادة محضة بالكم والقدرة بالذات بالذات بالذات بالذات
يقع ويدعون انها مختلفة المعاني مع قطع النظر عن اختلاف في المحل فغير المتجانسة في الصفات
التي ان مقصودهم حط الالطافات العرفية خلافا رغبة الا في اللفظ ثم ان السنة عديمة كمال
كانت كمال الهيئة والصف نقصانها فقد لزم كون الشدة والضعف متوافقين بالحقيقة فاما ان
يتم الوجود والحدوث في الجاهلون البقية فيه مع هذا يعرفون بانها دهيئة الزيادة والذات في الكمال
ان الكمية المنفصلة لا يخل الى اجزاء دهيئة متجانسة الحقيقة ومخالفة حقيقة الكل فيرو عليهم ان القدرة
غير فارقة في الكمال والكيف في هذا لان الكيفية الواحدة لا تنزع عنها كيفيات متجانسة في المعاني
وتحقق هذه المباهلة فطلب من غير خالص وحرار شئنا المتخلفة بالذات في الزيادة والمتخلفة
نخرج المواقف ثم لا يخفى ان بين كلامي الشيخ الالهية المتجانسة في وجوده حيث اثبت
الهيوية في التلويحات وانكرا في حكمه الاشرافي واخرجه من المقدار في حكمه الاشرافي ومعرفة
في التلويحات واخرها في الجس في حكمه الاشرافي وتكريره في التلويحات وتحقق ذلك ان تسمو
حين تبدل الاشكال مع غيره ان المتغير الذي هو عرض في المقدار الثابت اما قد ارفع من قياس المقدار
الثابت اتحاد المقدارين في الواقع والاشارة وان لم يكن مقدارا فلا يستقيم قول في التلويحات
مركب في الهيوية والمقدار فان قلت قد مر في حكمه الاشرافي بان المقدار يزيد بنسبة الزيادة كمال
هيوية المقدار والنقصان نقصان الهيئة فكيف يصح قوله في تبين مراده ان المقدار ان ثبت ان
ما يزيد ولا ينقص هو الجسم قول حكمه الاشرافي قلت ليس المراد به ان هيوية المقدار لا يزيد ولا ينقص
لانه زعموا ان التلويحات في الهيئة بل مقصودهم ان المقدار ثابت لا يزيد ولا ينقص عنه توارك الاشكال
على التسمو الذي مر في حكمه الاشرافي ان الاثر اذا زاد فزيد في نفس المقدار لا في شئ اخر واما

لا اراد المصنف على قصد تعيين تلك البرية ولا يقتضيه قهر مخرجها من المبدأ فانهم - كلا من فرضي الواقع
مخرج اية واذا لم يكن غيره فلا تقال اذ عند كل فكيف يصح فرض وجود كلامه ان هذا مقدار اعم
ناتج والا فمراد بكل واحد من التلويحات ما اذا بنا شيا بدل من الامانة بهيول اهل
الذي في التلويحات مخرج من ان ما ساء بهيول ليس ولا منفصلا فكيف يصح ما وجدناه
ان المقدار ان ثبت بهيول على الاصطلاح التلويحات فان المقدار منه متقل
ولما اتينا في تركيب جسم واجب على انه يقع ان الكلام في الجسم المعروف بما يصح فيه فرض الابداء
وقد حكم في حكمه الا ان شرا في سبب طه في التلويحات بتركيبه والتركيب باي وجه كان
على بطلان المثب ان يرضى المقدارين بنا في الباطن طه فلا يندفع هذا في قولنا ان
ان ان يقال حكمه بالباطن طه في حكمه الا ان شرا في الجسم المعروف بالتركيب المذكور وحكمه بالتركيب
ففي التلويحات في الجسم الذي وقع عليه اصطلاحه فخاص قائل فيه فانه لا يخلو عن كلفه والا ظهر في
وتجلى في ان كان في التلويحات مبنى على فقا بالمشهوره ذابغة او دودة على سبيل الجد والشهر
وتجلى ذلك انه يجب اليهودي والمسلم على ما هو المشهور فيما بين المؤمنين واليك انت مقدرات
غير مسلم عنه بل بالظن بين عليته العود لليهودي باقتفاء التلازم وذلك العلية ثم الحكم عليه في
الظن غير من قدر لزم بهذه المقدمات عرضها لعدم افتقار المحلح اليها وعلوم ان الاتصال
العرضي لا يكون الا مقدرا او كما كان في المشهور فيما بينهم فقدر لزم تركيب الجسم من اليهود والمقدار فلا
الحكم تركيب الجسم منها على ما نفقه المشهورات مع ضم مقدرة حقيقة ان التلازم قد يكون في دون
ملازمة العلية وانما في حكمه الا ان شرا في بقدر سلك سلك التحقيق فحكم بما نفقه المقدمات الحقة وعقود
ما نكروا وجود اليهودي وحكم بوجوده المقدار ويكون على الجسم بل فيه وهو المنة على الاطلاق
يعني منه تعيين بالعين الذي يبينه مطلقا بالنظر الى المقدرات وهو الصريح في فرض اجزاء
الملازمة مع وجوده مقدرة في نفسه في غير فرضي الابداء المدة على اكد الغير المتساوية
ان توهم غير متناه فيلزم صحة توهم اجزاء المدة مقدرة في نفس ركن المدة وهذا
المشهور انهم ما يجوزون بالامانة او بن قائل احسن اقل لكنه اذا اخذنا بحسب قولنا

من دون قبح المقداري مع هذا لما خذوا ما هي مطلقا لا مخرج النقص المقداري من قبح كون
 النسبة لا مقدار الجوهري الى النقص المقداري نسبة الهيئة الى الشخص فلا يصح كون احد هاتين القوتين
 الجوهري والاخر من مقدار الكم واما شخص نقصان الذات بهم انقدر ان هذا الشخص ليس له مقدار في
 الهيئة ولا في مرتبة الوجود ثم انقدر ان النقص المقداري من ان يجعل اما بوضع محدد مقدار فقط
 فزم ما فرغنا واما بوضع عوارض غير المقدار فكيف يجعل المقدار بانظام غير مقدار الى مثله ثم ان النسبة
 بزم فما بعد عقرب ان المنة بعد عقرب ارتفاع كلية يكون مقدار انفسه فكيف يصح بعد ذلك هذا
 شخص الذات بهم انقدر ان نقص الشيء الا دل فيلزم ما الزم وبالجواب القول بالامتناع والواحد
 القول بمجاورة المقدار لا مقدار الجوهري بالتحقق ودخل احد هاتين الجوهري وان خرج ركبكم لا
 بكم بطلا لا ضرورة العقل لا يصح من عاقل انما ذلك هذا وادنى جزء الشئ على ذلك ان
 لا راي استخفاف القول بانتهاد من موجودين وقد انشرب في قلبه الا بان باقوال المتأين وحسن
 المظن بهم تقليد الاسناده الذي اضرع هذه السقطه ووقع فيما وقع وهذا استنسخ عن النقص عن
 النجاسة المقفلة والفرق فرجاف انفا زورات بل الحق على الإطلاق وهو الامتناع من موجودين
 منسوب الا شرافين ان الامتناع الجوهري هو المقدار لا غير ما فهم ويظهر الفرق بينهما عند من
 تخلف الجسم وتكافؤ لا يعني اني التفاضل والتكافؤ ان صفا فاما مدلان على ان في الجسم ادين بوجود
 بوجوده لا على ما زعم لان في التفاضل مرتبة مقدار الجسم مع بقا حسيته وفي التكافؤ نقصان بقا
 الجسمية وفي الاوليات انما اريد غير الباقي في الشخص فقد ظهر ان وليهم على ثبوت المقدار غير الجسمية
 قد بر لاجل تولد والاشكال على الشبهة قد كان في المشهور يستدل على زيادة المقدار على
 الجسمية بانه غير المتماثل على الشبهة حتى تولد والاشكال عليها مع بقا الجسمية فالمقدار غير الجسمية
 وروى الشبهة بان غير المقدار هناك م انما يتغير اشكاله ووضعا اجزاء به المقدار به فالاجزاء التي في العين
 صلا حارث في العرض او الطول مثلا وبالعكس اما المقدار فهو باق كماله وقد مر من قبل اما الشئ
 الا لبي فانه انكر المنة بالمعنى الاول مطلقا سواء كان جوهريا او عرضيا المنة عنده منحصر في المقدار والكان
 بوجه بغير جوهريه وتارة عرضية وهذا المذهب هو الحق فان يجوز كون امتداد شئ غير مقدور

المتن على ان الامتناع هو المقدار لا غير الجسمية

[illegible]

فوجوده متعين بغيره المهيئات متعين بها بغيره المحض ما ذكره وقد بلغ من غيبانه حد من الالطاف فكيف طرأ
 حكمه لا شرطي وهو ان الشاهد ان السفر الاربعه دغرا وقد ضعف خبره رسد مفردة والمخلص لا يزيد على ما
 ذكره وانت لا تزيده عليك انه اذا جازعته في الوجود كون ما به الاشتراك نفس ما به الاشتراك فلم لا يجوز
 في المهيئات الاخره ان يكون الاشتراك ليس كاشتراك النوع والجسم بل على الوجه الاخر غير متقول فان الاشتراك
 الوجودي على هذا انه ليس الا بان يكون تمام ضعف الوجودات خاصة وهذا هو الاشتراك النوع ثم حاصل
 ان الوجودات كاذبه ضعف واحدة هو ضعف الوجود ولا يحتاج في كل من آتى ان يراى في المهيئات التي
 انها متحدة مع الوجود ما هي اما مراتب الوجود فليست متمايزة للوجود فاما وجود الوجودات الا بان
 برأى واحد حقيقة بان يكون المهيئة المتمايزة للوجود عارث نفس الوجود على ما هو في الوجود
 بالذات فعدم ح اتحاد الاثنين فيما اتفقا موجود في فلا اتحاد وان كانا معدودين او احدهما معدوم
 فلا اتحاد ايضا واما بان يفرع المهيئات من الوجودات فيجمل عليها كما هو شبه الاتحاد ما بعض فيكون
 المهيئات كالمواد في قسمه في المنزعات هيذا البعض الاخر طرأ في حكمه لا يكفينا انه قاطع
 اذ يربط الى الوجود المحض كما هو دون جاعلة اراد بالوجود المحض الواجب جل مجده لانه موجود
 بوجه هو غرض اصحاب هذا المذهب يقولون ان قاطع الوجود في هذا الاتحاد قاطع حارطة
 الشخص ما هو قاطع الوجود في قول الى ان قاطع الشخص هو الوجود الا انه قد عين في الاعمال
 المهيئات ايها الوجود ثم ان هذا لا يربط ما هو اما ضعف من صفات الشخص فقد حارطة الشخص
 المواد في اما ضعف من صفات الوجود المحض جل مجده فاما ضعف من صفات يكون مثا و امره نفس الذات
 او ضعف من صفات المهيئة واما ضعف من صفات الوجود المحض جل مجده فاما ضعف من صفات يكون مثا و امره نفس الذات
 قد بينا ما يعبر عن نفس تقرير المهيئة المرتبطة بالوجود المحض فقد آل الى القول الاول ومن تأملت فيما قلنا
 كقولك لا تنك ان القول بوجود المهيئات في الخارج لا يبع الا بعد القول بكون ما به الاشتراك
 ما به الاشتراك وهذا لا يقبل العقل المتوسط وتحقيق مثال هذه المباحث اجل من ان يذكر هنا
 وان ثبت الاطلاع على جواب الكلام وتحقيق الحق فيه فليكن على علم هو انشائها على العلم من ازيد
 كمنع الفرع الموافق ونرضاه وسلم وهو انشائها فليزم ان يكون في الجسم محتمل ان يتبعها

الوجود

فصل في

قوله

احد ما عرض في الاخر هو انه قد عرفت ان هذه هي القول بالمتدين او في باصول العلم بين
نتيجة ويلمح الذي اورد الالفاظ عرفة المقدار ومعها ان الشيخ ايضا ينادي به فلا ينبغي نقل
الشيخ وهو خلاف ما قرر عند اتساع المتن بين نعم ان التفاتت بينهما بالاصحاح والتميز فان
المتدين هو الذي يتبع في هذه القدرات في هذه القدرات العرفية المتدين الذات والمقدورات على غير الذات
بمقتضى القدرات لكن لا يتم من ان يكون في الواحد مستقدا واحدا وقد يكون الفرق بالاعتبار في
فهمه وايضا اذا تم في القدرات الجوهرية مع قطع النظر عن المقدار مع هذه الملازمة انما يصح لو كان
غيره الذي نفس غير المقداري وانما اذا لم يكن كذلك فالمتدين المتدين لا يتصف بالحدوث ولا بالزوال
والاعتقاد في ذلك من قبل تبيينه على ما يقرر فلا يلزم منه ان يكون ذات قاطعة هو المقدار فلا يلزم
استمراره بذاته فافهم مع هذه ذات اخرى كما يلزم على تقدير المسألة انما والمتدين في الوضع
وهو يشترط على تقدير الزيادة فافهم عن محله على تقدير الاعتقاد في هذه القدرات الجوهرية الذي هو
الاعتقاد في المقدار في قاطع فالأولى التي يجب ان يشار بها الى ان ارجاع جواب المخبر الى
ما قاله يمكن ان يكون ان هذا الذي ثبت عرفة عند من يتبع الذي يحصل منه من القدرات الجوهرية المقدار
ما هو الا القدرات في قدره وجوده عند من يتبع في القدرات والامر ليس مقداره او القدرات الجوهرية ايضا غير مقدرة في نظام
غير مقدرة في كيف يلزم القدرات وكيف يكون الجوهر في نظام شي من مقوله اخرى هي انكم ان القدرات
هذه هي في نفس عالية فاذن قد بان ان الجواب المطابق في هذا هو ان ذكر المخبر في انما اذا عطفنا
على قبل الى هذا الذي لم لا يمكن الجواب عن اصلا قاطع وكلاهما باطلان على النحو الذي ذكره
في هذا الكلام فيبقى ان هذا معارضا بالقدس في كل فانه قد ابطال الشق الثاني به دليل معارضا
البطلان الشق الثاني به المستدل ذلك فالمراد بهما باطلان به دليل دليل محقق لكل من الشقين كما ابطال
المستدل الشقين به دليل دليل ولا يخفى عن تكلف ثم انظر الى هذا ليس معارضا لانه لم يقع دليلا على
انما حجة القدرات الجوهرية في يكون دليلا على نفق من المستدل من هو نفق اجاب على انه دليل قاطع
في القدرات في الشقين ذكر ما يقع في القدرات والتكليف فان قلت الشيخ في القدرات والتكليف
فلا يخفى على هذا الكلام المتين عليها قلت الشيخ وان انكر ما ذكره الاخر ان لكنه اعترف بما ذكره في القدرات

الحق

عقبة فرد ذلك الكتاب اه هو التوجيه على ان ينظر في مقام من خارج كل واحد قد تكلم على هناك
وقد علمت ان من ينكر التفاضل والتكافؤ مع فرد مع لا عيب ان يستدل احد على ابطال
جوهرية المقدار بالتفاضل والتكافؤ كما يستدل به المتأمن ان كان قلت قد اقربها من التلويحات
قلت انها اقربنا على الشبهة بين المتأمن وليس ذلك معقولة فافهم والى الجواب عن الوجهين
والاخرين له اما توجيه الجواب عن الثاني فانه لا نسلم ان الاشتداد الجوهري الموجود في الكل الكبر
ما في التفاضل من نفسه بل الذي في الكل هو في الجزء وانما له الحاشية عند اعتبار بعض حاصل له مقداره
الكل على غير المتأمن بالمقدار في الجزء وانما عن ذلك فانه لا نسلم ان التفاضل الجوهري يقتضي
انما جده بوجود المقدار فليس هو ثابتا ولا زائدا في نفسه بل بقي نتيجة الزيادة على ما كان في التفاضل
في عاده من الذي هو المقدار في نفسه عرض مقداره الكبر عند التفاضل بطل في نفسه المستفاد من عرض المقدار
ويحصل له في آخر هذه المقدار الزيادة فيكون باقية هذه المقدار زائدا على ما كان باقية كان
مقدار المقدار الفص من كل السواد في نفسه فان زيادة لا يزيد انما يزيد مقداره الحاصل من قبل المحل
وهذا لا ينافي عليك ان الجواب بهذا الوجه لا يتجنى الا بالقول بالاشتداد بين احدهما في
المقدار الاخر فيبقى المقدار على ما قال الشبهة لا يمكن الجواب وجه كما لا يخفى على المتأمل سيما
ان في الجواب عن الاشتداد امور اثنان مع هذا التسليم ما لم يجره المستدل فانه لم يقل بالاشتداد
بل بالاشتداد لا يقول ان ما يتبدل عند توارده الاشكال غير ما يتبدل عند التفاضل والتكافؤ والحق ان
ما يتبدل عند تبدل الاشكال اصلا فاقول فان الاثنان الواحد والسر الواحد مثلا
وهذا في نفسه له لعل اراد بالاشكال الواحد بين الاثنان وكيف كان هذا التسليم في محله
لان الوحدة في الاثنان والسر وحدة اجتماعية هناك كثرة نتيجة بالضرورة اذا طرأ
عليه التناقض وجد موجود ان من شئ فان قد يوافق بان هذا ما يصح لو كانت الوحدة الانعائية
ملائمة للوحدة الشخمية والباحث قد منتهى فعل هذا في حكاية لان بالفسحة يتحقق الاخر
التي كانت متوحد من قبل البتة وهو ان يكون الشخخ في زوال الوحدة الانعائية زال الوحدة
الشخمية وكيف يمكن قائل ان بين الاثنان وكرت ايضا واحدة بالشخخ وكيف يمكن

[illegible]

والوحدة الشخصية ذات المتصل ولم يبق تلك الذات وحدها في آخر بيان لان
 الموضوع الواحد الشخصية والكثرة متضادان في الذات والوجود والالتزام والوحدة الشخصية
 والكثرة الشخصية على موضوع واحد وتسمى في كل طرفين الاتصال على المتصلين فبالاقتضائهم
 ذاتا المتصلين في حد ذات واحدة بالبيان المذكور فقد بان لك ان الاتصال بعدم الاتصال
 الجوهري وبالعكس ليس هو اتصالا بالاشتراك الاسم كما اصر على الحكم بها الشيخ المتقول وما ينبغي ان يعلم
 البيان كما يجب انعدام ذات المتصل ببيان اتصال كك بوجوب انهما يفرض اتصالا نظريا
 اتبه او يزل الاتصال لان الملازمة بين الوحدة والاتقان والوحدة الشخصية بوجوب ان لا يكون
 في الشخص عند فرض الاتصال بل الاتصال بل يكون في ذلك يفرض شخصان والوحدة الشخصية والكثرة
 الشخصية لا يتبادران على موضوع واحد كما لا يتبادران في الواقع فرض الشخص الواحد من جهة الآخر
 كلياً ولا يجمع في ذات مع بقا الوجود والوحدة فلا يجمع ان يكون الذات في هذا يفرض الذات
 المفردة في ذات الاتصال فانقطع ما ذكره البحث وثبت المقدم الثاني ان اصل الدليل فيهم
 ثم يبين بحث هو ان لو انعدم المتصل بالاتصال لانعدم الاعراض القائمة بها مثل الخطوط والسطوح
 والادوات كما يلقح جن طرد الاتصال على الحد المشترك بين السواد والبياض والجواب عن هذا
 لان هذا استبعاد محض لا يمتد به عند سطوح البرهان ولا يظهر فيه استثناء وطعن ما قال الشيخ في حق
 الشخص حكيم بافهام الجواهر فلا يبيح الحكم بانعدام الاعراض القائمة به بوجه يتكسر به في الوجود وكما
 ان الوجود كان حكيم ان ذات المتصل هو الذي يصير مفصلاً لانعدم من شخصي في حق البرهان على
 خلاف ذلك فلك هذه البديهة لان البرهان هو الحكم بانعدام المتصل هو الحكم بانعدام الاعراض
 القائمة بها داي استبعاد في بديل الاعراض بالاتصال والاعراض متحدة عند عدم من اهل النظر
 بقا دما نظري لا بد عليه من دليل من اني بديهة الحكم بقاء الاعراض التي كانت عند الاتصال
 عند الاتصال في انهم ولقد عجب في القبح استثناء في هذا المقام وقوة قول بوجوب التفكاك
 وقوة مؤنها غريباً لا يستفهم عاقل ذو لب ان قال ان محل ذلك العرض في حقيقة الخارج
 الى ذلك النصف فيجوز وهو موجود قبل الاتصال البين وجوده وحسب شخص المتصل

١٠٠

١٠١

[illegible]

بالكلية بالاعتبار لم يقدم عند الانفعال بل هو موجود في صورتي الانفعال والانفعال ليس في حد ذاته
 من الصورتين المختلفتين الا عند ادراك كلا الجهتين الواحدة والحادثه جميعا فاذن قد بان من احوال
 في الاقوال بالاشكال ان جسم الحروف بكلمة شقيقة على الراس لا يابليها من غير ان يكون له وجود
 العقل قابل للتقسيم الى غير انفسها فافرض انه ياتسبب من فخره فيها ما هو اقل من مقدار وجوده في نفسه
 بل اذا كان هو على وجه شقيقة لزم على حسب الاطراف ان يكون قطعه القاعدة المقطوعه من طرف
 الراس متباعدة عن محل الوجود من جهة الوجود لم يمتد هذه القطعة العقلانية وعلى وجه سبيل السبق
 في هذا المقام بالاعتبار بالكلية بالقسمة لكن الجواب عن هذه الاشكال ان اعتبار هذه القطعة العقلانية
 في الاقوال مجردة عن اعتبار الوجود في اعتبار الجسم الحروف والمحال هذه وهو ان اعتبارها انما
 قطعا انتهى كلامه في هذا الكلام الشبيه لكلام المحاسبين فانه لا يمتد في ما قد ارادوا ان ارادوا ان عمل القطعة
 الحروف العقلية متباعدة عن حيث تارة في القطع من جهة او يقطع تارة من جهة اخرى بل هو في اعتبار
 فذاتي لكن هذا لا يمنع بقاء المقطوع عند انعدام الخط بالانفعال لانه انما هو انعدام ذات الخط
 فانه انعدم على اثره هو الخط المحييط بالقطع التام في غير هذه الاشكال والخط المحييط بالانعدام في
 الخط فاما لا يستعمل العقل لم يفتاحه من ذلك الاحتمال في الحروف فانه اذا كان المحل للنقطة الحروف
 من حيث تارة الى جانب الراس وتارة الى جهة القاعدة يعني ان اعتبارها في الخط فانه اذا قطع
 الحروف فانه انعدم وانما خالفه ما هو تارة الى الراس وعلى القاعدة من جهة ان ارادوا ان عمل
 الحروف الاصل في النقطة في الخط او الخط او الحروف فانه يستبين بالاعتبار انما هو ان يكون محلا والاعتبار
 اجزاء العقلية بحيث لا يوجد في هذه الاشكال استنباطها فانه يكون محلا للمعاني الموجودة في العقل
 وجود الاجزاء لكنها موجودة في وجود الكل كما هو صحيح في كل كلمات جزئية فاذ انعدم الكل فقد
 فكل وجوده فكل وجوده الجزئي فانه انعدم محل النقطة فكيف يتصور انعدام الخط او الحروف في
 ان كلامه محل لا ينبغي ان يفرضه من غير ما كل فصل ان يصدق احد وقد ظهر ان الاشكال لا
 بانتهى بان لا يلزم عليهم انعدام النقطة بانعدام الحروف في وجوده فانه العقل كذا لك
 يلزم ان يكون محل النقطة عند الفصل جزءا للمحل الذي كان عند الفصل وهو باطل من جهة فاما

[illegible]

لا يخلو عن كون المتشرك بالفضل في الجواهر لا يخلو عن عدم الاتحاد وهذا من غير ان يخلو عن الحقيقة
 الجوهري بالكلية فقد واصلنا في الاتصال انما يرجع اولاً بالضرورة الى كون الاتصال
 وثانياً بالعرض الى الاول وهذا لا يقال هو ان كان فضل الحكم المقتضى او ما خالفه او غيرهما لكن
 ليس الاتصال بالمتعلق الذي يبرز من الحقيقة بل هو العالم الجوهري في كل شخص واحد ما عدا
 غيره المتعلق بالمتعلق والاتصال بالعرض واحد ما عدا غيره متعلق بغيره وهو في ذاته
 والاتصال بالعرض ما عدا غيره متعلق بغيره وهو في ذاته والاتصال بالعرض ما عدا غيره متعلق بغيره
 لا يخلو عن كون المتشرك بالفضل في الجواهر لا يخلو عن عدم الاتحاد وهذا من غير ان يخلو عن الحقيقة
 الجوهري بالكلية فقد واصلنا في الاتصال انما يرجع اولاً بالضرورة الى كون الاتصال
 وثانياً بالعرض الى الاول وهذا لا يقال هو ان كان فضل الحكم المقتضى او ما خالفه او غيرهما لكن
 ليس الاتصال بالمتعلق الذي يبرز من الحقيقة بل هو العالم الجوهري في كل شخص واحد ما عدا
 غيره المتعلق بالمتعلق والاتصال بالعرض واحد ما عدا غيره متعلق بغيره وهو في ذاته
 والاتصال بالعرض ما عدا غيره متعلق بغيره وهو في ذاته والاتصال بالعرض ما عدا غيره متعلق بغيره

[illegible]

صالح النور من انحاء النفس من دون ملاحظة الانفصال الذي لا ينفك عنه معلوم ولا ينفك عنه
الاخر انما هو الحد الذي لا ينفك عنه معلوم من غير ان ينفك عن النفس على انما ينفك عن النفس
بل هو اولى من ذلك على الاول فهو صالح لو رددنا انفكاك لان كل ما ينفك عن النفس
يصلح للانفكاك كما قد مر في ابطال الاجسام لا ينفك عن النفس فيكون رددنا انفكاك فقد
وجد فيه شبهة في غير ذلك من غير ان ينفك عن النفس بل ينفك عن النفس فيكون رددنا انفكاك
الحد في هذه المنة انت كما في هذه المنة التي تفرق المنة الحادثة من الاجزاء الواجبة وحدوث
الحد وفيه بالفضل لم ينفك الى الان كما لا ينفك الى الان في هذه المنة الحادثة من الاجزاء
التي لا ينفك عن حد ذاته الحادثة في الخارج فيتم المنة ولا ينفك عن الاجزاء في حد ذاته
استصحابها في حد ذاته وانما ينفك عن حد ذاته في حد ذاته لان هذه الاجزاء في حد ذاته
الحد في المنة من تقابل الاعداد في حد ذاته مع قطع النظر عن التوارف وان اراد به الحادثة في حد ذاته
في حد ذاته في نفس نفسه لان النفس في حد ذاته على المنة في حد ذاته في حد ذاته لان هذه الانفصال
الحد في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته
الذي اولى من ان ينفك عن حد ذاته معلوم الا انه في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته
تقارير في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته
والا في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته
الحد في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته
ان لها في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته
انكم في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته
الحد في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته
بالانفصال الى حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته
الوجود وان وجوده في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته
المقدار في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته

ويعتقد بالادوات من دون واسطة في العود في ضرورة ان نصف المحل غير تمام بهيئة
تأليفه من جميع الوجوه بحكم بان ذلك المحل ليس محله افراده فليس من وجهه وان كان ذلك
قلنا ان تقول فيكون المحل امة متعين الذات مع فرق بين اليهودي وبين المحل الجوهري
لان اليهودي ليس هو نفسه بل هو لورود القسمة والاشياء عليها وهي ليست متحدة بالذات
فيكون ان يكون له هيئة واحدة بالذات لا يبعد لورود القسمة الى القسمة المقدرة بالعود من
فيهم بقاؤه وامتداده في تلك الذات بالذات الوردية عليها بل ان المحل الجوهري فانه لا كان
محله ان فانه مع قطع النظر عن العوارض ونحوها بالادوات لا بد من ان ينقسم نحو من انحاء القسمة
فيكون حالاً لورود الانقسام مع قطع النظر عن العوارض بالذات من دون واسطة في
العود في فبطل وجهه الا تعاليمه بالذات لورود القسمة عليه فبطل وجهه الشخصية فبطل ما لم ياتي
الشيء بالانحياز الى المتصل الحقيقي عند التحقيق فهو ما يجب هذا البحث انه هذا مني على اخصار
الى المتصل الحقيقي هو المحل الجوهري والمقدرة انما انقاله لاجل اشتراكه عليه وانما اخر الاتصال
الحقيقي في المحل الجوهري وقد فرض انعدام المتصل الحقيقي فلو لم انعدم المحل الجوهري لكن قد لا
ينفع لانك قد علمت ان الاتصال الحقيقي عند المتشاكس الاتصال لان الاتصال متعين الذات
بهم المقدرة وهو الاتصال الجوهري والآخر المقدرة وهو متعين المقدرة فبطل ان هذا
هو الذي ياتي باصول المتشاكس ولا يستلزم الاتصال بالمتصل وانما كان في ذلك فبطل ان
يقول ان المنقسم هو الاتصال الحقيقي الذي هو المقدرة لا المحل الجوهري قالوا في الرد مجموع
الى ما فرضنا سابقاً فانه كرم في قولهم ما يجب هذا البحث اشارة الى ان الامر على حسب
البحث الذي هو الشيخ المتفكر الذي انخرط في الاتصال في المقدرة فبطل ان هذا هو الذي ياتي
لزم عليه هو قوله ان الكلام على التعلق تكلم لان الحق البقي الى الامداد الجوهري
هو المقدرة كما اننا سابقاً ولا نقول بالاتصال المتعين الذات وبهم المقدرة كما نقول بان
في الجواهر من احدى جهتي الشدة والآخر متعين المراتب بل الشدة فالقول بالانحياز
يخرج الامان على البيهات فان الحرارة في كل موضع فيها حرارة متغيرة فبطل اننا سابقاً

صافاً فذكر على الثاني يلزم ان يكون في جسم اتصالات واما فاعان غير متساوية
 قد يوافق عليه اولاً ان هذا يلزم على تقدير ان اتصالات الجوهرية المتساوية باقية بعد تبعض
 اتصالات اضافية البنية وقدر الجسم قوة قبول الاتصالات الغير المتساوية في كل قسمه بعد تبعض
 الجوهرية اتصالات اضافية فالاتصالات المتساوية غير متساوية في الجسم فليزم وجود الاجزاء الغير
 المتساوية وانما بان اتصالات الاضافية هو كون الجسم بحيث يصح ان تكون اجزاءه غير متساوية بحيث
 بعضها فيها وهو لو ضعف تبعض عند ورود الاتصالات ويحدث في ذلك ضعف في الجوهرية المتفرقة
 وكذلك في كل قسمه فلا يلزم عدم تساوي الاجزاء ويغيب عن هذا ما في الفقرة التي ان المقدم
 هو الاتصال الجوهري الكثرة الذي ليس يكون اجزائه متساوية على الجود المشترك وهذا الاتصال مقدم
 عند ورود اتصالات اضافية اي كان اما على النصف او على الثلث او غير ذلك ويحدث بعد
 الاتصالات المتساوية من هذا الاتصال فان شئت فقل المعدم الاتصال الاضافي نظراً الى كون
 هذا المقدم ان اتصالاته وان شئت فقل المعدم الاتصال الحقيقي لكن لهذا المعنى لا الجوهرية ولا يلزم
 ترك الجسم من اجزاء غير متساوية ويتحقق كلام الشبهة اذا قيل بانعدام اتصالات اضافية من دون
 انعدام من دون انعدام الى السطح الحقيقي فيكون الاجزاء المتفرقة بعد الاتصال موجودة فهو ضرورة
 انها موجودة بعد الاتصال فلا يمكن موجودة في شئ من اجزائها من دون وجودها من كتم العدم
 اذا كانت هذه الاجزاء موجودة قبل الاتصال يكون الاتصال الاضافي فيها فليزم وجود اجزاء غير متساوية
 حسب المكان اتصالات غير متساوية ويلزم المفاسد الظاهرة واما اذا انعدم الاتصال الحقيقي فلا يلزم
 شئ لا يلزم كون الاجزاء موجودة قبل الاتصال بل انما يرضى الاتصال الاضافي في تمام الجسم غير
 توهم الاجزاء فبالانعدام الاتصال الحقيقي مقدم ما هو صفة في الجسم نقص الكل صفة فمما ملأ فاضله ما زال فيه
 من القوة الهيولى عن الاتصال بها ووجهه شبيهة بهمة حج اعلم ان الهيولى موجودة شتى لكنها
 مهيئة بالنظر الى الاتصالات فهي خمسة الذات بهذه الاتصالات حاله لان يكون منفصلة بمرضى الصورة
 الاتصالية كما ان الجسم صالح لان يكون الوجود بمرضى الوجود فيكون الهيولى منفصلة بالذات في اجزاءها
 كمرضى للاتصال بالذات وخصوصاً بها بالذات لان الصورة هو الاتصال عند عرض الاتصال بصير

الهيولى كما ينبغي من غير غاوة في الجسم فقد انعدم الاتصال وحدها ان اتصالها بالهيولى
حيز من غاوة لا ينبغي معرفته للاتصال والاشية لكن بهذه الاشية ذات وحدتها التي كانت
لها كونهها معروف في الاتصال بالاشية الواحدة الشبهة بعدم مسوقها للوحدة التي تعاليتها في الهيولى
الى غاوة انخفضت فالبرك وقدرتك قد نكبت بالاشية المتحرك الجسم فالمتحرك الصورة فقط او الهيولى
فقط او مجزأها وعلى حصول يلزم خلق الصورة الهيولى وعلى الثاني يلزم مع خلق كونه الهيولى متغيرا لذات
وعلى الثالث يلزم تبس كونه بالوضع والابن واخر ان الجسم اذا تحرك فالتحرك ليس الصورة
المخلع بل الهيولى او المجموع وعلى التقديرين يلزم تحرك الشيء على نفسه وجه الرفع ان التحرك للمجموع في
الصورة وحده الهيولى المتغير بها والمتحرك عليه الصورة والحفة الاخرى المتغيرة بها وان كانت
الحفات متحدة بين بالذات لكن الغاية الذي يحدث باتفاقها باللاتعاليين يحتاج للاستحالة
في كون شيء متحركا عليه وكذا الاستحالة في تبس الهيولى بالابن والوضع لانها عارضة متغيرة ذات
وضع لحدوث الاتصال ايضا ثم انما تلك باني التبين والعارض لها من قبل الصورة فبين عارض
عارض لها بالعرض باني يكون التبين خفيف للصورة ومنه بالاشية المجردة الصورة اياها فخر في
الصورة لا يتعد فيها فليزم اجتماع الاشكال ويلزم اجتماع المتحدات است كما الصورة المتغيرة
التي رتبة ويكون الحركة للصورة خفيف فليزم الخلق الى غير ذلك والحدس ان هذه الصورة هي
لها الصورة بالوحدة لا يضاف وجودها للاتفاق بالمتنئين لان عارض هذه العوارض بعينه لها واما
الصورة المتفارقة فهي التبين عارضه للجسم للهيولى واما كون الحركة للصورة بالذات لا يلزم
الخلق كونه كونا وان المجموع متحرك اياها ويتغير بالاشية لان كون الصورة في ابن هو كون
الهيولى فيه لان الصورة متحرك الا مكانا والهيولى لا متحرك حتى لا يلزم الخلق فاعلم
فان وحدة الهيولى مفهوم سببي اه هذا القول لما حاصل له لان الوحدة معنى واحد مشترك
بين الوحدات ولا يلزم ان يكون فردا وجوديا وان اردت بالوحدة مصداقها فهي الكل
يختلف لانه ذات حاصلة من وجود في كثر في هذه الامور مجتمعة ثم الكلام بهنا ليس هو في ما على هذه
المقدمة كما هو ظاهر فانهم لا يترابووه التوضيح نقول اه هذا ليس هو توضحا للجملة المذكورة بل ارجاع

بل ارجع الى الجذ الاول وتغير اليها فان مبنى هذه الجذ على عدم اجتماع الصورة والفعل في موضع
واحد مطلقا وما قال في التوضيح فبناء على ان قوة الانفعال لا يكون في الانفعال وهذا هو الجذ
الاولى ويكتفي في اثبات المطلوب بهذا التقيد وباقي الفقدان مستبعد ذكر الصريح ان يقول لو كان
الانفعال حاصل بقوة وهو معنى بالفعل لا اجتماع القوة والفعل في موضع واحد ومعارضة الشيخ نفس زمان
هذا ما استدل به لغيره الانفعال فانه قال بعد ذكره ان الفعل والفعل في الانفعال فانه الجسم
حيث الجسم له صورة الجسمية فهو شئ بالفعل وهو من حيث هو مستبعد ان يستبعد او شئ في القوة
لا يكون الشئ في حيث هو بالقوة شئيا هو بالفعل شئيا اخر فليكن القوة للجسم من حيث له الفعل
صورة الجسم فبناء على شئيا اخر غير هذا صورة فليكن الجسم مجردا من كيان شئ عن القوة ومن
شئ عن الفعل فالتدني عن الفعل هو صورة والذي عن القوة هو ما فيه وهو الهوى ثم الجذ
لا يدل عليه تمامه على كون ما به القوة محلا للصورة بل يجوز العكس ولا محلا بل فيه غير
مقادير كالمبدئ لنفس فعل المقصود من هذه الجذ اثبات خبر اخر للجسم غير الانفعال والحلول
ثبت بالاطس او بالليل الاول الذي مر قلت الخي الصريح اقتضاه ان يكون شئ
بالفعل او لا او ما لجنين الجسماني في هوى القوة والفعل وما افتراضهما في القوة
وقوة غيره والفعل فليكن لا في الموضوع حتى يرد ان الجنين يكونان متناهين لاني بصرف
المتناهين متافان فلا بد لعود ضما من جنين ولا يتسلسل فلا بد من جنين واخلفين في هوى
الذات والاصل ان اجتماع القوة والفعل المقتضين الى شئ واحد متخ كقوة الحركة
وقليتها واما اجتماع القوة على شئ كالانفعال وفعل شئ اخر كالحركة والسوان فامر
كلين مما هو لا يستحال فلا يقال ان علة فعل الانفعال له قوة على شئ اخر فلا يلزم تقيد
اذ القوة والفعل نعم ثبت في قوة شئ وقليتها يلزم التركيب من جزئين لا تناسل قياها بموضوع واحد
يس في الجسم قوة وقليتها بالنظر الى شئ واحد فتدبر اقول في الجواب ان كل حنة يكون ثانيا شئ
هنا مع طر لا يقيد شئيا لانا سلمنا ان جهة القوة مستفادة من الادة لكن لا نسلم ان الفعل
لا يستفاد منه لما قد عرفت انه يجوز اجتماع القوة والفعل المقتضين الى شئين في موضوع واحد

[illegible]

فيجعل عليه سلب لكان وجوده في حد ذاته الاشياء ويلزم من تصوره تصور عدم هذه الاشياء
 بل كل وجوده سلب عنه غيره هناك سلب غير مشابهة بغيره بل كان لا يجعل عليه سلب لكان لا يتصور
 من حيث هو موجود بعد ما يتغير ويلزم من تصوره تصور عدم الاشياء وما قالنا اننا نقول ما يلزم من ان لا
 يكون لا السلب مبدء القوة والفعل بالنظر الى الشيء الواحد اذ لا امتناع في ان يكون فاعلا
 وهو اثر في الشيء لا يكون فاعلا مستقرا في الشيء الا في الدليل على ان لا يكون الشيء فاعلا لا
 مستقرا ثم انما الكلام هنا في الفاعلية وقتئذ لا يكون في الشيء فاعلا فاعلية الشيء
 لقوة في آخر يجوز ان يكون فاعل هذه الفاعلية الخارج فلا يلزم منه كون السلب فاعلا
 فقط فاعلا لا يقال يجوز ان يكون بالفعل من عاجل ويكون فيه قوة لاشياء اخر يحصل تلك الاشياء
 من الخارج ويكون هذا السلب مقفلا فقط ويكون معدوما فاعلية نفسه وقوة لاشياء الاخر
 والجواب ان النفس لا تخرج حاصل الجواب ان النفس ايضا مادي الا ان مادتها البدن
 فالهوى غير مختلف فلا نفس فلا يغيب هذا ان الدليل لا يخرج من ان يكون له تعالى مادة مغفلة
 كالنفس لانك قد عرفت ان الدليل المذكور انما هو ثابت مادة متغيرة لا تعالى ولما
 حصل ان تعالى فيها فلا بد ان يكون له دليل في الذي هو نتجه من دليل غير مختلف في مادة النفس المختلف
 ليس نتجه الدليل ثم قد يرد على قول الشان النفس مجردة ذاتا مادي فلا ان النفس عند الشان
 حاشية حدوث الامور ان لم تكن متوقفة على الادة كما ان انما عليها متوقفة عليها فهي مادي
 حدوثها فاعلا والجواب ان المراد بالمتغير ذاتا عدم توقف بقاها ذاتها على الادة فالادة انما هي
 معدومة للحدوث ولا يحق بقاها بها كما لا يجب بقاها البناء البقاء البناء وعدم قايما بالادة
 وهذا ضروري بان لم ينعقد لا يندم لان لما قلنا ان يقول النفس بعد خراب البدن هو موجود
 بالفعل وفروقا ان تلكه في الادة النفس في او بنام بالام النفس بانها كما هو رأي الشان
 فقد وجد فيها جنة القوة والفعل والامادة هناك كما هو جوابكم هناك فهو جانيها
 وبهذا الاصل يتبين شبهة المتبذلة بهم فيكون الشرور موجودة في العالم كالجرات وفاعل
 غير خبر وفاعل الشرور واجب وجوده واجبت العبادت عليه اعداها خبر هو اليزداني واخر شره هو الهن

والجواب ان الشئ قد ينفرد بالوجود في نفسه لا في غيره فليس له خالق سواء قلنا ان وقت
من مادي الجبر لا ينفرد بالوجود في نفسه لما ان الشئ ليس له خالق في ذاته
او في كمال ذاته والوجود كله خبر العقول من لوازم وجود المادة والمادة لا يتوقف عليه
وجود العالم الجسماني وجود النفس انما طرفة التي هي عقود الكمال فلا حل في الجبر الكثير وفعل الشئ
في الوجود والاما هو شئ بذاته وليس هو من لوازم الجبر فهو متفرد بوجوده وتنفيد هذا العالم
موضوع اخر فليزم تركبها كقولهم انكم تعلم ان اليهودي بسيط لا تركيب فيه اصله لا ينفصل عن الكلام
فليزم عدم التماهي والخص بالذات والشيخ في الغفلة مع عبارة هكذا ان جبر اليهودي وكونها بالغا
يهودا ليس شيا اخر الا انه جبر مستند للذات والوجود في ذاتها ليس يحلها شيئا من الاشياء
بل جبر لان يكون بالفعل شيا بالذات وليس في جبرها شيئا الا انها في موضوع فالانبات
هيها هو انه الروحاني ليس في موضوع فهو سلب وانه امر ليس يلزم منه ان يكون شيا معناه بالفعل
لان في هذا العالم ولا يغير الشئ بالفعل شيا اخر بالامر العالم مالم يكن له فعل بغيره فلو انه مستند
لكل شئ فهو في ذاتي فكل له في ذاته مستند وقابل فاذا ليس فيها حقيقة عليها يكون بها بالفعل
وحقيقة اخرى بالذات لا في بغيره عليه حقيقة من خارج فيبره تلك بالفعل ويكون في نفسها
واجبا وجود ذاتها بالذات وهذه الحقيقة هي الصورة ونسبة اليه الى ذاتي الحقيقة الشبه
ببسيط الى ما جبر في فعل من نسبة المركب الى ما هو يولي وصورة وبنيتي وعكس يقول يجب
ان الامر انعام ولا يغير الشئ بالفعل مالم يغير اليه بالفعل وان فلو انه مستند لكن يقول ماذا
اراد المستند الذي هو الفعل اما مستند في وجوده وفضله بان يكون وجود الجبر بالذات فذا باطل
فانه يستلزم ان لا يكون اليهودي موجودا في ذاته ولا فعل من ان يكون حاد واج انما قد يرد عليهم
واما المستند لاشياء غير ذاته ووجوده فاذا الحقيقة الاخذ بها الحاصل من انعام هذا العالم
هذا العالم الشئ بالفعل والحد في الجبر بالفعل قد انما هو ان الفعل في ذاتي هو
لا شيا اخر ولا يغير الشئ مستند الشئ الا بعد نفرد ووجوده بالفعل فاذا اليهودي هو
القوة والفعل فيلزم تركبها كما قلتم في الجسم وكونه في عقود الشيخ ان الغفلة فيها حقيقة

انما هي كماله منزهة عن هذه الشئ حاجب فان الهبة لم يوجد عندهم فصار
 في بعض الان يكون موجودا اصلا ثم كونهما جزءا للموجود
 امر لان امره لا وجود اصلا لا بان يكون جزءا خارجا للشئ ولا بان يكون جزءا فيها اما فقار
 الى العدة فلا يصح ان يكون ما حقيقه امره موجودا لان انفقار انما يكون للشئ على الموجود قابل
 فيه وعل كلامه وجهان لست اخذوا عن غرض الشئ المقبول انما بان انما اذا قلتم قولا لاني موضوع امر على
 وليس لاني نفسيها خصوص ما يمكن مني الجهر الا بوجود كانت هيبتها نفس الوجود بل واجبة الوجود ولا يمكن
 فلم ليس في الموجودات ما وجوده على هيئة الوجود واجب الوجود وبذلك اخر المطالبات في حكمه
 فما حصل ما سمعته اني ارجع الى ان وجوده في ما هو غير سلب الموضوع عنه وقولا موجودا امر في نفسي
 فما سمعته هو ان ليس في الجواب على طعن ما قلنا سابقا ان قولا موجودا متصفا بهذه السلب
 في غير هيبة وجوده في وجوده لا يربط عليها لكن تلك الهبة هيبة لا يمكن ان يقع الا بانها مضمحل
 في هذه القوة وانما سمعته في حقيقة الهبة في الايمان حقيقة احدية هي بينهما جوهرية وبينها قوة لا نور
 في وجودها جوهرية الاستعداد لان حقيقةها به تجعل ثم يعرفها الاستعداد من يحتاج الى اذ
 اخرى اذا كان الموجود في غير انهما لم يلزم كونها واجبة ولا كونها امر اذ انها فاقم واجاب
 المنتجة في حاشي حكمه الاثر ان اما اول قلا في قوله ليس لها نفسا خصوص غير سلم فان الاستعداد
 هو اعطى لهية الهبة كما صرح به المنتجة غلبت الهبة على الوجود وانما لا يربط على الهبة الهبة
 ليست على الوجود لكن الوجود جزءا فليزم الحذف في غير لان ذانية الوجود ليست الوجود
 على زعمهم وانما نياتنا فان الفرق بين ما هو مطلق الوجود وما هو الوجود مطلقا حاصل في تقدير
 تسليم ان الهبة لا خصوص لها الوجود ما لا يلزم ان يكون واجب الوجود لان واجب
 الوجود هو ذات مخصوصة خصوصها عين الوجود في غير ثوب علم اذا كان بل لوجوده في حال
 الا شياء وجودها انتها في خفة وما الهبة في غنم فهو وجودهم بلزم في جميع الوجود
 المحفوظ مع المكان اللبس ما بين واحد منها و انتهى وهذا الكلام لا يحصل له
 سلم ان حقيقة الهبة لوجودها ثم ادعى ان الفرق بين ما هو مطلق الوجود وبين ما هو وجود مطلقا

مطلقاً ولم يرد ما في قوله باوجود مطلقاً ان اراد الوجود المسمى بالوجود المسمى بالوجود
ووجوده نفس الوجود المطلق وان لم يرد الوجود المسمى بالوجود المسمى بالوجود
لان خفية الشيء هو واحد فنفس الامر لا يكون مفرداً بل يكون هذا خفية له وذلك انما اتفق
ثم ادعى ان اليهود باوجودهم وما في قوله ان اليهود باوجودهم وما في قوله ان اليهود
اعلموا هذا لا يصح لان اليهود باوجودهم لا وجود له فقد نزل ما انزل في حكمه الاثر في ذلك ان ارادوا
وجودهم تجعل اليهود باوجودهم فما في قوله ان اليهود باوجودهم فما في قوله ان اليهود
لازم سواء كان وجودهم باوجودهم او لا فاما في قوله ان اليهود باوجودهم فما في قوله ان اليهود
صحة في الوجود انما جعل في قوله لا يلزم ان يكون واجب الوجود ذات خصوصية الى غيره قال
ان كان حقا لكن ليس فيه واقعة على الشيء من المقدمات وجب اظهار حقا بل لا بعد ان يجعل
هذا من جهة انك لا تلاحظ ان حقا لا يكون اليهودي موجودا ان كان واجبا بجهة الوجود الذي في حكم
ينزلهم الوجوب وانما في قوله ان الواجب الوجود ذات خصوصية الى غيره قال فيلزم نفع قال
ان في الجواب شيئا قاطعاً في فعل الكلام وجهانته المحض ثم اعلم ان كلام الشيخ ناظر بان
خفية اليهودي مركبة من الجنس والفعل وهي بسببها خارج فاعلم ان التركيب الذي لا ينزلهم عنه
التركيب الخارج على خلاف معلوم اكثر من الماخزين فمن نسبت اليه القول بالانكسار فقد عقل
غير هذه المخرجات لكن الجواب لم يكن متوقفا على التزام التركيب الذي لا ينزلهم عن الكلام على تقدير
البسط الذي لا ينزلهم بان بقا ان خفية اليهودي البسط نفس القوة ولا مستفاد او نفعية انما
والقوة فلا يلزم لها هذه المخرجات لكن يلزم على هذا القول ان الالتزام ان خفية اليهودي نفس
القوة لا ينزلهم عن خفية اليهودي فلزم ان لا يصح على القول بالانكسار انما بان ولا صدق
المعنى في الجواب عن القوة واما التزام ان اليهودي غير خفية اليهودي وحيث انما الجنس الخفية
انما خلاصة من اليهودي في حقا لا ينزلهم عن خفية اليهودي على انما في قوله ان خفية اليهودي
لا مستفاد واما التي هي عين اليهودي حقا في خفية اليهودي فلزم انما في قوله ان خفية اليهودي
على قول الشيخ فاعلم ان الجواب عن ذلك انما مستفاد والمطلق فاعلم ان خفية اليهودي ثم هو بان

ويجوز في الغالب انواع نظرية مختلفة قد تميزت بقول منوع في حقايق المعرفة المطلق
نكت ومجتمعات كانت كل منها استعداوت مخصوصة بال... في حقايق المعرفة المطلق
واما اشكال عدم الفصل بين الجنس فبان على حاله على اي مذهب اخذت لا بد من جهة التخليق فكل
والتي لا تستعد ولا يكون عالما بما هو استعداد له مع المبرور والاولا لان ثبت وان من عدم
تخل من القوة التي فصل خفي جوهريه وزعمنا عن المفهوم المصدري والاولا لان ثبت وان من عدم
فقد برهنا ان يد بالفرقة بين المفهوم او مفهوما وهذا الفرد واجب هذا المبرور في جوابها
واما لقوة المطلق والاستعداد المطلق انه ما نلفت ذات المقابل يجب ان يتجلى مع المقبول ولا يكون
بحيث هو تصور وجود المقبول اتفق هذه المقبولات الغير المتساوية ان فرضت موجودة بلزم بطلان
الاستعداداتها على هذا المفهوم فلو كان الاستعداد المطلق نفس خفية المادة يلزم انتفاءها كجواز المقبول هذا
خلف قلت وجود المقبولات الغير المتساوية محال لانها لا تقف بسبيل خروج جميعها الى الوجود فلو
فرض وجودها لا يستلزم انتفاء المقابل بناء على استلزام المحال للمحال والاف وفيه وانما المحال لو كان
وجود المقبول مكنا واستلزم عدم المقابل فاصل فلان سلم ان فصل الوجود عرض بهذا المقبول
فصل الوجود ليس هو المفهوم بل مفهوما خارج من قبل وكل هيئة لها حد اي جنس وفصل اه وهذا لان
لأنه يمكن ان يكون ماداه وصورة ويكون التركيب تركيبها عقليا فقط فالجنس والفصل متحدان دائما و
وجوده فلا بد ان يعدم احدهما ويبقى الاخر وما قاله الفلاس في الاشياء المتحدية والحد
ذلك نهائيا ان كل تركيب فهو تركيب اتحاد كل جزاء الاخر ويجوز انعدام احد الجزئين مع بقاء
الاخر ليجتمع فهو مفاهيم للفرد لا ينبغي ان يلفت اليه وهذه الجزئية قرينة الماهية من الادل
واما القرب من الحق الا الذي فطهر لانه لا يثبت بقاء الجنس مع انعدام الفصل لا بد من مفاهيم
مذكورة فيها بتمامها واما القرب من اننا فانما هو على ما قررنا في اخذ انعدام الفصل عند
الفصل فلا يكون حاطا للاستعداد والاولا فلا بد من بقاء اصلها كما لا يخفى على من تأمل في كلامنا
ويروى عليها اكثر المناقشات التي ذكرنا سبق بل كلها مع شئنا ان لا بد لان بقاء الجنس مع انعدام
الفصل انما يثبت بانها قابلة للانفصال فمحتاج الى ابطال الاجسام الا بغير طريقتين ويرد ما يرد

[illegible]

[illegible]

[illegible]

قد ذكر المحل بل انما بعد الجمل على ما هو قال في القول في الشخص فلم لا يجوز ان يكون
الحل الهية او لا لا في محل فبخرج منها هذا الشخص ويكون الشخص مستقيما على الجمل
فاما في محل فبخرج الشخص اخر ويكون الشخص في هذا الشخص فاما في ذلك هذا كانت الطبيعة واقعة
فبجملها نادرة في محل نادرة فاجد نفسها ترجع قلت بجمل هية واحدة نادرة ثم بجملها مرة اخرى بجمل
الحاصل ثم انتزاع الشخص من واحدة نادرة وانتزاع الشخص اخر وجان من دون مرجع فاذن لا بد لكم من
القول بان جمل الحاصل بحيث ترتب عليه انتزاع الشخص بحيث ترتب على انتزاع الشخص اخر غير مستحيل وان
انما الجمل المتعددة لكل جمل في كل جمل في موضع انتزاع الشخصات فيقول مثل ذلك يجوز فيها على فيه
الجمل متخالف فبجمل لا يمكن تعلقه الا بان يقوم الجمل نفسه بجمل لا يمكن تعلقه الا بان الجمل قابلا بجمل متخالف
ثم هذا ايضا مبني على تقدير التفرع على التسمية في افرادها على طرفه الشك في الهية نفسها فقلت
في انحاء الوجودات في كثرة في دون فرد في نفس الذات لا يكون فرد في هذه المتعددة ذات فردا غير تمام
بموضوع فردا غير ضعيف تمام بموضوع قابل الثاني انه من الامور المتفرقة في جملتها فردا الطبيعة
الواحدة من جهة اختلاف الفواصل فان كان بدون لخط الفواصل لها الشخص والى خط جملها المادة
فكيف يستند احداها الى المادة المتقدم على حلولها فيها الى شخصها وهذا ايضا غير مستطاع فان الكلام
في الاصل المبني عليه فيكون فردا في المادة ثم بعد التسمية في العلم في العلم من قولهم ان تعدد الاشخاص
لا يكون الا من جهة المادة فيكون ان يكون فردا في الصورة لا فردا فيكون جهة شخصها فله ان
المادة والافراد الاخر في المادة ويكون منكمز فيكون استعدادات المادة قابل وابق
لو انفكت لذات وانفكت اذ ينفى لا يجوز اختلاف التعدد بالجلول في الازدواج في الازدواج
لو انفكت عن المادة فلا تنفكت عن المقدار والشكل فيلزم الانفعال المستند عن المادة وهذا
في الشكل الذي يقام على عدم صحة مجرد الصورة عن المادة في سببي في الفصل الا
بعد ما رواه عليه وما كانت الهية في جهة مع انما في الكلام على كون الهية في جهة
لان الهية في جهة فيكون افرادها في جهة بالجلول وعدمه لانها في مختلف لفظ منوعه واخر
في صفاتي افرادها فيكون متساوي في جهة فصل من تلك لفظه ولم يكن الطبيعة في جهة

فما وجد في ذاتها ولا مستقيمة ولا مختلف الطبيعة النوعية لان افرادها لا يختلف نسبي داخل في
الكلية المستقيمة في الجنس الكلاسيكي كونهما نوعان لان الطبيعة الجنسية قد تختلف بقضاها عنها
موضوع الفصل المنوع لان هذا الكلام فاسد لان الطبيعة الذاتية لا تختلف عنها ولا يمكن ان كان
مفرد الذات وهو حكم عام في الانواع بل في المميزات النوعية وفيه ففقدت النوعية
العام وفيه لا يختلف في اي فرد نجح العرض العام نجح مقتضاه فافهم ان الطبيعة طبيعية
او اوبه المنة الجوهري على كل القولين سواء من قال بحوله في المادة او بكونه نفس الجسم واذا
كان نفس الجسم فترقية باختيار افراده التي لم توجد معها معنى زائد وهذا لا ينافي كونها متحدة بالنظر
الى الجميع من دون حدود اخرى اذا اخذنا لانه طرشي بل المقدار الذي لا يحتاج الى فصل او
هذا الكلام من الشيخ برشدك الى ان المقدار الجنس لا انواع المنة من جنسها في خطه ودر السطح والعمق
التعليم وغوا فاعلم ان غير قابل بالانقسام بين التركيبين على خلاف رسوم شبيهة ان كان التوفيق بينهما
يجب ان يكونا في قول ان هيئة الطبيعة غير متحدة مع قد يرعى به الحكم وان يجوز هذا الفصل
كقوله انما هي النوع في كل افرادها علم نوعية فبما ان صفة هذه الافراد مجزأة ويجوز ان يكون
حقايقا متخالفة ويكونا بالاطلاق عرضا عاما فلا يحكم بالانقسام النوع فرشي من الواضع وهذا سقط
اعل به اطاره حد اذا فقلت بفتح الحقايق عسيرة فما يظن فضلا على ان يكون خاصا وما يظن به
نوعا بمقتضى ان يكون عرضا عاما واذا كان الحال هذا الحال فكيف يكون الحكم بالنوعية مفعولا
قلت بفتح الحقايق وان كان عسيرة لكن قد فاعلم قطعا ان هذه الاشخاص افراد جنس واحد
وان لم تكن تلك الطبيعة متحدة وهذا اطار جديد بل الحيوانات وبفتش عولته كذلك لان المراتب
تألف من نوع ودر جنس عن افرادها من انواع دون افراد البعض فلو لاها شعور بالانقسام
النوع لاصح هذا وبالجملة ان الحكم بانقسام افراد الامنة او الجوهري بهي والامنة كرات
جسميات فافهم فالاولى في هذا ان بفتح هذا فاعلم للليل الذي سبق بحيث يتبادل
والانفلاكت والخاصة والمقصود انه اذا كان الامنة كورق المنقح قد سئل لا سائر على
الانقسام النوعي ولا يوجب عن المنع فالاولى ان فاعلم اصله بل حيث لا يحتاج الى اثبات

تثبت انما هو متصل بغيره في قوله فلا بد من وقوعه في المباحث المعلقة على وجود
نوع واحد او لا لا بد ان لا يكون له في ذاته في قوله كلام الشيخ المحكي في بعض
في حجبها عن اهل الفلاس في هذه المسئلة كما جرت عليه السبيل في بيان الوجود كونه مسكنا ليس بواجب
انما المقصود من الامام الا انه لا يباح في الجانب من النظر المسمى في تقريره على طين جديد في الوجود والمخرج
في شرح الاشياء رتبة والتجربة ان وجود الوجود في الحقيقة هو الوجود الممكن والوجود المطلق في عالم
يعد على الوجود في التشكيك فان الوجود في الوجود واجب في الوجود في الممكن في الوجود في الوجود في الوجود
ان يكون في الوجود في الوجود في الممكن في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
مكتفيا بل من غير ما قلنا ان الوجود في الممكن في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
باعتبار انما هو في بعض الامور ذاتي في بعض هذه المقترحات على طين من امر قد يعرف على تشكيكية
الوجود بالمتن بل التشكيك الموجود في الاخر اذ بل قد يطل تشكيكية الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
بان يكون فرد في فرد في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
وهذا الامر لا يغير منها فان المقصود من كون وجود الوجود واجب والممكن من التفتين في الهيئة وحيث
التشكيك في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
حيث يعتقد ان الوجود في فرد في فرد في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
غير المحذور لان الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
اخر ان ثبت ان يخط الكلام المستعمل في قوله عليك الرجوع الى حواشيها على الطريقة في الوجود في الوجود في الوجود
بشرح المرافف مراده على طين على ان يكون من هذه الكلام وهذا الجنب من جمل على جنبان قاصده هو ان
كل نوع مادي مستعمل لا يمتنع عن الاتصال من المستحيل ان يحد في اشخاص في الوجود بل يكون في فرد في فرد
في الشخص لا يحد منها مستحيل ان كان متبوعين في الهيئة وكان كواحد منها فابلا لا انفصال الا تشكيكية
في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
وان لا يحد النوع المادي مطلقا مع هذه في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
الا انفصال في كل نفس لا يحد احدا فاعلم ان الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

لو لم نعلم ان لا يوجد فرد في ان نخرج نوع في شخص لانه لو وجد شخص واحد لكان يقع على افراد الانواع
 فلو لم نعلم ان لا يوجد فرد في ان نخرج نوع في شخص لانه لو وجد شخص واحد لكان يقع على افراد الانواع
 من الامة او لكانا نقتضيان ان الانواع حده موجود فيجب ان نخرج فردا من كل نوع موجود فردا لا ينفق
 لكن لا يفرق بينه وبينه من كل ذلك فاما كونه غير موجود في نفسه ووجوده في غيره فافهم ان لا يكون الافراد
 الموجودين في متعدد الاشخاص مع وعلى خلاف ذلك فاما المناسب ان ينفق لكان الانواع لازما لمعية الجسدية لا
 مع وجود فرد في الالكان كما نقتضيان فيحتاج وجود الانواع واما لكان افراد الجسدية موجودة بافرودة
 لم يكن الانواع لازما لطبيعة الجسدية واما لكان لا ينفق الا افراد فافهم ان لا يكون الانواع لازما بالنظر الى الطبيعة
 الجسدية فيجب بالنظر اليها الانفصال في كل فرد خارج عن الالهية فافهم ان لا يكون الا افراد
 التي صورتها النوبة لكانت مانع من جهة ان الصور النوبة لا تملك ان تقع على اعيانها عن قبولها
 الانفصال بناء على زعمهم ان صورها مباديها ليس مستندة في الحدود والجهات بسببها المعرف في تلك الجهات
 واما في غيره فلا يحتاج لشيء من الوجودات كانهما المستندة فلا بد ان يكون في مثل مستند لانها ان
 صدرت عن مثل طاعني فافهم ان صدرت عن مثل فترى فافهم ان ليس فيه مثل طاعني لا يقبل المثل
 عن ظاهره كما ينبغي المعنى هناك فافهم الجسدية لا يمكن ان مثل مستقيم بعدم وجوده الخروج عن الماهية والطبيعة
 فاذن لا يمكن ان مثل مستند فافهم ان لا يكون المثل مستقيم فافهم الانفصال لانه لا يخرج عن الحركة
 المستقيمة لا مثل لها فيه وفيه نظر ظاهر لانه لا يوجد في انما كانت انه لا يمكن فردا من افرادها وفيه فردا
 المتحرك وايضا مستند ليس فيه المثل مستقيم ولا يلزم ان لا يقبل الحركة المستقيمة بافرودة كما ينبغي
 ان لا يكون في مثل معارف لا يقبل المثل من خارج وديها مباديها المثل المستند بوجوده فافهم ان لا يقبل المثل مستقيم
 من خارج ان الوجودات انما تشهد بحركة الكواكب في الحركة الاطلاق وانما تكون في الحركة الاطلاق في حركتها
 فيهم بان الكواكب مركبة فيكونها زعم لا دليل عليه ولم لا يجوز ان يكون الكواكب متحركة بانفسها كما ينبغي
 الخيلان في الالافلا يلزم في الالافلا في مثل مستند فيهم هذا كله في معنى على ان الالافلا في الطبيعة لا ينفق
 فافهم ان لا يكون فيهم في ذلك الا ما يلزم من انما وجدت في الوجودات الطبيعية لا فافهم في
 لم لا يجوز ان يكون فيهم في السبع مركبة في الفاعل ويكون في الصور والافان والافان في الالافلا

في هذه الاخبار ما في خبر الحركه المستفيدة من غير غير الاخر ان ما يترتب من خبرها على اخبار
 جوهري يكون اخبار هذه المركبات خارج عن اخبار الباطن المستفيدة
 وصلت هناك بغيرهم يكون هذه الاجسام وفاق صورته فترتب عليها تحفظ في تلك الاخبار ما يكون
 ان الاخبار المركبات في خارج عن اخبار الباطن فترتب عليها ما يسبح على بطلان الحلال والملازم والاول
 من اخبارها على بطلان وتاليا يجوز ان يكون تلك الاخبار اخبار الباطن بل ان يتصور تلك التراتب
 في اخبار الباطن ولا دليل لهم على ان هذه الاخبار ليست لواحد من الباطن بل قاطل فلا محالة
 كل نوع من تلك الباطن من الكواكب الباطنة فانواع تلك الكواكب بعد وثنى منها اذ لم يتحقق
 كوكبان في تلك الباطن فترتب على ذلك واحد او اكثر واحد من نوع يلزم انفصال وجود المانع كما
 قد علمت فان اعتدروا باصل الفطرة فيجب لهم ان يعتدروا بان المستحيل في تلك الباطن لا انفصال
 الموجب للحركه المستفيدة من الانفصال الطاربي وهو لا يلزم من وجود غيره لانه وبعده على ذلك
 بل اصل الدليل على انفصال كل نوع منها في نفس اذ لم يتحقق تلك الباطن او كوكبان لا يلزم من انفصال كل
 كوكب او افلاك بعد الانفصال كما يلزم قبول الانفصال الخلفي حول الاتصال ولا مانع من
 جوارح يتلوا في نوع واحد من الامتداد فالاعتداد لا يقبل الانفصال الطاربي وانما يقبل الفطري
 فلا يلزم من ما يفيد نبوت المادة هذا انما هو وانما قرر البرهان على اليه ككلام اخبار الباطن وانما اذ قد
 في الباطن على بطلان الانفصال بل في تلك الباطن لا يكتفي فيه جزم الانفصال الفطري فيكون قد ذكره
 في الصورة ان الحسنة لا تجرد عن الهيولى فالقول بانها والمقتضين كما وقع
 في المحاكم وغيره لا شك في ان مسئلة انتاج تجرد الهيولى عن الصورة لا يرجع حاصلها الى ان
 ان الصورة لا يجوز قيامها بنفسها في دون حلول في المادة ولا شك ان هذا صدق في تركيب
 كل جسم من الهيولى والصورة فلا ينبغي اطلاق الاتحاد على هذه المسألة وقدرة المحاكم كان في صدور
 في الشئ والشئ لم يبرح بعده ان الصورة لا تجرد عن الهيولى بل يشرع في ابطال
 في الاتحاد في اثبات ان التماهي والشكل لا يعرض الا من جهة المادة فقال
 المحاكم لا ينبغي حمل كلام الشئ على كون الصورة انتاج تجرد الصورة عن الهيولى ليلزم اتحاد



المقصود من بل ينبغي ان يحل على ان المقصود ان التماهي والشكل ما يعرفان من جهة الما
 حصة على الشكل لا يظهر لعدم الرضا به ووجهه قائل لا يخرج من جهة التماهي على
 نسبة مثلثات في نظريه لو كان الجسم غير متناه في الطول والعرض فخط من واحة على
 السطح الغير التماهي في الجهات كما تسمى فخط منها ثلثه خطوط متقاطعة على المركز بحيث يكون الزوايا
 الستة المحيطة بمساحة مركزه تشكل زوايا متساوية مقدارها ثلثا قامة لان الزوايا الحادة على نقط تقاطع
 الخطوط عليها يكون مقدارها ربع قوايم لا بين اقل من ان الزوايا الحادة من تقاطع الخطوط مساوية
 لاربعة قوايم ثم نحل من نقط التقاطع كل خط مع محيط الدائرة فخطوا مستقيمة يكون اوتار الزوايا المركزية
 فحدث ستة مثلثات زوايا كل مثلث منها اثنين على هذه الدائرة تشكل ثلثا قامة بالمثلث الاخر
 مثلث من الخطوط الحادة جزء من المركز الى المحيط وكل واحد منها ثلثا قامة بين لا يتصلح ان الزوايا المركزية
 كلها بين لا بين اقل من ان الزوايا الثلث من الثلث ثلثا قامة بين الدوائر المركزية ثلثا قامة
 بقا بقا اربعة الثلث قامة فاذن كل منها ثلثا قامة فاذا ان كل مثلث متساوي الزوايا فخطوا
 اربعة مثلثات لان مثلث من الزوايا المحيطة بمساحة مركزه لا يتصلح والى فاذن وضع اطول كجانب الزوايا
 اعني اوتار هذه المثلث اعظم لا بين اقل من ان السطح فخطوا طول فوتر الزوايا العظمى واذ ان مثلث من
 اضلاع كل مثلث الزوايا الزم مثلث من الاضلاع الاخر ويمكن ان يبين
 ان مثلثات متساوية كل ضلعين من كل مثلث فكل ضلعين من الاضلاع يخرج لكل من المركز
 الى المحيط مسواة الزوايا المركزية فليد مسواة لروا كل مثلث فبما بينها مسواة باقر الزوايا
 لكل مثلث لباقر الزوايا من الاضلاع مثلثات واذ ان اقلها لا ينبغي ان يكون
 اطول من غير وجوب المتساوية اذ ان هذا فقول ان امتداد الخطوط يحدث في كل من مثلثات
 متساوية السطح والاضلاع فاذا امتدت الى غير النهاية فهو العالم محصور في بينا وبقية الى ما
 بين هذه الخطوط فكل ما بين كل اثنين متساوية فالجرح فشاء لان مجموع المتساوية متساوية
 فشاء هذا هو الغير المشهور ولما في كلام لان السطح اذا كان غير متناه في الجهات فاحد الخطوط المعز
 الغير المتساوي طوله طرفه الخط المقاطع على فائدة الغير المتساوي متناه وتلك الجوانب فطوله طرفه الى متساوية

[illegible]

[illegible]

الوجه

والقطع الاخره فرجاني احد الضلعين واحد باعليه قائمتين فيجب الموازاة لانه قد بين ان كل من
احدهما من زاويتين قائمتين او ساويتين هما قائمتان وان كانا ان كانا
الزاويتين باوة فالعود الخارج عن احد الضلعين الى الاخر يكون قاطعا للضلعين الاخرين
والضلعين ان كل ضلعين فرجاني واحد واحد من زاويتين او ثلث من قائمتين فاطقان بلقيان قوله
الاول لا نسلم وجود سطح غير متساو في العرض او يعني ان عرض السطح المحيط بالضلعين هو الوتر الاخر
والطول هو جانب الضلعين واسطح بينهما وان كان غير متساو لكن عدم تساويه في جانب الضلعين لانه
يمكن ان يميز عليه وتر من الاوتار لان كل وتر يقطع بالضلعين وسر قوا خطوط متوازية سطوح متفرقة
بينها الى غير ابها وما قال ان العود الخارج من احد الضلعين يقطع بالسطح الاخر فسلم لكن هذا العود
غير مار بالسطح خارج حتى يلزم الاتصاف لان هذا العود لابد ان يقطع بالسطح الاخر على نقطه واحدة
تلك النقطه متوازيات غير متساويه وسطوح متفرقة بينها غير متساوه لم يفر هذا العود وقام قوله
لان الشكل هو الهندسه الحاصلة او فيه مما لا عليه اهل الهندسه مستلزمهم لقوله ان الشكل المقدر
المحاط بالحدود او الحد الواحد والمزاج في الاصطلاح ويخرج خط الابرقة ان الهندسه
الحاصلة باحاطه شكل البعد على شكل بينه احاطه السطح بالكتفه شكلا والفرق في الشكل على اعم
دون الا فرضه قوله ان نعم الشكل اي قوله المص رحمه الله فيكون شكلا ولا يكون
التعويض منها قوله ان ثبت بالبرهان السلي ان نقل عن المعرفي تقريره ليس بحسب جعل
به عدم التماهي فرجه ايضا هو انه اذا كان خط غير متساو في الطول فليكن خط متساو مواز له
ويوصل الخط بين طرف هذا المتساوي والقطر على الخط الغير المتساوي ويصل بين الطرفين الاخرين
المتساوي والقطر القاطع بين هذا الاصل وبين الخط الغير المتساوي فيكون هذا الاصل والخط متساوي
سا فثبت الاصل الاول ونراهم يفرض على الخط الغير المتساوي نقاطا غير متساويه فوق نقطه تقاطع الخط
ثم يصل بين نقطه تقاطع السابق وتلك النقطه خطوطا بهذه الصوره فبين هذه الخطوط غير متفرقة
ان الخط الذي هو الوتر المفروض والمكانت هذه الخطوط غير متساوه فيكون بين تلك الخطوط اعداد
غير متساويه هي اجزاء الوتر المفروض فيكون الوتر غير متساو لاشتراكها على غير متساويه هي اجزاء الوتر

في ان يخرج من بين يدي من الفعل فانه لا يخرج من هذه الصورة فانه لا يخرج من هذه الصورة فانه لا يخرج من هذه الصورة
لا يمكن ان يوجد الكل بالفعل وكيف كان هذه الصورة فانه لا يخرج من هذه الصورة فانه لا يخرج من هذه الصورة
بالفعل بل يخرج من هذه الصورة فانه لا يخرج من هذه الصورة فانه لا يخرج من هذه الصورة
بين الخط المتساوي وبين المتساوي اجزاء ويخرج لا يخرج من هذه الصورة فانه لا يخرج من هذه الصورة
مستوية في هذه الصورة فانه لا يخرج من هذه الصورة فانه لا يخرج من هذه الصورة
لا يخرج من هذه الصورة فانه لا يخرج من هذه الصورة فانه لا يخرج من هذه الصورة
الخط الواحد بالفعل فلا يخرج من هذه الصورة فانه لا يخرج من هذه الصورة
في الاشياء راسية بهذه العبارة فقد بان لك ان الامة او الجسم لا يلزم التساوي فليدرك الشكل
في الوجود فلا يخفى اما ان يكون هذا الالزام يلزم من انفراد نفسه عن نفسه او يلزم من انفراد نفسه عن نفسه
فاحل هو نفسه او يلزم سبب الحامل والامر الذي كلف بالحامل وفرضه ان الشئ في انفراد نفسه
لزم الشكل اما ان يكون من حيث هي مفردة بنفسها عن المادة وما كلفها او لا يكون لك
بل يكون بعد اقله المادة ولو احتجنا في ذلك للزوم والاول اما ان يكون نفسه اول شي
غيره واما انفسه في الله ان فيه اللزوم فيها بانفردا عن نفسه او يتوحد مع هذا بان يرد
لو انفراد نفسه عن نفسه ان يكون لزم الشكل له نفسه سواء كان الالفقها بلا واسطة او بلازم
من لزمه ولا يمكن ان يعلم السبب في الشئ ان في حيث يعلم الالزام لانه قال في ابطال الشئ ان
ولزم ذلك سبب فاعل هو نفسه وهو مفرد بنفسه فكان المقدار الجسدي قابلا لنفسه من غير هبوط
لفصل الاصل وكان فيه قوة الاتصال وقد ثبت استعمال هذا وهذا الالزام الا اذا كان السبب
المفرد ممكن الزوال اما اذا كان لازما من لزم الالزام فلا يلزم قوة الفصل والاتصال وهذا
ظاهر جدا قوله لكن المحال من جهة القول عدم الاختلاف الشئ هذا بناء على ما نفرد عند الشئ
ان كل كلي منكسر الافراد لا يكون كمنه الا في جهة المادة والصوره اذا عرفت قابلية الشكل
وهي مجردة عن المادة فلا يمكن كمنه الاشخاص الشكل 2 واما اذا لم يثبت جهة الفاعلية فقط
فلا يلزم الا عدم الاختلاف المتوحد دون الشئ وهذا لان كل واحد من هذه الاشياء لا يكون واحدا

شخشا و هو الواحد النوعي بكونه ان متعدد اشخاص من جهة المصادف ثم قال بل على تقدير
 شخشا ما ذكر كان بالنظر الى نفس مفهومي القاطبة والفاعلة والفاعل
 مطلقا لا شخشا ولا فاعلا لان المفهومي لا كان طبيعة نوعية فقط بل
 في عباد الله ان لم تترك المفهومي عن المفهومي ثم هذا الواحد النوعي يكون مفهومي شخشا واما لان
 فليس انما يكون من جهة المادة و هي هنا قد فرض النوعي المادة فلا بد في الشكل المتعدد فيلزم ان يكون
 شكل واحد لجميع الاجسام فيلزم ان ترفع المتعدد عن الاجسام كما سيخرج الشخشا بعد هذا تقرير كلامه
 وبعد فبه نظر لا بد ان يكون للمادة الذي هو الصورة تعينا واحدا من جهة فقد ان المادة
 وتعينات اخرى من جهة قيام بالمادة ويكون شكل من الاشكال لازما لشخص الحاصل من جهة التجرد
 ويكون في الاشكال للمادة الفاعلة فلا يلزم عدم التقيد وفي الاشكال ويكون المفهومي هذا
 الصورة الحسية بنبذة التجرد فاعلم انه وعلى الشقين يلزم عاقل الجزء والكل في الشكل آه الزم
 هذه الاستحالة الشخشا على الشخشا الاول من ترويه حيث حال وهو لم ينفرد انفسه عن نفسه
 في هبت الاجسام في مقادير الامتدادات وهيات التماهي والشكل وكان الجزء من
 مقدار ما يلزم كونه وبين الملازمة الغير الطوسي وقال يلزم التماهي او لا في نفس المقادير
 وذلك لان الاختلاف فيه انما كان بسبب القليل والاصل والاختلاف والتماثل والتماثلات
 المتخلفة المتخلفة لذلك وبالجمل بسبب استقلالات المادة عن غيرها ثم فاما المقادير وهيات
 التماهي والشكلات ويجب ان يلزم كل جزء يفرض من الامتداد ما يلزم الكل من المقادير
 ولو ان يكون فرض القليل اكثر من واحد ولا يكون في الجزء والكلية والاكثرة والقلية والعرض
 بيان انتفاء فرض الكلية والجزئية وذلك لان الاختلاف الكل والجزء و فروع التماهي والتماهي في
 الامتداد لا يتصور الا بعد وجود المادة فالحاصل ان الحال اللازم في هذا القسم شي واحد وهو عدم
 التماهي في الاجسام واما غير الشخشا غير ملزم للافتتاح انتهى والحداب ان يقول الحال اللازم في
 هذا القسم هو ان لا يوجد فرد في الاشكال لان وجود الامتداد يلزم الكلية والجزئية وهما متغايران
 فلا سلم قامة ما قال ليس الحال في الامتداد المتعدد بل اختيار الوجود واستلزام ما قرره الكلام لا يخرج

لا بد من كونه لها اسم ان لا خلاف في المقدار لا يكون الا بافتقارها ما وية من الفعل والاصل او
غيره لان ان افتقارها الى المقدار يجوز ان يكون نظرا لا ماسعا الى كماله الى حال كالتحريك والتركيب
فانما يطالب بعضها من بعض نظريا وكذا هو اصل بين اجزاء كل من المقادير ايضا نظريا فلا يحتاج الى الاشارة
نعم ان معنى الكلام على ان افتقار بعض عن بعض مستلزم لبعض انفصال بعض اجزاء كل متصل منها عن الاخر انما هو
نظريا او ظاهريا ثم الكلام لكن لا يفتى في ذلك في المصطلح والمفهوم هذه المسألة المطلوبة ولا يلزم الا افتقارها
الى الجزء الباقى ثم لزوم نشأته مقدار الكل والجزء غير شرط لان الجزء افتقار الى لا وجوده في العين انما
يكون في التوهم ولا يلزم من افتقار الطبيعة انصاف الاجزاء الموجودة منها بمقدار انصاف المعلوم والما لم يوجد
في التوهم نظرية التوهم من افتقارها الى كل جزء قابل ولو لم يكن الكلام على ان افتقارها في الكل المتكسر
الا فتعالي لا يكون الا بالامارة في بطون هذه المقدمات وبعنى النظر في صحة هذه المقدمات ثم في بعضها منها
سببها ان افتقارها الى كل جزء غير قابل لان شكلها انما هو افتقارها الى كل جزء غير قابل لان شكلها
لا يمكن تفرقه في البسط النظري الباقى كما ان شكلها لا يمكن ان يكون افتقارها الى كل جزء غير قابل لان شكلها
وقبل القسم لا يكون ولا جزئية واما انما يفتى في هذا الى اصل الدليل لان الصورة المفردة المفردة المفردة
عليها انما تفتقر الى النظر الى الجزء كما استحال على افتقارها الى الصورة المفردة المفردة المفردة المفردة
لزم نشأته مقدار الكل والجزء التفرق كما يقع على جابته وانما افتقارها الى الجزء في قسما قسما
واجب عزمان الا انما كما يختلف في حال افتقارها الى الجزء في قولك ان الشكل حصول افتقارها عن طبيعة
قوة او حيث لا يكون افتقارها الى كل جزء في كل ما يفتقر الى كل جزء في كل ما يفتقر الى كل جزء في كل ما يفتقر
السبب ان لا يكون لا يفتقر الى كل جزء في كل ما يفتقر الى كل جزء في كل ما يفتقر الى كل جزء في كل ما يفتقر
واما في سبب افتقارها الى كل جزء في كل ما يفتقر الى كل جزء في كل ما يفتقر الى كل جزء في كل ما يفتقر
شيء بوجه شيئا الا الطبيعة المفردة في تلك الطبيعة واحدة لم تفر كلا في كل شيء في كل شيء في كل شيء
كفها ولا من حلا ولا من افتقارها في كل ما يفتقر الى كل جزء في كل ما يفتقر الى كل جزء في كل ما يفتقر
يكن ان افتقارها الى كل جزء في كل ما يفتقر الى كل جزء في كل ما يفتقر الى كل جزء في كل ما يفتقر
ان عابرها الى الجزء كما لا يخفى انما هو افتقارها الى كل جزء في كل ما يفتقر الى كل جزء في كل ما يفتقر

٨٣
 من المذهبين يخرج من جهة اليهودي لا تعد فيه لأكلية ولا فريضة انما القدر
 الحرة وثبتت بقدر ما اليها ويرد الموضع الاخر انما هو عند الاداة بالذات فلا يحتاج في تقديره الى الم
 زائد فلو في المليات كلها ولا يحتاج في تقديره الى الاداة احلا ويمكن دفع اهل الابرار بان الاداة لا
 تعد فيها الا بالحققة والبالغة كل مادة فمعرفة في شخص فالادوات تبعد او افرادها بالاداة انما لا خلافها
 بالجهة كما هو في المراتب في الاختلاف والاختلافات بعضها من الاستعدادات المختلفة وغيرها اما
 الاداة فلا اختلاف فيها الا بالحققة حيث يختلف وكان هذا في الترجمة الكلام الغير الطوسي ولا استلها
 في جواب الابرار المذكور ومنها كما لا يخفى ثم ان هذا الجواب لا يمتنع ولا يفتي في جوع لان الاداة
 حقيقة وان اختلفت في الشخص الواحد لكن الشخص منادى في الحقيقة في حيث هي حاله ولو وقع الاشتراك
 فيقول ما هذه الاداة ما به الاشتراك في انفسها ما به الامتياز بان يكون الاداة متشعبة بنفسها فقدر
 انما هو في هذه الاداة وغيرها سواء فلا وجه لتقول بان معين الكلي المتكثرة الاشخاص انما يستفاد من
 الاداة واما غير ما به الامتياز فلا بد من حاجة الاداة في شخصها الى شئ اخر ولا يكون حاله لان
 الشخص حال من قبل الحل فاذن لا بد من محل او متعلق وهو الاداة فالكلام في شخصها عابده فليس
 قابل هو الا لا يمكن زواله اذ به انه يجوز ان يمتنع زوال العارض بعد وجوده وان جاز
 ان لا يمتنع من بقاء الامر فلا يلزم استعداد زوال الشكل من الصورة المجردة فان قلت هذا العارض في
 حكم الامر فيتم بوجوه قلت كلامي ان هذا العارض يجوز زوالها في هذا الامر فيجوز عدم اشتراكها في افراد الاسم
 بخلاف الامر فاعلم فبقوله لان ما هو في الواقع الاداة انما هو القبول اه هذا الخبر ما هو بقاء
 بيان انظر انني بردي على شرح حكم العين هو ان وصفه القابل والتفاعل انما هو في القابل بمعنى المستعد
 لا يلزم على تقدير كون الصورة الجسدية على شكل قابل قوله وانما اختلفت الاتسام فيا ذكر المع
 انما اصحاب الى هذا لان في هذا خبر المع غير حاضر لانه ان لا يكون المعنى الشكل بهذه الجسدية لانها
 ولا عارضها بل امرها بانها لا يمكن يلزم في اطلاق العارض على الجسدي بل يمكن مفارقة عنها وهو

بقية غايته بعد فالاولى بان يترك شيئا مما بين قاعس على ما ذكر في الاقسام والاعراض يتبين
 قوله فان فيه تلك الصورة اما النفس المهيبة به هذا هو الذي يستدل به على ان كل كلى متكررة
 لا بد منه في المادة والاولى ان بقية الهندية اما من لوازم الهيبة كدفعها واستفادتها من مادة
 الاشخاص بل يخرج نوعا من شخصه واما من العوارض فيمكن ان يكون لها من الاستفاد فلا بد من مادة
 اما ما في الشرح وهو المشهور في جميع ان الهندية يصح ان يجعل بالعوارض وبعد البناء على هذا الكلام الشرح
 واضح لكن برده على ان بعد تسليم ما ذكره من ان يكون لكل المتكررة الاشخاص مادة فيوجد
 لان لكل فرد من مادة فيجوز ان يكون لكل المتكررة الاشخاص قد يوجد في المادة فيحصل له
 الشخص بالوجود وقد وجد في المادة فحينئذ يجب استفادتها منها واما اذا جاز هذا فيجوز ان
 يوجد الجوز في المادة ويحصل الشخص الذي ابدى ويكون الكل معلول لهذا الشخص او لا بد من لوازم
 فلا يلزم المادة للوجود وانما يلزم المادة بغير هذا الشخص قائل ثم ان في المبنى عليه كلام لا يلزم ذكره هنا
 في ان الهيولى لا تجوز عن الصورة قد اوردوا على هذا المطلب وجها اخر ما اوردوا
 والمختص بها ان صفة الهيولى القوة والاستفاد لا ينفك عن الهيولى مفقود بالفعل بدون الصورة
 فيكون ذاتها بالفعل ولها قوة قبول الحركات والافعال تسلك عن حقيقتها وما يكون مصداق الفعلية
 لا يكون مصداقا للقوة اصلا فاذن يلزم ان يكون ذاتها مركبة من الهيولى والصورة وكذا ذكره الشيخ
 في الشارح وانت قد عرفت ان هذا اللازم يلزم واما سواء كانت الهيولى مجردة او مركبة لان
 ذاتها موجودة بالفعل في الوجود مصداق الفعلية وانت قد عرفت ان لا استحال في ان
 يكون شيئا واحدا مصداقا للفعلية لنفسه والقوة اشياء اخرى ايضا قد عرض الشيخ ان الفعلية في الهيولى بالفعل
 القوة والله اعلم بعد ما عرفت بان ذلك كان الذات التي بالفعل غير القوة فلا يلزم تركيب الهيولى وهذا
 بعد جاز في الهيولى المجردة فان الهيولى بعد التجرد لا ينسب عن حقيقتها التي هي القوة ففعليتها فعلية
 القوة لا غير غايته ما في الباب ان خفية القوة لا يكون واجبة الوجود فيجب ان يحتاج الى معطى
 الفعلية ويجوز ان يكون هو الفاعل فلا نحتاج الى ما به يحصل فعلية ما صفة القوة ما لم يطرأ عليه
 وهو الصورة ومن ادعى فلا بد من صورة من البياض ثم بعد هذه الوردات وسلم مقدمات الحق فلا يلزم

بوسطه

رم عند عدم محو قوتها عن الصورة مطلقا لا عن خصوص الحرف فيجوز ان يكون
اعرفا قايدها بين التفرع عن الجسمية وبصرها حلقه محله غير الحرف وكونه قد استلزم
برهاني يرد في تلك الصورة ويقوم برهانها الحرفه فاعلم ومنها انها لو صح تجزؤا فيجوز ان يكون
كم بوجودها الخاص ثم تجزؤا ان يقوم ذاك عند الحق الصورة فيكون ما هو مستوفى بالفضل في لاجل البصر
بغيره لان محله على ما يقوم بالفضل بورد وعارض فيكون للمادة مستوفى صورة عارضه يكون بها
واحدة بالفضل بالقوة وصورة اخرى عارضه بحيث يكون بها غير واحد بالقوة فيكون من الامرين
شيئ مشترك بينهما هو القابل للامرين من شأنه مرة ليس في قوة ان ينقسم ذن شانه مرة قوة ان
ينقسم اعني القوة التفرقة التي لا واسطه لها فلتفرض الا ان هذا هو برهانه انقسم صار بالفعل اثنين
وكل منهما واحد بالعدم وبغيره ان حكمه ان يعارض الصورة الجسمانية فليقل ان كل منهما الصورة الجسمانية
وبني كواحد منهما جوهرا واحدا بالفعل والقوة ولا يمكن ان يتحد الا انها ان اتحد او كان كواحد منهما
موجودا فيها اثنان لا واحد وان اتحد او احدهما معدوم والاخر موجود فكيف يتحد المعدوم بالموجود
ان عدمه جميعا فلا اتحاد وحده شيئا ثالثا فها غير متعين بل فاسدين وفيها وبين الثالث مادة مشتركة
وكلاهما في المادة لان شيئا في المادة التفرقة بعينه لم ينقسم الا انه ارسل عن الصورة الجسمانية حتى يقي
ظهورا واحدا بالقوة بالفعل فليعلم ان يكون هذا المعنى في جوهرا غير جسم بعينه مثل خبره الذي نفى
لكل فيكون حكم الشيء غير واحد من كل وجه واما ان يتحد فليعلم ان يكون لان
هذا يبقى في ذلك عدم فالتبيين واحد مشترك بينهما وانما عدم احدهما ربح والصورة الجسمانية فيجب ان
يعدم ولم يحدث مع هذه الحالة الا ما يلزم هذه الحالة فيجب ان يكون حال الآخر لك واما ان يكون
بان يتخلفا في المقدار فيجب ان يكون ليس للصورة جسمانية لها صورة جسمانية في تلك المقادير
ان الهمم لا تنفي عن الصورة هذا خلاصه ما ذكره الشيخ في النجاة ومثل في الشفاء فقال بعد تقرير
النجاة في الشفاء وقال تقرير النجاة في الشفاء وبالجمله كل شيء تجزؤا في وقت من الاوقات ان يصير
اثنين في طابع وانما الاستعداد الانقسام ولا يجوز ان يفارقة ويد بافصح عبارتي غير استعداد
الذات وذلك الاستعداد حال الاتحاد في مقدار الذات فلا يتحقق عليك منه لان يكفي

في تقرير الجواب ان اليهود بعد القسمة لم يكتفوا فيها بالصور وان قبل القسمة كانت صورته
الاخرى ليس في الجواب دخل لا ادعي ان اليهودي حين التعرّف بها صورة بها يعبر عن جسم ويقوم بها
واقدم باليقظة بالفعل عند النجوم صورة اخرى يجعلها جسدا عالميا للثانية ممكن لما كان فرضا لهم
ان ما حقيقة القوة لا يقوم بالفعل الا بالصورة فلا بد عند التعرّف من صورة ذكر وهذه القدرات
تثبت ردة الى ان التعرّف لو كان غائبا يكون على هذا الوجه قاطع ثم اعلم ان الجواب المذكور ليس
سببلا برأيا جابليا فيها من ليس يخطئ لانها مغالطة من باب اخذ ما بالذات مكان ما بالعرض
لان التقدير الى اصل في اليهودي بعد القسمة تقدير بالعرض وانما يقسمها فواحدة بالذات كما
قد مر كيف ولو كان التقدير بالذات لعاد الشخص الى واحد شخصين فاذا فرض ازال الصورة
بعد القسمة فقد زالت الكثيرة الحاصلة بالقسمة لان هذه الكثيرة بالذات في الصورة وانما
ينسب اليها بالعرض فاذا زالت الصورة زالت كثيرتها وبقي يهودي على حرافه وحدتها و
ليس هذا اتحاد الاثنين اذ لم يكن الاثنية في اليهودي وانما كانت في شي اخر وقد زال في يهودي
المفصلين عادت بعد زوال الصورة واحدة الى يقظة على وحدتها العرفه ويهودي بالفعل
قبل طريان الانقصال هو بعينه يهودي الجوز بعد طريانه امر واحد بالذات بالوحدة الشخصية
فقد ابعد فرض ازالة الصورة عنها واحدة بالوحدة الشخصية وانما يطل عليها بالوحدة والكثرة
العاد فان بالعرض زوال ما يماله بالذات قاطع ممكن ان يورد ايضا ان الاستحالة
انما لزمت بعرض طريان الزوال على الصورة ويجوز ان يكون محالا لانها الجائز يعرّف اليهودي غنا
الطبيعة فربما الخلف وانما بعد طريان الانقصال يجوز تمسك كما ان الزمان يمنع عليه طريان الوجود
والعدم ويجوز لكل منهما في بدء الامر قاطع فيه وقوله في النفاذ والجمل كل شئ يجوز في وقت من
الادقات ان يغيره من غير ان يهودي الا فلا كفي استعداد الانقسام وان اتسع خارج
قاطع قوله لا سبيل الى كونه احد من القسمين مع قد تبين بانه لا يمكن على التقديرين على الصورة
انما على الاول فلا بد ان القسم في شئ فقيم فلا يمكن على الصورة والاعمال في فردا وسطا في خط
وكل منها يمنع فربما يثبت العقل ان يغير عند العرض والحاض وانما على الثاني فلا يمتنع من الاعمال

في غير نفسه بالذات لذاتها فتستحيل عليها الانتقام واذ لم يكن
 له قدرة فخرج من حيزه المادة واستقر في الشيء المقبول في حكم الشرائع ما فيها
 برسنة فلا يلزم ان يستحيل عليها الانتقام لذاتها بل يستحيل فرضه لا بفعله
 والاصل ان لا يبعد انتقام لذاتها ان لا ينقلب لها في مرتبة الذات بان يكون لذاتها
 بقدر الانتقام المستوفى منها لا ينقسم لذاتها لاكن لا يمنع هذا وجود الانتقام لاجل طارفين
 بغير وجودها المقدور وان اريد ان عدم الانتقام في مرتبة الذات او بافعال الذات
 فلزم ذلك ثم بل ذات الهيولي غير مقبولة في الانتقام والانتقام وكون عالمها بان
 يخرج كل منها انما يخرج من خارج واجاب عنه الشيء في حاشي حكمه الشرائع بان وجود الهيولي امكن ان
 وجود ذاتي فيكون اما جسم او مستغنى عن كان وجوده في موضع كونهما هو المستقل
 في من المفارقات العقلية وقد برهن على ان ما وجوده هذا اوجود يكون عاقل لذاته ومعتق بالافعال
 ويستحيل ان يقبل الانتقام من اجسام ذات لا يملك ان الكلام في ان المفارق
 من الامور لا يبادل لا يقبل الانتقام بل فيها ما هو قوة واستعداد بغير عرض طارفي الجسم
 في ما هو قوة لا يبادلها فاقام على ان ما وجوده نفس يكون عاقل ومعتق واما ما يكون وجوده وجود قوة
 واستعداد للموافاق الجسمانية فلا يخرج ان يكون عاقل ومعتق لا خالدا في ان بقدر ان الهيولي اذا كانت
 جزوات وضع وجزوات عن الامور الباطنة لا يعقل شي ومعتق في وضع بالقدرة كما هو
 عند اثبات الاتقان الذي هو علم بوجودها او من حيثها كما يظهر في اتقانها في تقبل هذه القوة في الشيء
 في الثبات واما امكن ان هذا وجود لا وضع له ولا اريد له ان يكون كالمفارقة في كل ما ان عليه
 المقدور المحصل دفعة او بمرحلة على الاتقان فان كل هذا المقدور دفعة في ذاته فنفذ المقدور
 بغيره حادثة المقدار حيث انتفاءه فيكون لا كما هو حادثة في غيره في غير الهيولي هو فيه فيكون كالحجر
 في غير وجوده فيكون الحجر كالحجر في وجود المقدور لان المقدور هو فيه في غير نفسه واما امكن ان قدرة
 لا دفعة على ان يكون كل ما من حيثها في كل ما من حيثها في كل ما من حيثها في كل ما من حيثها
 ذلك الحجر في وضعه وخرجه قبل لا وضع له ولا في وضعه في كل ما من حيثها في كل ما من حيثها في كل ما من حيثها

لا يمكن ان يقوم به ما وضعه انقسام لان هذا الوضع دائما يوجد في غير مكلف يقوم به رئيسي وانه موجود
مفهم قوله ويمكن ان باخبار ان في حاصلا ابطال شق ابداره المتضمن بان يكون الهيولى
وضع باغير لا يمكن الا على تقدير عكسها دون غيرها وانما لم يذكر المستل في الهيولى بل في
اي من كون الهيولى حاصلا بطلانها لان ما له وضع بالذات يمكن ان لا يشارة من كل جهة في
انقسامه جزء لا ينقسم فاعلم ان في ذلك يخص الحكم في انما قال فالاولى لانه يمكن ان يجمع قوله
الحاكم بانما يقع في داخل الجواهر لانه في الاطراف كما هو التحقيق ليست الا نهايات لذاتها
والصواب صوابها او ذوي النهايات وحاصل ان النهايات ليست امور موجودة في
النهايات بل هي نفس النهايات في اي جهة لا نهاياتها انما تقطع فمخرج من الانقطاع هو ليس في تقاطع
او خط او وسطا فانه اقل في النهاية من داخل في الجسم الذي هو الجواهر المتجزئة بالذات وانما
يقول كما هو التحقيق انه في حافة المشهور لكنه التحقيق وانما على المشهور فيجاب بان النهايات حاله
في الجسم بواسطة او بلا واسطة فانه اقل منها في داخل في الجسم فلهذا وضع النهايات الا في
الجسم قال في حاشية الواض والاشارة انما في الجسم فيها فاعلم قوله وانما لا سبيل الى
الاشارة في النهاية اذا كانت الهيولى مجردة مع اعراض عليه الشئ المقبول في حكمه الاخرى بان الشئ
في مكان خاص مع عدم التخصيص لا يستحال البتة على ما يلزم من هذه الجوانب ان العالم اذا حصل في
الهيولى مجردة لا يمكن عليها بعد ذلك ليس في العورة بعدم التخصيص مكان واستحال الشئ في العورة لعدم
القدرة على التبدل على استعماله في نفسه والجواب عن ذلك لان اللازم في الدليل ان ليس في العلم التخصيص والعلة
لان في الجواهر في العلم والعلية من المحالات لانه اذا تفرغ الهيولى في الجواهر بالذات فالهيولى
الجوهر مستندة على بالذات عند التبدل يمكن في غير محالات بالذات وبعبارة اخرى بان الجواهر الهيولى اذا
صار محالات بالذات لم يكن قابلا لقد يخرج من حيزه ثم تحقيقا في القوة للبقدر والجوهر في
اجاب به الشئ ان المقصود منها ان كانت حيزا قابلا لمقتضا نسبتها الى جميع المقادير والاشارة
نسبة واحدة فوجودها بعد وجودها في المقادير في اولها في كونها في وجودها في الجواهر
تخصيصا لشي لا لان في الشئ في التخصيص معدوم في العالم فيكون في كون قول الهيولى

بعض الشئ سابق عليها مستحيل اذا انقلب الشئ مخصوص من حد الشئ
قبل الاختصاص سابق عليه ويكفر ان ان يتسلسل ذو اختي الى شخص يكون
وجود ذلك انقلب حرفا من القابلة انتهى وانت لا تذهب عليك انه لم يرد انه
ارد وقبل اليهودي اياها قبل ان يتبين ملة مقيدة لنفسها حال مسلم لكن لا يلزم منه شئ لعدم
لان اليهودي موجود من ملة ولا يصح عليها بحكم وجود ملة وان ارد ان القول الشئ
مخصوص بسببه ان يكون لها اختصاص قبل القول ثم لا بد لك الا اختصاص قبل هذا الاختصاص
ويكفر الا الى هنا فكذا ناس لان قبول القابل لا يحتاج الى اختصاص سابق لان القابل ملة
فله خصوصية مقولة بخلافه لا يحتاج في القول الى الاختصاصات الغير المتناهية كما لا يحتاج القابل
الى اختصاصات غير متناهية وان ارد ان القول شئ مخصوص وما يكون اذا كان مقبول
كالنحو مثلا على شخص ما وجود المقبول للقابل وهو لا يحتاج الى الله خاصة بالزم استحالة
التمتع انتاج وجود ملة فنية النحر في حال لفقدان الملة فهو ممكن بالله انت حال الغير فلا يلزم
استحالة اليهودي المودة فني اعراض الشيخ المقبول على حاله ان كان مقصوده ان ليس
يعلق ملة للنحر ونحوه فكون اذن من قبل المستحيل فلا ملة ملة لان الاختصاص الى التلقيب
ان لا يكون شئ يصلح ملة ولا ان لا يكون هو قابلا وكفى باقدا ما يلزم من نظير الغير المقبول
واجاب العلامة في شرحه بانه اذا سلمت دلالة الحج على ان اليهودي المودة لا يجوز افترانها
بالصورة انكس بالقبض الى ان ملة المعترضة لا يجوز علوا عنها ويهود الاجسام هي المعترضة
بالصورة فمستحيل نحر دا على الصورة الجسمية فيه انه انما سلم دلالة الحج على عدم جواز افترانها
لانها علوها عن الوجود ولم يسلم دلالتها على عدم افترانها فانه ما يلزم ان لا يقع لغيره ان
اليهودي المودة لا يمكن له انه ما يلزم فكس النقض الا ان المعترضة بالصورة لا يقع علوا
عنها الا ان يقال انكفي العلامة باستحالة اليهودي المودة بالغير وفيه بعد كما لا يخفى ثم اعلم
ان النسخ وبطلان هذا الشئ بوجه اخر هو ان اليهودي انما لم يكن ذات وضع ويكون مودة عن
المدة والصورة فثبتتها الى جميع الافكار والاعباد ملة ملة فلا يتبين لها فطر دون ذلك

فلا بد لها من سبب فلهذا السبب لا يجب ان يكون من قبل الصورة بل من خارجها
بما او سبب من الخارج فالتحالف من خارج فاما ان يقيد ذلك المقيد بوسط امر اخر او يتخذ
خاص فيكون حكمه بهذه النسبة حكم الاول فيرجع الى ان الاجسام لا تختلف احوالها بخلاف
تقاريرها على هذا لا بد من تلبس الصورة ولما ان يقيد من دون توسط فيكون الاجسام
متساوية الاستحقاق للحكم مساوية الاجسام لان فعل السبب لم يتبدل باستعدادها فالتساوية
افاضة واحدة في خلاصة ما في الشفاء والنجاة والى ان يرجع الى ان اختلاف اجسام
في المقدار لا يختلف احوالها فيجب تلبس الصورة فلان احوال المقيد للمقدور ان يكون
الاحوال التي بها النسبة الى المقادير واحدة فلا يكون تلك الاحوال احوال نشوت
في الجود فلا بد ان يكون تلك الاحوال التي في الجود غير متلبس ثم الحال اللازم على
النسبة الاخر لزوم الرجوع الى خارج او قدر جميع المقادير وقدر واحدة وصيرورتها
متساوية حتى مقدار الكل والجزء ولعله هو مراد الشيخ بقوله فاما في المقيد على اليهود
لما في نسبة المقادير اليها فلهذا نسبت تلك المقادير وقدر واحدة وصارت بها متساوية
لما في الاسحاق حذر عن الرجوع الى خارج فالحكم فقول فيكون الاجسام متساوية
للمقدور هي يكون تلك الاجسام الى حله بافاضة الصور على اليهود الجود متساوية الاستحقاق
فصيرورتها لان الافاضة واحدة والرجوع الى خارج من دون مرجع باطل ولم يرد
لزم في ذي الاجسام جميع الاجسام حتى يرد عليها تلك اليهود الى الجود يجوز ان لا يكون يهودا
الاجسام حتى يلزم في ذي اجسامها ثم يرد عليها ما يرد على الجزء التي ذكرت في المتن جواز
من استماله تلبس الصورة عليها ومن كون اليهود الجود يهودا غير كل لا يقبل للمقدور
واحد الى غير ذلك فيقع بلا بد من تلك الجزء فالحق قوله لان المرجع اما انما على
مع قد نبهوا الى ان المرجع فاعل الجحيم والجزء من الجود فلهذا افادوا في خبره فبين الجزء
يكون حكمه لا يجب ان يكون مخصوص بالاستعداد او انما يفعل بالامادة فيفعل
ما في على وجه حكمه وعلى فاعل فيه فانه وان كان احوالا صحيحا لكن لا يقبله الترافض بالظن

بالعلمة قوله اما المحققات السامية من انما دفاع حج هذه المقدمة برحمتها وبرحمتي
 بل فيها لكنها غير ظاهرة البديهة ولا ينبغي عليها لوجه قوله ان حقيقة البسوط ليست الا
 القوة او فان قلت هذه مقدمة لم يدل عليها دليل انا ذكرنا الشيخ فوجب ان النفس حية
 برهان القوة والفعل بالهوية لا قلت يمكن ان يستدل عليها بما ذكره ذلك البرهان بانها
 حقيقة الهوية او غير القوة فيكون بذلك الحقيقة بالفعل ويكون فيها قوة رقيقة فيلزم تركها
 في مادة وصورة فلا يكون مادة ادنى ووجوده عليه ما يبرر على برهان القوة والفعل لكن
 الكلام على تسليم دليل ثبات الهوية ثم ان الكلام لا يتوقف على هذه المقدمة بل يكفي ان
 بقا ان الكلام في الجبر والتقابل للصورة الجسدية الذي دل عليه البرهان من معنى الصورة
 الجسدية فلم يكن معنى المعنى قابلا لوجود الصورة الجسدية فلا كلام في عرضها مقابل فيتم برود عليه
 انه يجب ان الهوية حقيقة القوة ولا يستلزم ان يصح عليها وجود الصورة الجسدية
 بل يجوز ان يكون استلزاما جوهريا بان يبرز الجسدية في وجودها لا في مستند لكل صفة وليس يلزم
 ان يكون شي معناه القوة على شيء ان يكون المعقول مكانا له وبما في كل حال بل انما يلزم للتقابل ان
 يكون المعقول بايجاد حائل في نفس شروط وجوده الذي يمكن له ويجوز ان مالى عليه الصورة الا
 الوجود في الاول لا يمكن وجودا بعد انتفاؤها اساسا فلا يخرج الهوية من عدم قبحها بعد انتفاؤها
 في اساسها من عدم حيزها حقيقة والحق ان كل هذه مكابرة لان البديهة حاكمة ما في طرق الصورة
 يمكن بها ان يستلزم الجبر في ذلك لا يتفكر في الاستلزام في نفسه قوله لان استلزام العقل الاول
 او معنى استلزام الممكن الحال انما يصح اذا كان الممكن حالا بالغير فلا جعل فيه الاستلزام
 الحال واما بما نحن قائلون استلزاما ثابتا وانما ان الاشياء لا يصلح للعقلية ان يستلزم
 لنفسها انها لا تستلزم البسوط المعقضة الى ان استلزام المعنى المقابل عن المعقول هو الحال
 بالذات قائل في عدمه ولا يخل كلام على ما هو المشهور ان الممكن لا يستلزم الحال من عدم الفعل
 الاول لا يلزم من الحال في عدم نفسه بل بلا حيلة امر خارج فهو خلاف العلمة للوجوب فاستلزام
 العلم بالوجود هذه العلمة لا تخفى بل اللازم بانها كانت انتفاؤها العلمة لا في هذا خلاف

ما عليه المشقة قد اصررت في الاستفهام على ان الممكن يستلزم المحال واما
في الممكنات فان القول بان عدم العقل انما يستلزم انشاء هذه العلاقة لا يجدي لانه
العلاقة لا بد ان يكون لها وجه واجب مع جميع جهات واجب ووجه الضرور لا اجل هذه العلاقة ان لا يكون
هذه العلاقة واسطة للضرورة واما ان لا يكون لها وجه المقتضى فذلك بطريق اخر واما ان لا يكون
كما يمكن ان يكون المحال لا يمكن التفكاك اللازم عن الضرور ان الممكن وجود المحال ففقد احد لم يفرق بين الممكن
ياقتصر الى الغير وبين الامكان بالذات فانه يجب للضرورة ان يكون باقتصر الى الضرور بل يجب
بعدم التفكاك ولا يلزم من هذا المحال وجوده في نفسه فلهذا يتحقق في هذه المقام ان الضرور من الممكنات
انما يكون علاقة عليه كاسبية فالممكن انما يستلزم المحال فالضرورة لا يكون الا حيث يكون المحال
بذلك فالممكن حكمه غير ممكن وكذا المعلول ان لا يكون غير ممكن بمعنى لم يكن بين الممكن والمحال هذه العلاقة
والضرورة منها فانه يستلزم مفهوم المحال من دون هذه العلاقة كما يتضح في ضرورة استحالة بالذات
فما لم يبق قولنا ان هذه الجواب ضعف مع لان تخصيص الكلام باصل الابداع ثابت للضرورة قطعاً بل ان
يقتضي ان يكون الوجود في الاجسام لا يقع في غير هذه الجسمية فيكون عليه ما اورده الشك في انه يجوز ان يكون
الشيء في هذه الجسمية في غير هذه الجسمية فيكون عليه ما اورده الشك في انه يجوز ان يكون
ان في ارتقاء هذه لان كون خفية المبدأ الاستعداد لا يقتضي الاستعداد في الصورة مرة ثالثة
فمنها بعد الكيف وبطلان الصورة الشخمية بطلان الاستعداد لان ذلك لا يخرج عن حصرهم حقيقة فلهذا
فكل ذلك في الصورة المطلقة فاما في ذلك فلا يخرج خصوصاً فيكون في هذه الاشياء والاشياء في
في الكلام في جود المبدأ في ذلك في الحقيقة التي هي في جميع الاشياء والاشياء في ذلك لان الحكم
لا يخرج من معنى مع بمعنى ان المخصص لا يكون عالم من الاشياء فيكون لها بالضرورة لان تلك
الاشياء التي هي في جميع الاشياء بالضرورة فالمخصص لا يكون الا الاشياء الخارجية كما لا ريب في ذلك
وغيرها من غير حاله ثالثة في ذلك انما في ضرورة حصول اوضح لها والكلام في ذلك اوضح
ما قد تاملنا على ان يكون المخصص حالاً في الاشياء ويكون جودها كمالاً في الاشياء
على سبيل الامثلة في غير هذه الاشياء فلهذا وجوب ان الاشياء لا يخصص في ذلك فيكون في ذلك

[illegible]

الى الحرك والافعال بالقياس الى الحرك ووجه جوده على الاول ان الطبيعة لا تتحرك
فبقيت ان الحرك ان لم يكن مانع حركه سبباً لثبوت الحركه الفاعله على الوجه الثاني ان الطبيعة
لا تتحرك عن دونه لا عن خارج وعن نفس الشئ عن هذا ان الطبيعة لا يسبب حركه بل الحركه
والايمان الفاعل فيها طبيعة المقصوره عن الفاعل ثم قال وقوله لا يفرغ من فعله اي على وجهين احدهما
بالقياس الى الطبيعة والآخر بالقياس الى الحرك ووجه جوده بالقياس الى الطبيعة ان للطبيعة سبب الايمان
حركه بالقياس الى الفاعل والآخر بالقياس الى الحرك سبباً لثبوت الحركه الفاعله على الوجه الثاني ان الطبيعة اذا
حركت فاعلى حركتها بالقياس الى الحرك لان حركتها بالذات لا تسبب الحركه بل الحركه بالذات لا تسبب الحركه
وكذلك لا يكون الطبيعة اذا حركت فاعلى حركتها بالقياس الى الحرك لان حركتها بالذات لا تسبب الحركه
ان الطبيعة لا يسبب حركه بالقياس الى الحرك بل بالقياس الى الفاعل والآخر بالقياس الى الحرك
بالذات فالايمان كذا في الحركه الفاعله او كذا في الحركه بالذات او كذا في الحركه بالقياس الى الحرك
فبقيت الطبيعة بالذات على وجهين احدهما ان الطبيعة لا يكون طبيعتها باختيار ووجه
باختيارها فاذ بقيت الى حركات والافعال العارضة عنها سميت طبيعة واذ بقيت الى قوتها
فسميت حركه طبيعة واما في الاجسام المركبة فالطبيعة كشيء من العنصر ولا يكون كشيء من العنصر
فان الاجسام المركبة لا يصير هي ما هي بالقوة الحركه بل بالذات الى جهة وحدها وان كان لابد منها
في ان يكون هي ما هي في تلك القوى وكان تلك القوة جزوا من صورتها وكان صورتها بخلاف
عده وان كان لابد منها فاما بقوتها فهي الطبيعة وقوى النفس السابغة والمحييه والنبية والخلق والاداء
اجتمعت هذه كلها نوع من الانواع اعطيت المهيمنة لان فيه تخلق البراءة الطبيعة عند الفاعل سبباً
منه عليه فبقيت هي الشكال على ترويض الطبيعة لان نفس الفاعل يحركه بالارادة لقوة جهته كذا
فيما فاعلى حركه خفية اما النفس والقوة الجسدية التي لها كذا هو الفاعل لان القوة الجسدية لا تقدر على
حركات غير متناهية عندهم فاذ ان الحركه على النفس الفاعلة لا يتناهى اول الحركه ما هي في الاول
لا يفرغ من ان شرطه الاول ان لا تخلل بينه وبين المهيمنة ان الله تعالى لا يفرغ من على الطبيعة اي
لانها اذا تحركت لا وسط المسيل واما القوة الجسدية والنفسية فيجب في بعض هذه القوة

[illegible]

البدن في حركته من دون حكمة انما كثر وكرن الحكمة تارة انما كثر في الحركات
تحت حكمة وفكر لا يبين الانسان ان لم يقل احد ان الامور لا تدور غير مطلقا بل في وقت
الحركة يقع في العالم واما الامور الاخرى فيقع عند كل عاقل لهذا وضع مطلقا
المعروف وكنه لم يقل احد ان يثبت في الانسان ابراهيمي بري النسي خلاف ما هو عليه والمحقق
من بري النسي على خلاف ما هو عليه في الحقيقة فلا يكره مطلقا في ذلك ويجعل في ذلك الموضع
عقبة الوهم وعند ما اهل الحق في ذلك الموضع الاعراض عن اتباع القول الا ترى كيف يظن بغير العلم
القضايا الكاذبة من اجزات او بداهات اخرى على عرض الشبوح التي والمفلاسة ولا جعل ذلك
ينكرون في حقا الا حقا والله لا شك في وقوعه ويكره شيوخ الشريعة والاعمال ووقوع الوجود
فيها انها لا شك في بطلانها اذا علم انما في هذا الموضع الى ان يظن في قوله قال بعض اهل الحق
ان لظهور مثل هذه الدلائل لا يلبس بغير فهم هذا الموضع وجعل على ما هو عليه هو لا
يعرفه فاما ما قاله فقط يتعلق بالادلة من دون حكمه حاشا لهم عن ذلك انما ذلك
انما هو من امثال الشريعة على ما هو عليه واما الموضع الحكمة بالاعراض عن اخباره وبيد العلم وتاويلها
عن الموضع انما هو من امثال الدلائل على ما هو عليه في قوله على دين ارسطو ليس على هذا الموضع
ومن المثل كليات في هذا المقام ان استناد اختلاف الدلائل في هذا الموضع من الامام عليه السلام
يقضي اجابتي قوله فان استند اختلاف الموضع في دفع فهم لهذا النقض وهم يعرفون في هذا اختلاف
المعروفة فاعلم الموضع في قوله بان هذا يعود على اصل الدليل قوله وارجو ان يبين ان معجزة الاعراض
انما هي من اجابتي عن التفسير العرفي وفلاصة ان الاعراض ومباويعها مختلفة في ان نقض الدلائل
في الاجسام وذن نقض هذا الموضع لا يجب ان يكون في هذه المبادي من لوازم الاجسام وذن
المعروض لا نأفلح في هذا الموضع في الملاءمة للمعجزة والمعجزة في الملاءمة للمعجزة في الملاءمة للمعجزة
ولا يولي معجزة على ان نقض هذا الموضع في الملاءمة للمعجزة في الملاءمة للمعجزة في الملاءمة للمعجزة
هذا الموضع على حسب استند المادة ثم هذا جواب لا ضمن ولا يثبت في حوجه لان حاصل بحث الامام
ان لا بد للمعجزة من نقض فان تالوا كونه في الجسم ثم اليه وان تالوا انه خارج وارتقاءه

- واقفا على حسب استعداد المادة فيقول لم لا يكون مثل هذا في الاعراض بان تقع هذه الاعراض
 في غير خارجة عن الجسم ويكون مفتقها خارجا ويكون مني الاختلف والاستعدادات المختلفة
 في احد الجاهات فيكون على طريق الشبهة الاعراض واما الاعراض المفردة فيجمل من دون تسلسل
 كافي الا فلاك نظم ثبت المفردة الظاهرة في لا توجد هذه الجواب اصلا قابل قوله الاول من جهة كونها
 متبادلة في الازمان والاشياء مع بعضها فذكره المصنف فاما ذكره هنا بقا للشق في المتروك هناك كيف وقد ذكر
 اعلاطون في هذا السند للتحقق فلا يحتاج الى اعادة البرهان عليه قوله واما اذا لم يرد من شخص المقصود من القريب
 الى الاقدام والافق الرصين فربما لا يكون هوذا الموضع الجسم اذا اختلفا على فراشهم واما معرفة
 باحد الارواح فلا يمكن الا لكامل في الجاهة فلا يقبل المفردة العقل والشيء في نفسه وفيه لا يفي
 ان يتوهم ان العقل غزوة والانواع كثيرة قوله ولا يلزم ان يات في الاطلاق في التركيب او فيه وفي
 لا يفي ان يتوهم ان يتوهم العقل كذا في تركيب الاطلاق ما هو العقل الاول كما سيأتي في الاقسام
 في ذلك بان هذا غير لازم وما يذكر في الاقسام فليس به لا قوله وكل من دخل في العقل من بعض النواحي
 المذكورة لا يعرف الا واجب الحدس فاما في ما في الخارج قوله واما يجب عن الذين ان الشك في هذا غير
 الدليل والبال في شق الفارق بان المعلوم بداهة ان في الاجسام نوع اختفا فلا بد من ان يكون
 مقصودها متعارفا لاجب ما يدور الذي قريب منه دليل المصنف ان مبادي الآثار غير خارج
 بالضرورة فاما ان يكون هوذا المفردة الجنية او صورة اخرى فاقبل قوله الاعراض ان كانت
 في فاني قلت الكلام في مبادي الاعراض بما مر فكون خارج عن جنس الاعراض قلت لم يشهد
 المفردة ان مبادي جميع الاعراض في الجسم انما تشهد بالضرورة ان مبادي النجس والحركة والحرارة
 واما في اجسام لم لا يجوز ان يكون تلك المبادي في الاعراض ان المفردة انما تشهد
 بان مبادي هذه الاعراض امور مفردة في اجسام لا يلزم من ادخال في جود ان يكون المبادي
 في الاعراض في تسلسل مبادي الاعراض في الاعراض كما في الاعراض بالقديم وفيه ان
 تشهد المفردة انما هي بان في الاجسام بمقتضى جميع المقصود من الاعراض ان كانت الاعراض
 مبادي على طريق التسلسل يلزم ان المبدأ فاقم قوله ولا يجوز ان يفرد عن فعل طائفة ركز وفيه هذه المفردة

لم يشكنا بابرئان انما ادعوا فيها القسوة في تسليم معنى قولنا ان الطبيعة
تحتاج هذا الكلام من الشيخ نخرج بان ليس للصور اقفاء وانما اعدادها بان يجعل المادة مستعدة
لهذه الاعراض كما ذكره ونحوها وعلى هذا لا يصح تعريف هذه الطبيعة بانها مبدء اول او بالجماع ليست
من المبادئ فقلنا من ان يكون اول لان المراد بالمبدء والفاعل كما في الشيخ فافهم قوله اما اول
فبان لا يحتاج اليه خلاصة الاعراض وان غاية ما يلزم ما ذكرتم لزوم التخصيص للجمع والمادة لا عينها فافهم
كونها مبدءا وقوله في القسم اه سنة للمعنى وفيه إشارة الى النفس بان عبيكم يجري في الشكل ونحوه
فيلزم كونه مبدءا انما يعرف بالانفاق قوله ثم كونه الجسم المطلق غير مقصور الوقوع اه اول ان هذا
سنة اخر للمعنى ويجعل ان يكون نقفا واداء بالجمع والاعراض التي هي في لزوم الشخص دون
التشخيص لانها ليست عارضة بل مبدءا متروكة والمبدء متخلفة بانفسها وانما الوجودات
كما هو متعارف في الذي هو الشيخ الميقول قوله فيقول صور المركبات وهذا ما موجود في المواضع اه الله
متعارف ولا يخص لها يجوز ويمكن ان يجعل نقفا بان ما ذكرتم لو لم يلزم كون الصور المركبة بالجماع
المبدء بانها لا يمكن لانها موجودة في موضع قوله المجموع اذا نظر الى مفهوم من حيث هو مجموع
اه ومثل بقا اذا قيل محل الصورة المركبة العناصر المركبة فيقال في العناصر المركبة منسبان في هذه
العناصر وهي ليست من جملة الصور الكيفية المركبة فان افاضت فانما يحتاج في هذا المعنى وقوم
العرض القائم بالحل وفي قوله مقوم العرض يجوز ان يكون عرفات سائر العوارب وقوم العرض
يجب ان يكون هو هذا لان عنصره المعنى لا المنع وهذا لا يتكامل حسب الحل بل دليل قاطع على
الصور النوعية المركبات وقال النفس المراد بالاجزاء في تعريف المادة بالجماع الى ما حل فيه العلم في
الاجزاء والوجود والمادة في التخصيص في الصور المركبة وهو العناصر المركبة وان لم يغير الوجود
الى تلك الصور لكنها تحتاج في تخصيصها في هذا المبدء فافهم ان المراد بالاجزاء في الوجود كما سيجري الشك
وكيف لا يكون لك وقد اختلفت الاشارة في هذا المعنى وان في جملة هذه الصورة وفي غيرها من
التعريفين على انها بقية التخصيص في النوع في تركيب الهيئة من الجوهر والعرض والقائم به في العلم
هو كان التخصيص في النوع كما في الجوهر في الجوهر والامر او عليه بان من المقادير كما هو متعارف

على ان لا يفرق بين ما هو واجب ماهر والمذكور فيجب عليه قوله ان الفرق بين الماهية والصفة انه في
 دفع لا يتوان ان الماهية والصفة هما احد في جواب ما هو مستثنى فهو لا يكون الا جوارا بخلاف الماهية والصفة
 ولا جوارا منه فانها ثابتة للصفة والاختلاف في دفعه في ذلك في الماهية والصفة وانما لا يفرق بينهما في دفعه
 على جعل الماهية الجوهرية فيجب عليها وجوب ما هو ثابت لها لا دخل فيها انما الساطع على الموجود في الموضوع
 وعدمها ويرجع الى افتقار المحل لعدم افتقاره ولا يلزم افتقار المحل الى ما جند ان يثبت وجوب
 ماهر وان كان في الحقائق والصفة ومن ادعى فطرية البيان حوانا بسبب استتار وجود الجسم بدونها فيخرج لا
 الكمال من حقيقة ما في قوله ان من يفرق في ذلك المقتضين من الحكماء انه لا يجوز ان لا يتفكر في انه لا يفرق
 في حقي ذاتي الحق والاشراقون بعد من هذا من قبل الا ان قال المدعيين يقولون عليه وليلا
 فكيف يقول من لا يفرق ان لا يجوز يقوم مهنية من جوهر عرض قائم بتلك المهنية وانما يقوم مهنية
 جوهرية من جوهر عرض يقوم به فيحصل كمالها فلا يتنازع ذلك ومن ادعى فطرية البيان
 قوله قالوا ليس كل معنى مفرغ من احد فلهذا لا يمكن ما قال وليس فيه تاخير لان دفعه لا يجاب الكمال
 مع كماله ليس جهة عدم جوهر يقوم المهنية الحقيقة من الجوهر والعرض بل لان المهنية الحقيقة المركبة
 مهنية الشايع من الكثرة ومع ذلك ترتب عليها احكام غير احكام بين مجموع الحكم الا في قوله وانما في قوله
 انما في الاجزاء وليس يلزم من افتقار كل معنى الى معنى ان يجعل كل كنه كنه اداة او يحصل ما يتصلح معاني امكانات
 جوهر فلهذا اذ اطرافا فلهذا او بعضها جوارا وبعضها عرضا في ذلك كمالا مهنية حقيقة لها وجوده طبيعة او
 من ادعى استتار هذه فطرية البيان فامل قوله ولهذا حكمه وان لم يفرق ما استتار هذه غلط
 فان لم يحكم احد به لك لان فطرية الاستتار انواع بالنسبة الى بعضها الموجودة في نفس الامر ثم
 انها اذا عاينت بالنسبة الى مودقاتها لانها خارجة عن ضابطها لا لانها مركبة من مكونات شي
 وان اراد ان لا يخلو لها في التحليل النوعي ان يكون الموجودة في الخارج فليس يمكن ليس جهة تركيبتها في الذات
 عن مكونات شي بل لان اجزاءها امور اعتدلية في ذاتها اعلم انه ذهب المحقق الدواعي ووجه الاستغناء
 الى ان صفاتي المستغناات والمتبادي واحد انما الفرق بينهما بالاعتبار ومع ذلك الشيء الفاعل فكيف حكم فيها
 لعدم تحللها فلهذا في الجواب ان المتبادي النوع موجود في الخارج وعلى النسبة في الكلام على ما هو المشهور

ان مفهوم المستقام مركبة من الذات والنسبة والصفة ومقصودة ان احد من القائلين بتركيب مفهوم
المستقام صل جعلها النوع قائل قوله ويستوفى عن غيره كون صفة واحدة اذ انما يجزى
الادعى من عدم جواز تركيب صفة من جوهر وعرض بانها لا تتركب حقيقة من جوهر وعرض فلو لم
ان راها تحت مفعولين بالذات لا دخل كل منجز في قوله وهذا ليس بشي لان لا ينفك الا بجمع
تركيب الصفة في امر جوهري داخل تحت الجوهر بالذات بان يكون الجوهر ذاتيا لها وعرض داخل تحت
مفعول آخر بالذات بان يكون تلك المفعول ذاتيا له وهذا مبني على ان لا يجمع تركيب
في جوهر تحت داخل تحت الجوهر بالذات انما الكلام في ان هل يجمع تركيب في جوهر ذاتي
ليس بالجنس ولا فصل ولا نقد في عليه الجوهر اصلا لا خلافا لاجتماعها عرفيا فان تركيب
في جوهر وعرض بهذا الوجه لا يلزم انه راجع تحت مفعولين بالذات ثم ان لازم الانسحاب
تحت المفعولين انما يكون اذا كان كذا ملك الاخر اجنب فصل وانما كان التركيب
من جوهر وعرض في ذلك خارجا من دون كاد بها جنس فصل فبان تلك الصفة نقد في عليها الجوهر
لانه لا يصدق عليها العرض ونسبي بين مفعولتين فانه يترجم ان المقولات عند الشيخ
المقول انما كانت حقيقة ليست اعم من ذاتية لا تحتها اصلا بوجه ان لا يستل لال عليه وانما
اذا ابطال في جوهر في صفة قائل قوله لو لم يكن كالمستقيم راجع تحت مفعول الجوهر ليس
المفعول لا يندرج بالذات تحت الجوهر كاندراج الجسم لان هذا المحقق عنه فصل بالاجزاء
المفصول لا نقد في عليه جوهر ولا عنه من المقولات بل انما استدل بالمراد من الجوهر عليه
منه في اللوازم والنقل بالجسم في نفس الصدق ثم ادرك قد علمت شيئا ما ينسب عليه تقريره في الج
فلا وجه لاجل هذه ويجب من النسبة كيف معنى عليه ان مال هذه الجوهر مال الممتنع ان لا ت
القول بعدم جواز تركيب الهيئة الحقيقة من الجوهر والعرض وان جنس من جنس جوباب ما هو في الهيئات
والصفات الجوهر من ومان بل نجد في المال وقد علم ان ذلك ينسج عند الختم فكيف يعلم ما هو في
مالا قوله ولا جاز انما هو في الحفظ الحقائق لا ينفك عنه كغيره دخل في التقرير الذي تقدمه الادع فهم
يترجم ان لا جاز انما هو في الجوهر ذاته فيوز ان يكون ما هو عرض في الخارج جوهر في ذاته في

نرجح من دون مرجح ويمكن ان يقال على مادة الشجر صورة الخط وقدمه وانما في المنطقة في الام
اذ نعلم كسفر او ما في حجب صورة الخط وان دلالت في دلتم ما قل من قال ان مثل ان في
هذا القول مثل من خط بنا صر وهرم لمدة فالصورة اب في نظر الجواب ان في الصورة خارج على الجسم
واما الاستعدادات او ذوات الهيوليات فليس من شأنها الافادة بل الاستعداد والقبول
فاذا استعداد المادة لشي من الصورة كما في الغار او يكون ذات الهيوليات غير قابل الا لتلك الصورة
وقام المقصود حل محله على ابي واحد من القولين فافترق تلك الصورة ولا يمكن ان في الامراض
لاننا نعلم في الاجسام نوعا من الانقسام والهيوليات والاستعدادات لا يقع للانقسام فلا بد ان يكون
فيها صور تفرق تلك الامراض فيقبض المقبض حل محله على سبيل ابي القول في هذا هو الموافق لكلامهم
فانهم قولوا الصورة الطبيعية مقومة للحايق الا نوع الجسمانية ومقدور الجسم ان هذا الكلام نفى في
المعنى في الصورة لعدم وجود الحمل ولا يكفي الفصل المتوخى ككلام ابن مسعود في حل الصورة المتوخى
الجسم لا الهيوليات الا على خلاف ما ينطى به كلام المحاكم وغيره وهو الصحيح لان الصورة المتوخى محله
الجسم المطلق نوعا محله في غير ذلك الفصل المقسم فلا يفرق بين الذات والجسم المطلق نوعا محله
الا للهيوليات فيمنزلة الجنس البعيد فلا نفهم بها ما هو بمنزلة الفصل القريب هذا ما يقع به الظاهر وان سئل
عنهم ان ظروفا السبع ربنا فما على ذلك هو ان الصورة المتوخى ان حلت الهيوليات في ابيها اما ان يحتاج
اليها فلا يكون الصورة جوهرا اما ان يحتاج الى جميع الصور كما هو فيهم ان لا يوجد الا بعد وجود
جميع الصور واما ان يكون احدى اجزاها او غير لا فيهم لاداء العلة المستقلة على حلول واحد من
لان كل صورة ح فاعل عليها فاعلمها واما الى القدر المشترك فهذا القدر المشترك اما عام الهيئة
الصورة فيكم اتفاق الصور في الحقيقة واما جزاء مسميها فلا جزاء لها لانها حقا في لسط لانها فيقول
بالاعتبار والاعتدال لا ولا يختلف الشيء ط وتركيبا باختلاف الاعتبار واما على الصور
وهو فاعلمها في الحقيقة فيهم ان لا يكون الصور جواهر بل هذا التوضيح جميعا فالشخص كلها فان
حلول الصور المتوخى بعد خبرتها في الهيوليات باطل فالحلول اما في الجسم اخى المجموع من حيث المجموع بلا يافذ
ليس واما في الصورة الجسمانية وهو ان في حلول في الجسم والمتاخر في الحلول في المجموع بانه لا يحل

سواء لا يحصل له في الوجودات والاصناف والافعال ان يكون من جنس من جبال في اليهود ايضا
في الجسم يمكن دفنها لان المجموع لا يكون له وجود واحد عندهم قد اتخذ في الجنس الفصل فلا يجد
في قول الصورة الواحدة فيه على السبيل الطريق بحيث لا يبري في الطرفين الذين هما للهيولى والصورة
الاعتراف ان الصورة ليست كسمة فيمكن فرموج الصانع من دون حلول فركل واحد من غامه كما سيجب ان يثبت
وقد تامل قائل فيقول ان اتفقت الجسم بالصورة لوجوده في الصورة الحرة كما في اليهودي قوله
فكل من الصورة عين صفة لشيء او اراها في الطبيعة والتقدير الجزاء بالاعطية الخارج العلة فالصورة
الجسدية صفة لشيء لاهيولى والتقدير للجسم المطلق والصورة النوعية صفة لشيء لاهيولى والتقدير لاهيولى
قوله كالفصل بالقياس الى النوع اما كون الفصل جزءا للنوع طارفاً او اما كونه صفة لشيء لاهيولى
فما لان وجوده الجسم الفصل واحد فكيف يكون احداهما لاخره هذا اراء مختلفة الجنس الموجود ونزول
جبالا انه يوجد في الفصل فلهذا لا يمكن على هذا لغير المحل هو واحد اللهم الا فالعموم بحث المفهوم قوله والتنشخص
بالقياس الى الشخص اه هذا على رأي من يرى الشخص مركب من النوع والشخص صحيح وكذا على رأي الله
حيث زعم ان الشخص هو النوع والشخص نوع الموجودات والمهية موجودة ما يفرق بين
الشخص والشخص بالكلية فلهذا على رأي الجمهور انه ايهما الى ان الشخص نفس المهية المتشخص في الوجود
والشخص امر موجود اعني يكون جزءا للشخص فليس شخص صفة تقيد به اللهم الا في ذلك فاد المذهب في النوع
ليس الشخص صفة او اما المذهب في الكل المتشخص لا فاد الى تعبد كان بان يكون التقيد واختلاف موجود
ولا الشخص صفة لشيء لاهيولى لكن المقام مقام التعبد لا مقام التعبد فلا بأس ببناء الكلام على مذهب غير
فما الجمهور قائل قوله في الجسم بالقياس الى الصورة والطبيعة لان الصورة مخالفة للخاصة وليس فيها
او مشتركة في ان يكون فاعلم الجسم صفة لان الصورة مساوية لانها فصول باعتبار قوله والله اعلم بان
الخواص اقطع اه هذا لان الصورة الشورية والحيوانية فارق الجسدية عند الفيلسوف والموت فيجوز الجسم
وله بل هذا الخلاف فخرج على الخلاف بين الجمهور والعرضة فمن يقول بالجمهور بل من يقول بالعرضة
الجسدية عند عدم الصورة العرضية اذ الجمهور يادى على افتقار محله من يقول بالعرضة فيقول سواء ما عدم
ولا افتقار ثم لا ان احد لسد الحكم اليهودي لاهيولى عند عدم الصورة على عرضة النوعية لم ينفى عنها

الشكل حرفي هو انه لا يوجب اضراداً في الوجودات المادية الجسمية بخلافه وانما يوجب في الوجودات الخفية
الى الصورة قال فرق بينها وبين الشكل والمقدار واللبس الاتي بغير شخص الجسم اليها فليكن
بجوهرية الصورة ولا يقولون بجوهرية تلك الوجودات فافهم طالع ذلك كيف لا يخفى بالصورة الجسمية
هذا غير طالع لان كيفية التلازم بين الهيولي والوجودات الجسمية على ما يستحق ان الجاهل المتفارق بغير
الهيولي بالصورة المطلقة فالجسمي متفرد الى هيئة الصورة الجسمية اما الصورة الخفية فلا بغير الهيولي
اليها اختلاف في وجودها وتخصيصها على واسطتها بغير المتفرد الا على ان هذا لم يقبل اثبات ان الصورة
فتركها على الهيولي والجاهل على محليها تامة من الصورة فكن طالع صورة في اثبات ذلك الطوسي
طريقاً اخرها وهو المذكور في الكتاب وهو المنعز عليه واي المنعز شرح الاثباتات وهو كمال الشرح
في الاثباتات بما هو المذكور في الكتاب وكلام الشيخ في تفسيره كما سيجي والطريق الاخر هو ما بينه يقول
الهيولي وانما يقوم بالفعل بالصورة لان خفية الهيولي والقوة والاستعداد فيها خفية بها بالقوة وما
خفية هذا لا يخرج الى الفعلية اما ما في الفعلية لا بان يكون طالعاً له من دون انفعال الابدل يجب له
ان لا يفارق عن بغير موجود او بالفعل به وليس هذا الامر الا بصورة فالصورة مفعول الهيولي بالفعل كذا
كما هو ادق ما قد مرث والاثبات ان الهيولي بالقوة ليس انما بالقوة في وجودها
فعلية ولو كان خفية كانت من المشاهات ولا يخرج الى الفعل اصلها اما حارة الصورة ولا يخرج
لان الشئ لا يسمع من خفية بل خفية هي الهيولي خفية عن غيره من قوتها فيكون وجودها في الوجود في
يجوز ان يوجد من غير وجود الصورة بآبي واجبه من جاعليها لا بآبي مستعدة لهاد اما كون
خفية بالقوة لا انها هيئة امكانية فلا فوجب حاجتها الى الصورة بل الى الجاهل كما هو شأن بينا
المكنات فامل ذلك ان يستدل بان الهيولي لو لم يخرج الى الصورة لكان لها مرتبة في الوجود
عادية عن الاعمال والافعال وما هذا شأنه لا بل خفية التقدر والنجو لوروش عارض وقد مر بالادامه
عند اثبات القوة الجوهرية ثم يقول الهيولي محل للصورة فيكون الصورة مفعولة اليها فتشخص لان
الضرورة فاحص بان شخصي الحال انما يكون بسبب الحمل واذا كان الامر على هذا النمط فالصورة الخفية
لا يكون على الهيولي لان من عالم الكون من الاستعداد والافعال فلا كتم الصورة لا يكون على مطلق

على مطلقه ولا واسطه ولا المطلقه لان هذه العطل لا يكون تحللها اذ من تحلل المعلول والمعلول الهوي
 واحده بالشيء فكانت الصورة على علم هذه الوجوه فكانت على ما هي مشتملة وقد عرفت انفقارها
 الى الهوي في الشخص فان الصورة على غير هذه العطل في شريكها على الهوي ومغيبه فالحاصل جعل
 الصورة وباعاها جعل الاداة فاذا احدثت ووجبت فشيء الصورة على حسب استعدادها اليها فالحاصل
 لثابت الهوي في الجاهل مع الصورة بما هي صورة وهي واجبه الوجود لا تمنع طوق العلم للفارق والمطلوب
 الذي هو الصورة بما هي صورة هو او بعينه فشيء الشخص واحد كذا فلا فلاك او معنى متاخر استقامتها
 كما في الفاعل قاطل قد لسه هو ان التلازم من علمه موجب يكون بينها وبين معلومها لازم ان يكون
 بين معلومها تلك العلم الموجبه ولم يقموا على ذلك بل بالاداء الذي فاعله بانه انه لو لم يكن احد المتطرفين
 على موجب لاخر ولا بما معلوم بين علمه موجب ثالثه يصح انفراد كل من المتطرفين عن الاخر وليس بينهما
 اظهر من المدعى بل هو يرجع الى ما لا في نفس الذنوي فكيف يكون محتمل اذا ورد عليهم هذا فهم
 معطوفون ولقد ان هذه عينه عن البيان ويدعون انها بدعيه ودعوى البعد
 فيها العلم والمعلوم لا يتناول عن كلف بل لا يظهر لها وجه ثم صح هذا المدعى موقوف على ان
 انه لا يجوز ان يكون العلم المستفاد على المعدل واحده لا يقا عا ولا نقابا ولا بد لا اول جابر
 التوارد في العلم على هذه الوجوه لا يمكن انفراد العلم من كل من العلم لا مكان وجهه
 بالآخر لكن لا يفرق توقف على هذه المقدمه لانه قد ثبت في موضوعها وانما يراى فيه التوارد فليس العلم
 هناك لظهورها بل التقدير المشترك فيها الى ما على والاداء بالشخص مع لا يلزم فقد العلم المستفاد
 فلا يكون يحصل المعلول اذ من تحلل العطل قاطل ولا يلفت الى ما قبل ان التقدير المشترك
 لو كان على لازم كون تحلل المعلول اذ من يكونه واحدا بالشخص والتقدير المشترك واحدا بالعموم فغرضها
 لا يصح تخلف المعدل عن العلم الموجبه التي لا توقف المعدل العلم على امر اخر وهذا لم يثبت العلم
 بدون انما يتبين ان المطلوب وجوده عند وجود العلم انما هو ان لا يكون له الوجود والعدم عند
 وجود العلم عند وجود العلم الى المعدل على السواء في حال وجود العلم وعدمه سواء في الوجود
 والعدم فلا يكون العلم عند وجود المعدل رجحان من دون مرجح فالمرجوع عند وجود العلم يرجع

المرجع حال فاعلموا الرابع واجب التفرير على هذا الوجه احسن منها قالوا لو لم يجزى به وجود العلم
بقدر وجوده في زمان واحد في اخر فاما ان يجازى في الزمان فلم يكن في وقت العلم وجود
المعروف واما ان لا يجوز فاعلموا في وقت دون وقت كما ان في وقت من وقت ذلك لا يرد
ان الاستحالة لا تلزم من فرض المعلول في وقت دون العلل الوجود على هذا الوجه من المستحيل وتام
الكلام تعرف في موضع قول ان البيان انما هو ان المعلول يجب على حقيقته في العلم لا يمكن ان يكون
المعلول ويجوز ان يكون الثاني الممكن من فاعلا بالاختيار لا بالبيان ارادوا ان الاختيار قد يتعلق
بالوجود في الازل في الوجود المعلول لا بالعدم في واجب معلول بعد ذلك في مختلف المعلول العلم
والفرض العلم الموجب عنها قد يتعلق ارادوا بان يوجد معلول فلا يوجد معلول اخر فلا تلزم اليقظة والحرارة
ان لا يكون في المعلول حال الوجود الثاني وقت معين بان يكون الوجود مستحلا بعد الوجود على اطلاق
في وقت خاص والوجود قبل ذلك الوقت يمكن مستحلا فلا يكفي وجود العلم قبل ذلك الوقت في اجاب
المعلول في مختلف المعلول عن العلم الفاعل ولا يكون علمه بالبيان ويكفي في العلم المعلقين منها لا يمكن وجوده في
في وقت محدد ويتبع على المعلول والغير الوجود في ذلك الوقت فيجب انفراد العلم في علم واحد في العلم
وجود في علمه ثم قد يرد ان العلم على ما قالوا العلم عدم الوجود ووجوده فانها متساوية في كونها
واحد غير متساوية ودعوى بجهادها مفهوما على لا ينفك العلم لم يصح نقل مفهوم الاول دون الثاني
عدم العلم واجب ثبوته للواجب سواء عدم العلم انما هو عدم العلم البسيط لان وجود
العدم الوجود حال ثبات سواء كان ثابتا او مستلزما فوجب قد لا يحل بان يصدق مفهوم عدم
العدم والوجود في ذات الوجود في العلم ان يوجب تلازم العاقلين كالمعلول الموجب الواحد
يوجب تلازم معلوليهما وعلل من ادعى العبرة رادهم هذا في مفهومه ان عدم العلم والوجود في ذاته
بالنظر الى المفردات والتلازم في الاستدلال عليه اذا كان المستلزما من موجودين لوجود في مفارقت
امر علم اثنين مفارقت ولا يلحق انما هو انحصار للفوائد العقلية لان النقص بوجوب ذلك والسرفه
تسببه للمفردات الى العاقل ليس اقل من تسببه العلم الموجب بل اخرى منها وادانجت العلم الموجب
فراغها في التلازم فالعلم ان الواحد اولى في فاعل ونقص اليقظة بالبيان الفين والبعض حصص الحكم لا علم

مسلك لا عدم المعالين وانه المخصص للمورد و انقص مع عموم الموجب و المبرم بلقت ابدية و
تفيض اليها بالقضاء بالمعكاه و بالليكن الخمين و سند كراثة الاحراز عنها ثم الغير الطوسي قد زاد في
كون المتلازمين معلولي علوا واحدا و لكن تلك الصلة بحيث لو دفع و رجا طرافة ثانيا بينها فاذن
و واجب في المتلازم كون احد المتلازمين علو موجب للآخر و يكون بينهما معلولين علو موجب ثالثا و هو قوله
افقاري بينها و قال الشيخ في حواشي حكم الاثر ان ان هذا مختار الشيخ و انما هو و بهذا دفع قول شيخ
الخطاط ان لا اتفاق في الواقع لان معاجبه المعاجين لا يكون الا و اجبه اما بنفسها او من بقاها
علو موجب لهما و هو لا بد و معاجبه الدفع ان عاينه ما يلزم ان يكون المعاجبه لوجود علو موجب لهما لكن
هذا لا يقتدر لا يكفي للملازم بل تحت الارباط الا فقاري و فيه ما فيه سبيل غير مستقيم و اما قد تقدم
لمس ما ذكر ان لا عدم بين المتلازمين اصلا لانها اذا اجمعهما علو موجب فاحدهما مقدم و ذلك ان معلولي
علو واحد في موقود لا رجا و افقاري فالتعريف ما عرف قال الشيخ المفعول في حكاية الاثر ان هذا خلط من
باب نحن احد المتلازمين علو و العطف عن ان في المتلازمات ما ليس بينها الا معاجبه و هذا اذا
يش لا يقتدر على اقامة الحجة عليه قال الشيخ في تلك الحواشي في جاني ذلك ان عدم المتلازم هو لا كان
في الوجود او في العقل لا يتكلم عن علاقة العلوية بينها لان كل كسبين لا يكون بينها علاقة علوية معلومة
لا اسماء في التفكاك احد بها عن الاخر عند العقل اذ لكل منها امكان بالقياس الى الغير و ان لم يكن له
امكان في نفسه اذ لا مكان بالقياس الى الغير عبارة عن عدم الجواب ذلك الغير و لا اسماء لهذا الشيء
و ذلك في الاشياء لا يكون تعللها على بعض ولا معلول لا لم يكن بينها معه لزوم بل محالة انفا فيه تفكيك
اثنين بينها علاقة باحد وجهين اما ان يكون احدهما تعلية علو الاخر معلولا او يكون معلولي علو احد
تلك العلو و رجا طرافة لكل منهما بالآخر على وجه لا يكون دورا انتهى و بهذا انتهى الجواب فان دعوى ان
لا لا يكون بينها علاقة العلوية فيها امكان بالقياس الى الغير هو مسأودة لا معلولي ان لا تلازم بينها
لا علاقة العلوية بينها كيف و الا مكان بالقياس ليس ان تيسر و هي معاجبه و عدمها بالانظر اية و هذا
هو صحت التفكاك فمن يجوز ان المتلازم تحقيق تجاليس عليه و معلومة او معلومة انما كانت فلهذا معاجبه و هذا
ختمه منها و اجبه بالقياس الى الاخر لا يبري ان الحالات تحقق بينها تلازم لكل منها واجب

بالقياس الى الاخر كذا يكون فخرنا وبقا قال لا مكان بالقياس الى الغير عبارة عن عدم ايجاب الغير
 وادسجانه من قال اراد بالاجاب كونه معلوما لوجوده براما لا يستجاب كونه معلوما لغيره في المعنى لا مكان
 بالقياس الى الغير في معناه ما عرفت من عدم خروجه المعاجزة والظواهر المعاجزة اياه ولو سلم ان معناه ذلك
 فهذا لا ينافي قوله فانه عبارة عن وجوب المعاجزة لو كان في قول المعاجزين عليه ام لا وان اراد بالاجاب
 كونه خروجا بالنظر الى لا يمكن ارتقاء عند تخفى الغير فسلم لكن هذا لا يوجب العلم ثم انه اذا كان المعاجزان
 معلولين معلوما احده فهناك ايجاب ولسنا نرى في ذلك العلم الموجبة فلا يكون لاحدهما مكان بالقياس
 الى الاخر فلا يلزم من الدليل ان يقع الثالث الايجاب والافتقار في نفسه ثم انه اذا لم كيف العلم الموجبة في نفسه
 في اللازم بل يحتاج فيه الى ابطال العلم الافتقار فيقول هذا افتقار اما افتقار المعلوم الى العلم الموجبة فهو
 كاف في اللازم ولا يحتاج الى المعلوم الثالث والآخر اللازم في ذاته العلم الموجبة ومعلوم ان افتقار
 الى ما ليس عليه موجبة موجهة فلا يلزم حاصلا فان قلت بخلاف الافتقار افتقار الى غير موجبة في الافتقار
 بحسب لزوم المنفردة لا يمكن هذا للافتقار من الجانبين فكل منفردة في كل لازم للاخر
 لا يكون كل منفردة الى الاخر من جهة واحدة فانه في الاحمال بل انما يفتقر حصة العبدية بغير
 معيزة فيه اذا كان منفردا به فقد اختلف المنفرد والمنفردة باللائم لاحدهما لا يكون ملزما له
 قائل ثم انما سئل ان العلم المحسوس هذا لا يرتبط بالافتقار في كافيته في اللازم لكن بخلافه ان
 يكون هذا الافتقار من حيث ذاته من دون ان يقع ثالث بل هو من رايها او ان يقع رابع فكيف
 من اللازم فاشترط ان يقع ذلك الثالث هذا الافتقار بحكمه قائل قوله وما علم الجمهور
 من العلم المتعاليين ان بعض ان البعض بالمعاني غير دار ولا بينهما معلولان علم موجبة ثالثة هو قوله
 وكل منهما منفرد الى مروض الاخر كذا في الحقيقة او البعض من كل منهما وهو الاضافة الى البعض الاخر
 وهو الذات المعروفة للاضافة والحاصل ان ههنا افتقار لكل من الاضافتين الى مروض الاخر
 من لكن لا كانت المعاني الحقيقية عبارة عن الاضافتين غير ان بالافتقار الى مروضها
 المشهور بان عبارة عن المفهومين المركبين من الاضافتين والذاتين المعلومتين حاد المعاني
 فيها حاد حاد على كل منهما الى الجزء الاخر في الاخر ثم هذا العدد وان عول عليه الغير الطوسي

لكن

[illegible]

واما المعال بحسب المعلوم انه قد كانا يروى على ما شرط من المعلوم ان كل واحد من كليهما قد علمت
على ما نلته وحدثت تلك العلة وكلما بوضعت تلك العلة في هذا المعلوم لا يخرجنا المعلوم لان لا يشترط العلم
ثلاثة متلازمين بالشكل الاول مطلقا ولا معنى يكون للافتقار الى كون الثالث مرفعا فاجاب عنه
بانه لا يجوز ان يكون انما في معلولين لشئ واحد بالذات وذلك اعتبارا بل لا معنى للعلة عند صدور
معلولين من التباين ولو لا اعتبارنا بالمعلوم انما يستلزم عليه من صدره عنها بذلك الجملة والعلة بالمتلزم
المعلوم الاخر من جهة اخرى فلم يتكرر الوسط فلا يلزم النتيجة وهذا ليس بشئ فان الكلام في العلة
الموجبة دون العلة التي من العلة الموجبة قد يكون بغيره او بغيره من العلة التي قد فاذا كانت العلة
الموجبة التي هي الجزو الاخر من التامة بحسب ادب عنها معلولان وحسب المتلازم بينهما وان لم يكن
بينهما رابطا افتقاري بالشكل الاول والبقية اذا كان احدهما المعلومين معلولان علم من جهة المعلوم
الاخر منها من جهة اخرى فالعلة المشتركة بين المجهولين هو الذي صدر عنه معلولان فبذلك القدر المشترك
اما علم مرجية لها فبذلك وجب المتلازم بينهما بالشكل الاول ولزم تكرار الوسط واما السبب مرجية وانما
العلة المرجية المجهولين فالمعلوم لان اذا علمنا العلة بمرجية وقد كان الكلام في المعلوم على مرجية واحدة
بمعنى فافهم قوله لانها الفاعل المحض او بمعنى ان الهوى حقيقة القوة والاشعة او ما يدرشانه لا يكون
في جهة الفعل فلا يكون فاعلا لانه يرد عليه ان يكون وتفاعل فاعلا انما يصح اذا لم يكن هناك جهات و
يجوز ان من الهوى جهات متكررة ولا بد من هذا على ما تقرر فبذلك لا قبله اما هذه الخواص انما كانت
المطلوب قوله لان الصورة سبب لوجود الهوى فيه ان سبب الصورة انما ثبت بالمتلازم مع كونه
كل منها على مرجية واحدا الى علمه نالته مرفوعا افتقارها بينهما فانما كانت علة الصورة على هذا الوجه
موقوف على بطلان علة الهوى فلا يصح ما مضى من مقدمات دليل البطلان على الهوى على فاعل
قوله والعلة الفاعلية الاولى استقاط لفظ الفاعلية وان يقول والعلة الموجبة قوله والعلة ليست
على الهوى او بالصورة الصورة المطلقة والمراد ان الصورة ليست على الهوى اصلا لا بسبب
ولا شفعها بالانتماء التي ذكرنا في هذا لان المتلازم لسبب الابين الهوى والصورة المطلقة
فبقي على الصورة الشفعية فلا وكان محققا نفسه لكن خارج عن المقام والبقية تخصص العلة المتفصلة

في قسم الشئ ايضا لا يخلو ولا فاعلية متغير عن الصورة الشخصية من كل وجه قوله فانها تحتاج لشخصها
 او هذا انما هو دعوى محروقة عن البيان لا بد من دلالة وادلة هذا الدليل انما هو وجوب الصورة بالشكل
 فلا يطعن على ما في المعنى من البرهان لا بد من وجوبها بالشكل او بالشكل قوله ولا يستدل على ما في المعنى
 او قد استدل الا انما هو على طريق المعارف بان الشكل ما خرج من الحدود والمعارف عن المفردات المتأخر عن
 الصورة فالشكل ما خرج عن الصورة بهذه المراتب فلا يجب الصورة بالشكل ولا العكس ايجاب عن
 الشئ بايجاب به الغير العكسي ان المفرد ما خرج الصورة الشخصية عن الشكل او معتبارا وبما لم
 لا يفرد الا ما في الشكل من جهة الصورة قوله واخر من يفهم بان احتياج الجسدية الا انه لا يبراهن
 الذي هو الحكم عن بعض الاعلام ومناه انه فهم من الشخص ما يجعل بانواع الشخص فالجبر لا يعلل شخصها
 لا نجد مع بقا الجسدية شخصها ولا الكلي لان المقام الكلي الى الكلي لا يجب الشخصية قوله ان الاخرى
 الشخصية لا بد ان بعض ان ليس المراد بالشخص ما يكون نشاط الشخصية ومعه ان اثنين معنى بتأثير الكلية
 على المراد بالشخص ما يكون من لوازم الشخصية وانما يراد به يكون مصادف الشخصية او يكون من صفات
 المعللة انما هي الشخصية باحد هذه المعاني لا بتأثير الكلية وعلى هذا فيقول المصنف ان الشكل من جهة
 الصورة فهو انما من لوازم الشخصية ومصادفاته فيكون الشخصية الصورة مع الشكل اما من صفات المعللة انما هي
 شخصها فيكون الشخصية الصورة بالشكل فالصورة ايجاب وجوده مسند الى الشكل او بالشكل قوله وللشكل
 لا يخلو البسوط لا مراد الذي مراد ان الشكل المخصوص لا يوجب الصورة الا بعد تبيين الكلية والحرية الموقوف
 الا لا لزوم البسوط لا الشكل المطلق والذي من مستحق الصورة للشكل المطلق وانما لا يلزم من هذا ان
 الا لزوم البسوط للشكل ويجوز ان يكون من اللوازم المتأخرة فلا يخلو ان يستدل بان الشكل والبسوط
 متلازمان فلا بد من خلافة الصفة والشكل لا يمكن ان يكون على ذلك الا ان كان جوهرا فهو اما معلول للبسوط
 او معلول منها على واحد فالشكل لا يوجد قبل البسوط فهو اما معلول او معدوم عليها فلا يخلو قوله فلو كانت الصورة
 على البسوط او بمعنى لو كانت الصورة منها او شخصها على مطلق او المطلق او واسطويلا بد من ان يكون
 شخصا متقدما على البسوط اما على الثاني فلا يبراهن الا على الاول فلان يجعل الصفة المطلق والكل المطلق والكل
 لا يكون من المعنى من يجعل المعلول والبسوط واحد بالشخص فلو كانت الصورة على واحد هذه الوجود كانت

واحد بالمتعلق ثم يلزم من تقدمها على الوجودي تقدمها على الشكل الذي هو متاخر عنها او متاخر عنها كانت متاخرة
عن الشكل او متاخر عنها غير ذلك بل يلزم على طين مراحم قوله بهذا ان يدفع المتأخر عن كماله في المقام انهم
قالوا في بيان الطال كون الشكل المتأخر على الوجود والوجود على عدمه المتأخر على كماله في المقام انهم
على صواب فكان مقدما عليه فيكون مقدما على عدمه المتأخر فيكون المتأخر مقدما قبل يلزم هذه الاسماء المطلقة
لان المحو لمعول على الساعات مقدما على وجود المحو الذي هو عدم المتأخر فيكون مقدما على عدم المتأخر
فيلزم ان كان المتأخر وجودا بعد ان يتبين المتأخر وجوده نفس المحو الذي ذكرناه انما هو من حيث هو
محمو عليه وجود المتأخر ولو كان المحو معولا على وجودي لكان وجوده باهوا محو في متاخره وهو عدم المتأخر
واما لو كان معولا على اخرى فلا يلزم وجوده متاخر عن المتأخر بل وجود المتأخر في حيز وجود المحو
فلا يكون عدمه عدم المتأخر بل وجوده في حيزه فلو ان متاخر المحو تقدم المحو للمهمات على الاجسام
وذلك للمهمات فيلزم تقدمها عليها ففي هذا المسئلة فيقال لو وجب ما حرام مع المتأخر بالذات عن
تقدم عليه بالذات وانما قيد بالحيثية الاجسام لان المحو لو تقدم بالطبع على ذوات الاجسام كانت
الاجسام معدومة من مرتبة وجود المحو فيلزم المتأخر عن تلك المرتبة ثم انهم قالوا ان العقل الاول على العقل
ان في ذلك العقل المتأخر على الكل وان العقل الثاني على المحو والعقل الثالث وهكذا فانما العقل المتأخر
على المحو المتأخر عنهم مع انهم لم يحكموا بتقدم العقل المتأخر على المحو فراجع المتقدم بالذات لا يكون
متأخر بالذات على ما هو متاخر عنه فقال الامام عليه الرحمة انهم مطالبون بالفرق بين حكمهم ما حرام المتأخر
وعدم حكمهم تقدم ما حرام المتقدم بل بما ساند فان وجب بين ما حرام احد الطرفين ما حرام الاخر فيلزم من تقدم
احد الطرفين تقدم الاخر وان لم يجب هو لم يجب ذلك وهذا هو الذي خبر عنه بالمتأخر في سماعه لا يفسد
هذا من المتأخر في نفس لان في المتأخر يجب المتأخر في الموضوع فان الحكم المعينة بالذات والتقدم والتأخر
فان كل شئ اذا نسب الى غيره فاما ان يكون مقدما عليه او متاخر عنه او لا يكون مقدما ولا متاخر
فيكون معدوما كانت المعينة بالذات والتقدم فتقسم على حسبها فالمعينة بالطبع والعينية ان لا يكون
معولا على غيره فاما بالذات المعينة بالذات ان لا يكون واحد منها مقدما ولا متاخر بحسب الزمان
وكذا ان المعينة في الزمان ان لا يكون احدهما في العقل ولا في الخارج اذا كان المعينة هو الذي ذكرناه

